وزارالتعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:.....

المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

The Woman Entrepreneur and Her Role in Achieving Sustainable Development.

دراسة حالة للمرأة المقاولة بولاية خنشلة

A Case Study of Women Entrepreneurs in Khenchela.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي شعبة علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبة:
- معاش أميمة

إشراف الأستاذة
- أ.د/ لبرش راضية

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بوقطف محمود	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
لبرش راضية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
مصيبح سلمى	أستاذ محاضر _أ_	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والامتنان لوالدي العزيزين، سندي الأول في هذه الحياة، لما قدّماه لي من دعم غير مشروط، مادياً ومعنوياً، طيلة مسيرتي الدراسية، فلولا دعاؤهما وتشجيعهما لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة راضية لبرش، التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها القيّمة وملاحظاتها البنّاءة، فكانت خير داعم علمي في مختلف مراحل إعداد هذا العمل.

وأخصّ بالشكر كذلك أساتذة قسم العلوم الاجتماعية على ما قدّموه لنا من علم ومعرفة خلال سنوات الدراسة، فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر والامتنان لإخوتي الأعزاء: خليل، إكرام، عبد الجليل، على مؤازرتهم الدائمة ومساندتهم المستمرة.

كما أحيي من أعماق قلبي جدي وجدتي وكل من: خالي، وخالتي، وعمي، وعمتي، على دعمهم المعنوي ومحبتهم الصادقة.

ولا يفوتني أن أعبّر عن محبتي وامتناني لابنتي عمي سندس وسلسبيل، اللو اتي كنّ دائمًا بجانبي.

وأخيرًا، أوجه تحية تقدير ووفاء لصديقاتي العزيزات: صابرينة، بسمة، وآمال، على وقوفهنّ بجانبي، وتشجيعهنّ المتواصل الذي كان له الأثر الإيجابي الكبير في رحلتي الدراسية.

الطالبة معاش أميمة

فهرسة المحتويات

الفهرسة	الصفحة
شكروعرفان	//
فهرس المحتويات	//
فهرس الجداول	//
فهرس الاشكال	//
ملخص باللغة العربية	//
ملخص باللغة الإنجليزية	//
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
أولا: إشكالية الدراسة	15
ثانيا: فرضيات الدراسة	16
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع	17
رابعا: اهداف وأهمية الدراسة	18
خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة	18
سادسا: الدراسات السابقة	21
سابعا: المقاربة النظرية	23
الفصل الثاني: المرأة المقاولة والتحديات التي تواجهها	
تمهيد	27
أولا: التطور التاريخي للمرأة المقاولة	28
ثانيا: سمات المرأة المقاولة	29
ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المقاولة	31
رابعا: الاتجاهات النظرية للمرأة المقاولة	32
خامسا: الفرق بين المرأة المقاولة والرجل المقاول	37
سادسا: دو افع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية	37
سابعا: التحديات التي تواجه المرأة المقاولة	39
ثامنا: استر اتيجيات المرأة المقاولة كآلية لتجاوز التحديات	41
خلاصة	44

الفصل الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة ودور المرأة في تحقيقها	
تمهيد	46
أولا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	47
ثانيا: الاتجاهات النظرية للتنمية المستدامة	49
ثالثا: ابعاد التنمية المستدامة	51
رابعا: خصائص التنمية المستدامة	54
خامسا: مبادئ التنمية المستدامة	55
سادسا: أهداف التنمية المستدامة	58
سابعا: مؤشرات التنمية المستدامة	59
ثامنا: المرأة المقاولة ومساهمتها في التنمية المستدامة	62
خلاصة	64
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	66
أولا: مجالات الدراسة	67
1- المجال المكاني	67
2-المجال الزمني	67
3- المجال البشري	69
ثانيا: المنهج المستخدم	70
1-المنهج المعتمد في الدراسة	70
ثالثا: عينة الدراسة	71
رابعا: أدوات جمع البيانات	72
1-المقابلة	72
خلاصة.	74
الفصل الخامس: عرض البيانات واستخلاص النتائج	
أولا: تحليل البيانات وعرضها	76
ثانيا: استخلاص النتائج وتحليلها	81
1-تحليل النتائج في ضوء الفرضيات	81
2-تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة	84
3-تحليل النتائج في ضوء المقاربة النظرية	86
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	87

الخاتمة	90
قائمة المراجع	//
قائمة الملاحق	//

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين المقاولاتية النسوية والرجالية	37

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	**نموذج توضيحي لمتغيرات الدراسة**	**17**
02	**أبعاد التنمية المستدامة والترابط بينها**	**54**

ملخص باللغة العربية:

تُعد المقاولة النسوية فاعلًا اجتماعيًا واقتصاديًا جديدًا، يساهم في تعزيز الديناميكية التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دراسة ميدانية استهدفت ثلاث نساء مقاولات بولاية خنشلة، وذلك لفهم أدوارهن ومساهماتهن في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

ما هو دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم الانطلاق من الفرضيات العامة للدراسة:

_تساهم المرأة المقاولة في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تعزيز المساواة في بيئة العمل.

_يلعب الجانب الهيكلي والتنظيمي للمشاريع دورا اساسيا في استمرارية مشاريع المرأة المقاولة من خلال القدرة على التكيف مع متطلبات التنمية المستدامة.

_تسهم الترقية المهنية والاجتماعية للمرأة المقاولة في تعزيز دورها في التنمية المستدامة عبر تمكينها من القيادة والإبتكار.

وقد تم اعتماد منهج دراسة الحالة، واستخدام المقابلة كأداة رئيسية لجمع المعطيات، بالنظر إلى قدرتها على استكشاف المعاني العميقة المرتبطة بالتجربة المقاولاتية النسوية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن المرأة المقاولة تلعب دورًا فعّالًا في التنمية المستدامة، ليس فقط من خلال خلق مناصب شغل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، بل أيضًا من خلال تبني ممارسات تنظيمية وإدارية مرنة، والمساهمة في نشر قيم المساواة، وتحقيق نوع من التمكين الذاتي والاجتماعي، بالرغم من التحديات البنيوية والثقافية التي قد تواجهها.

الكلمات المفتاحية:

المرأة المقاولة، التنمية المستدامة، النوع الاجتماعي، خنشلة

Abstract :

Female entrepreneurship is emerging as a new social and economic actor that contributes to enhancing developmental dynamics and achieving the goals of sustainable development. In this context, the present study aims to shed light on the role of women entrepreneurs in promoting sustainable development through a field study conducted with three female entrepreneurs in the province of Khenchela. The objective is to understand their roles and contributions to the economic, social, and environmental dimensions of development.

The central research question guiding this study is:

What is the role of women entrepreneurs in achieving sustainable development?

To answer this question, the study was based on the following general hypotheses:

_ Women entrepreneurs contribute to achieving justice and equal opportunities by promoting equality in the workplace.

_ The structural and organizational aspects of projects play a fundamental role in ensuring the continuity of women-led enterprises by enabling them to adapt to the requirements of sustainable development.

_ The professional and social advancement of women entrepreneurs enhances their role in sustainable development by empowering them to lead and innovate.

The study adopted a case study methodology and relied primarily on interviews for data collection, due to their ability to explore the deep meanings associated with women's entrepreneurial experiences.

The findings revealed that women entrepreneurs play an active role in sustainable development, not only by creating job opportunities and achieving economic independence, but also by adopting flexible organizational and managerial practices, promoting values of equality, and achieving a form of personal and social empowerment despite facing structural and cultural challenges.

Keywords:

Women entrepreneurs, sustainable development, empowerment, , Khenchela.

مقدمة

مقدمة

تعتبر تلبية حاجات المجتمعات والأفراد وإدارتها أحد أوجه القياس لنجاح المؤسسات في وقتنا الحالي. وان أي تقدم أو نجاح لمؤسسة يعتمد بشكل كبير على الطاقم الإداري فهي مفتاح نجاحها وأساس تقدمها وتطورها. فالإدارة الناجحة هي القادرة على استغلال الموارد المتاحة المحدودة للمؤسسة بكفاءة وفعالية وتسخيرها لتحقيق حاجات المجتمع ورفع مستوى معيشة الأفراد لتحقيق أهدافها وصولا إلى غاياتها كفريق عمل كامل ومتكامل

ان هذا الفريق الإداري الناجح يكون له قائد موجه ومسير وهذا القائد يمكن إن يكون رجلا أو امرأة هدفه تحقيق الأهداف رفقة الفريق الإداري بصفة عامة. بالعودة إلى وطننا نجد الهيئة القيادية بصفة عامة تقتصر على الرجل كثيرا فارتقينا في دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية حيث أثبتت وفي عديد المجالات نجاحات ملهمة ساهمت في تحقيق التنمية وتغيير الفكرة تماما التي كانت تقتصر على أنها استثناء فقط.

فالمرأة المقاولة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بدرجات متفاوتة. نظراً لتباين الوعي بأهمية العدالة وتكافؤ الفرص. إضافة إلى بروز التنظيم والتخطيط كعوامل أساسية للنجاح من خلال إدراك المبحوثات لدور الترقية المهنية والاجتماعية في تعزيز قدراتهن القيادية والابتكارية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة. وعليه، فإن تمكين المرأة المقاولة في الجوانب التنظيمية، المهنية والاجتماعية، يمثل ركيزة أساسية في تجسيد مبادئ الاستدامة داخل النسيج المقاولاتي. وإضافة ايجابية للاقتصاد الوطني رافعة لنسبة المؤسسات الاقتصادية المنتجة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر أحد الركائز الأساسية لتقييم مؤشرات الاقتصاد لدى الدول.

وباعتبار حداثة هذا الموضوع المسلط للضوء على دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية ارتأينا إلى اجراء مقابلات مع ثلاث مسيرات لمؤسسات اقتصادية تتواجد على مستوى تراب ولاية خنشلة قصد التعرف على حقيقة تمكين المرأة المقاولة وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة والالمام بمختلف الجوانب الخاص بالدراسة قمت بتقسيمها إلى جزئين إذ يمثل الجزء الأول الجانب النظري لموضوع الدراسة التي تتضمن ثلاث فصول كالتالي

حيث تناولت في **الفصل الأول** موضوع الدراسة بتحديد الإشكالية ثم صياغة الفرضيات ومن ثم تحديد اهداف الدراسة واهميتها ثم تم تحديد مفاهيم الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة والمقاربة النظرية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا لسوسيولوجيا المرأة المقاولة واشتمل بدوره على العناصر التالية. التطور التاريخي للمرأة المقاولة،سمات المرأة المقاولة،الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المقاولة،الفرق بين المرأة

المقاولة والرجل المقاول دوافع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية، التحديات التي تواجهها المرأة المقاولة استراتيجيات المرأة المقاولة كآلية لتجاوز التحديات.

الفصل الثالث كان بعنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة ودور المرأة في تحقيقها وتضمن. التطور التاريخي للتنمية المستدامة، الاتجاهات النظرية للتنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، خصائص التنمية المستدامة، مبادئ التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، المرأة المقاولة ومساهمتها في التنمية المستدامة.

الفصل الرابع بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتتمثل في مجموعة من العناصر من مجالات الدراسة المنهج المستخدم في الدراسة وعينة الدراسة إضافة الى أدوات جمع البيانات المقابلة كأداة رئيسية

والفصل الخامس بعرض وتحليل النتائج وتم فيه تحليل النتائج المتحصل عليها لننهي دراستنا بخاتمة عامة أشرنا من خلالها إلى اهم النتائج المحققة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

رابعا: أهمية واهداف الدراسة

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: الدراسات السابقة

سابعا: المقاربة النظرية

أولا: إشكالية الدراسة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية على المستويات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية حيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة محورا أساسيا في السياسات الدولية والوطنية .كما تهدف إلى تحقيق توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ،العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تبني إستراتيجيات تضمن استمرارية التنمية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة وقد برزت في هذا الإطار الحاجة إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين حيث لا يعد النمو محصورا في المؤسسات الكبرى أو القطاعات التقليدية بل أصبح يعتمد على الابتكار وريادة الأعمال والمشاريع التي تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد.

في هذا السياق تعد ريادة الأعمال من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث برزت المرأة المقاولة كفاعل رئيسي في المشهد الاقتصادي، إذ باتت تدير مشاريعها الخاصة، متجاوزة العقبات التقليدية التي كانت تحدّ من مشاركتها في المجال الاقتصادي. ورغم التطورات التي شهدتها المجتمعات الحديثة فيما يخص تمكين المرأة، لا تزال النساء المقاولات يواجهن تحديات كبيرة على المستويين الهيكلي والتنظيمي لمشاريعهن.

يُعتبر الجانب الهيكلي والتنظيمي من أبرز العوامل التي تؤثر على نجاح المشاريع النسوية، حيث تواجه المرأة المقاولة صعوبات تتعلق بالحصول على التمويل، ضعف شبكات الدعم، وغياب السياسات المحفزة التي تضمن لها الاستمرارية والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الترقية المهنية والاجتماعية دورًا حاسمًا في تشجيع النساء على دخول عالم المقاولات، إذ أن وجود بيئة عمل داعمة، وفرص متكافئة للتقدم، يساعد على تعزيز دورهن في القطاع الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هذه الأبعاد تعاني من قصور في العديد من البلدان، مما يحدّ من إمكانيات النساء المقاولات في تحقيق النجاح والاستدامة.

على الجانب الآخر، لا يقتصر دور ريادة الأعمال النسوية على تحسين أوضاع المرأة فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاد التنمية المستدامة من خلال دورها في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي. فمن خلال تعزيز مشاركة المرأة في عالم الأعمال، يتم خلق بيئة اقتصادية أكثر شمولية، يتم فيها توزيع الفرص بعدالة، مما يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين. كما أن نجاح المشاريع النسوية يسهم في دعم الاقتصادات المحلية، وتحفيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وهو ما يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن منظور علم الاجتماع التنظيم والعمل يكتسي تحليل دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة أهمية خاصة إذ يتيح فهم آليات اندماجها في عالم الأعمال والعوامل التي تؤثر على نجاحها أو تعرقل تقدمها.

فريادة الأعمال النسائية لا تساهم فقط في تنمية الاقتصادية عبر خلق الثروة والوظائف بل تلعب دوار هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تمكين المرأة وتعزيز استقلالها وهي تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة حيث تلعب المقاولات دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، وقد أصبحت التنمية المستدامة هدفا عالميا تسعى الدول لتحقيقه من خلال تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

وبناءا على ما تطرقنا إليه سابقا حول المرأة المقاولة والتنمية المستدامة جاءت دراستنا من أجل تسليط الضوء على المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور المرأة المقاولة في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ضمن مسار التنمية المستدامة؟
- ما هو دور الجانب الهيكلي والتنظيمي للمشاريع على استمرارية مشاريعها وتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو دور الترقية المهنية والاجتماعية للمرأة المقاولة في تعزيز دورها على التنمية المستدامة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية في علم الاجتماع هي توقع أو تفسير مؤقت يقدمه الباحث لظاهرة اجتماعية معينة، بناءا على المعرفة السابقة والملاحظات الأولية تستخدم الفرضية كإطار مبدئي لتوجيه البحث حيث يتم اختبارها باستخدام الأدلة والبيانات التجريبية للتحقق من صحتها

ومن هذا المنطلق ساهمت إشكالية الدراسة في بلورة مجموعة من القضايا صيغت على ضوئها الفرضيات التالية:

1- الفرضية الرئيسية لدراسة :

تلعب المرأة المقاولة دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في النمو الإقتصادي وتحقيق النجاح والطموح الشخصي.

2- الفرضيات العامة لدراسة :

- تساهم المرأة المقاولة في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تعزيز المساواة في بيئة العمل.
- يلعب الجانب الهيكلي والتنظيمي للمشاريع دورا اساسيا في استمرارية مشاريع المرأة المقاولة من خلال القدرة على التكيف مع متطلبات التنمية المستدامة.
- تسهم الترقية المهنية والاجتماعية للمرأة المقاولة في تعزيز دورها في التنمية المستدامة عبر تمكينها من القيادة والابتكار.

والشكل التالي يبين متغيرات الدراسة :

الشكل رقم 1: يبين نموذج متغيرات الدراسة

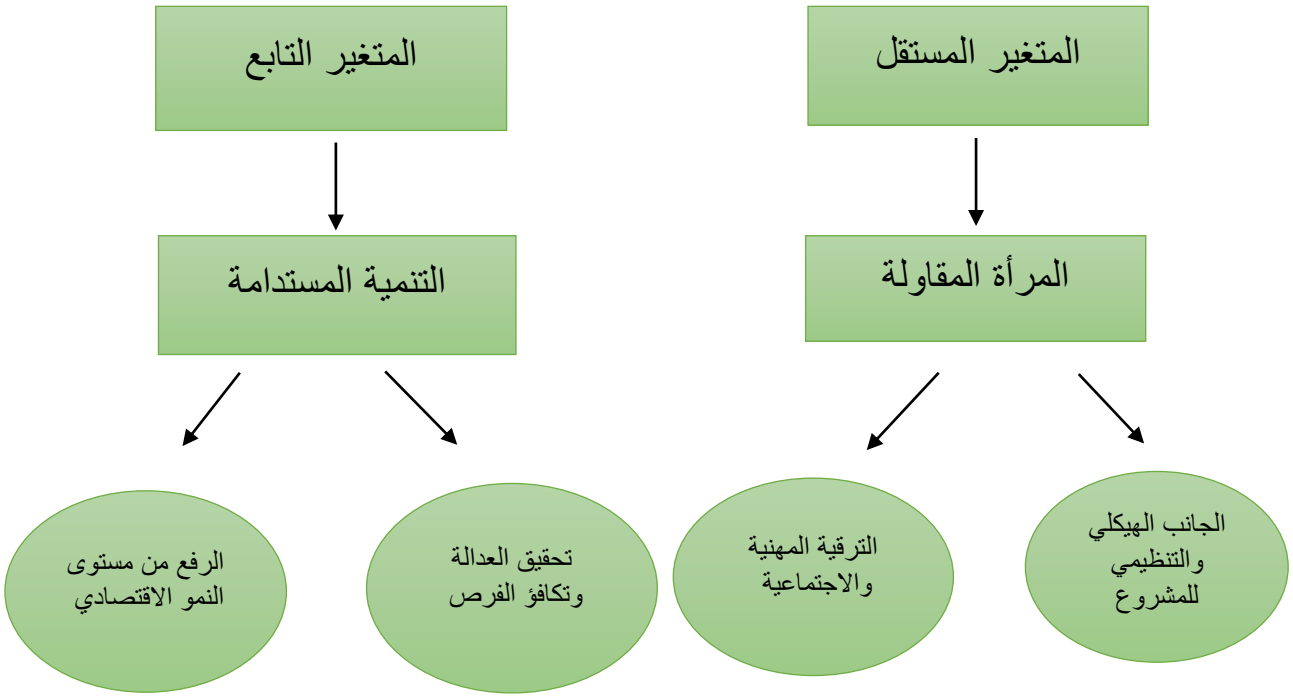

المصدر: من اعداد الطالبة

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

1-أسباب ذاتية: يمكن ادراجها فيما يلي:

- حداثة الموضوع وارتباطه بتخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل
- اهتمامي الشخصي بموضوع ريادة الأعمال ودور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة.
- ميولي لدراسة القضايا المتعلقة بتمكين المرأة وإبراز دورها الفاعل في المجتمع.
- الرغبة في تسليط الضوء على الفئات والفرص التي تواجهها المرأة في العمل المقاولاتي.

2- أسباب موضوعية: يمكن إدراجها فيما يلي:

- الحاجة إلى فهم العوامل التي تشجع المرأة على دخول مجال ريادة الأعمال لتحسين السياسات الداعمة لها.
- محاولة فهم الدور الذي تلعبه ريادة الأعمال النسائية في تنمية الاقتصاد المحلي وتحقيق الاستقلال المالي للنساء.
- تزايد الاهتمام العالمي بدعم المقاولة كجزء من تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء اقتصاديا.

- محاولة الوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق نشاط المرأة المقاولاتي رغم الإجراءات التي تدعم حقوقها.

رابعا: أهمية وأهداف الدراسة

1-أهمية الدراسة:

- الكشف عن إمكانات المرأة المقاولة وتوثيق دورها الاقتصادي والاجتماعي في التنمية المستدامة
- إبراز الدور الريادي للمرأة في التنمية من منظور شمولي يوازن بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء من خلال دعم ريادة الأعمال.

2- أهداف الدراسة:

- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في بيئة العمل عبر دعم مشاريع المرأة المقاولة.
- ضمان استمرارية مشاريع المرأة المقاولة من خلال هياكل تنظيمية مرنة ومستدامة.
- تمكين المرأة المقاولة من خلال لعب دور محوري في التنمية عبر القيادة والابتكار.

خامسا: تحديد المفاهيم:

لدينا خمسة مفاهيم وهي كالتالي:

- ❖ المقاولاتية
- ❖ المرأة المقاولة
- ❖ الدور
- ❖ التنمية
- ❖ التنمية المستدامة

1-تعريف المقاولاتية

✓ التعريف اللغوي

هي مصدر من الفعل "قاول"، وتُفيد المساومة أو الاتفاق بين طرفين على القيام بعمل معين، غالبًا يكون هذا العمل مقابل أجر. ويُقال "تقاول الطرفان" أي اتفقا على تنفيذ مهمة أو مشروع بشروط محددة

(معجم المعاني لكل رسم معنى، 2025)

✓ التعريف الاصطلاحي

هي كيان اجتماعي قبل أن يكون اقتصادي منتج لكيانات اجتماعية تتحكم فيه روابط اجتماعية ويوجد فيها أعضاء يتفاعلون في هذه المقاولة الاجتماعية. كما أن هذا الكيان الذي يكونها منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل والعمل الجماعي والذي يهدف إلى تحقيق الهدف المشترك والتغلب على الإشكالات التي تواجهه. (محمود بوقطف, نجاة بن مكي، 2019، صفحة 214)

✓ التعريف الإجرائي

هي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أو مجوعة من الأفراد بهدف إنشاء مشروع إقتصادي جديد ، أو تطوير مشروع قائم اعتمادا على أفكار مبتكرة وتنظيم الموارد المتاحة وتحمل المخاطر لتحقيق قيمة مضافة سواء اقتصادية أو اجتماعية.

2-تعريف المرأة المقاولة:

هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة وهي الشخص الذي يحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة.

- كما عرفها أحمد زكي بدوي " بأنها أي فرد يؤدي أعمالا يدوية أو غير يدوية وبذلك يشمل الأفراد العاملين لجميع المستويات. "
- وفي تعريف آخر، تعتبر المرأة المقاولة تلك التي تنظم وتمتلك وتدبر وتتحمل مخاطر مشروعها الذي تديره، وبالتالي لابد أن تتوفر في شخصيتها خصائص تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها

. (منيرة سلامي, يوسف قريشي، 2014، صفحة 84)

✓ التعريف الإجرائي:

هي كل امرأة تقوم بإنشاء مشروعها الخاص، حيث تتحمل لمخاطر الاقتصادية والمهنية بهدف تحقيق الربح والتطوير المستمر، وإدارة مشروعها وتتمتع بروح المبادرة والقدرة على قيادة وتنمية أعمالها بفعالية.

3-تعريف الدور:

✓ التعريف اللغوي:

كلّ ما يعود إلى حالته الأولى على نسق معين، أو هو الحركة في محيط الدائرة، وقد يُطلق على المرحلة أو الحلقة في سلسلة (المنجد الابجدي، 1987، صفحة 451).

✓ التعريف الاصطلاحي:

هو نمط السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل وضعا اجتماعيا معينا. ويتحدد هذا السلوك وفقا للمعايير والتوقعات الاجتماعية المرتبطة بذلك الوضع (عبد الملك، 2020، صفحة 584).

✓ التعريف الإجرائي:

هو الوظيفة أو المهمة التي يقوم بها فرد أو عنصر معين ضمن نظام معين بناءا على توقعات محددة تتناسب مع موقعه أو مركزه. لكل دور مجموعة من المسؤوليات، الحقوق، والسلوكيات المتوقعة التي تحدد كيفية لتفاعل مع الآخرين.

4-تعريف التنمية:

✓ التعريف اللغوي:

في لسان العرب (من مادة "نَمَا")

النَّماء هو الزيادة والارتفاع، ويُقال: " نمى الزرعُ " أي كبر وازداد (معجم المعاني لكل رسم معنى، 2025).

✓ التعريف الاصطلاحي:

عرفها كارل ماركس" التنمية باعتبارها ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وقد ذكر ماركس أن البلد أكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما "

(محمد ش.، 1999، صفحة 14)

✓ التعريف الإجرائي:

هي عملية شاملة ومستدامة تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

5-تعريف التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام على أنها عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أو في المنظمات أو في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى الأفراد ولا تقتصر التنمية على جانب واحد أو مجال واحد فقط من المجالات الحياتية بل تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية .... إلخ، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة

. (زهية بوشريط وليلى سيدي موسى، 2024، صفحة 639)

✓ التعريف الإجرائي:

هي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون الإضرار بالبيئة لضمان حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية. حيث تعتمد على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة للجميع.

سادسا: الدراسات السابقة

هي مجموعة الأبحاث أو الكتب أو المقالات العلمية التي تناولت موضوعًا مشابهًا لموضوع البحث الحالي، ويقوم الباحث بالرجوع إليها لتحليلها وفهم ما تم التوصل إليه من نتائج وأفكار، وذلك بهدف بناء بحثه على أساس علمي متين، وتحديد ما يمكن إضافته أو تطويره في مجاله. تساعد الدراسات السابقة الباحث على توضيح مشكلة البحث، واختيار المنهجية المناسبة، كما تبرز الفجوات البحثية التي يمكنه معالجتها.

1-الدراسات المحلية:

✓ الدراسة الأولى:

(دراسة شلوف فريدة)،2008_2009 المعنونة ب " المرأة المقاولة في الجزائر ".

حيث انطلقت هذه الدراسة من سؤال رئيسي مفاده: هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من إنشاء مؤسسة والنجاح في إدارتها؟ وعلى ضوء هذا السؤال صيغت الفرضية العامة الآتية، تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها على إنشاء المؤسسة ومن خلال هذه الفرضية صيغت مجموعة من الفرضيات الجزئية. واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة لأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات لكونه يتميز بالعمق من التحليل وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري. كما فضلت الباحثة الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة وقد خلصت إلى النتائج التالية:

للمرأة الجزائرية حضور متزايد في عالم المقاولاتية رغم العراقيل الاجتماعية والثقافية.

توجد خصائص فردية واجتماعية مثل (الطموح والمرونة) ساعدتها على النجاح في هذا المجال.

الدعم الأسري والبيئة القانونية يشكلان عوامل أساسية في تعزيز أو إعاقة مسارها المقاولاتي.

✓ جوانب الاستفادة:

لو أردنا أن نبين جوانب الاستفادة من هذه الدراسة نجدها أفادتنا كثيرا في تحديد أبعاد ومؤشرات المتغير المستقل وهو المرأة المقاولة، كما أفادتنا في فهم وبناء معالم إشكاليتنا والاعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات

الدراسة الثانية:

قامت بها الباحثة (مناد لطيفة) من خلال مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في الإحصاء الوصفي، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2013_2014، بعنوان "المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر ".

تدور إشكالية هذه الدراسة حول: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟، وعلى ضوء هذا السؤال صيغت الفرضية الرئيسية التالية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشاهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر رغم الصعوبات التي تواجهها، ومن خلالها صيغت مجموعة من الفرضيات الجزئية. نجد الباحثة اعتمدت غلى المنهج الوصفي التحليلي مدعوم بدراسة ميدانية والاستعانة بأداة الاستبيان، كما اعتمدت على العينة القصدية حيث استهدفت فئة من النساء المقاولات في ولاية تلمسان. وقد خلصت الباحثة إلى النتائج التالية:

النساء الجزائريات يحققن تقدما ملحوظا في معدلات المشاركة الاقتصادية.

النشاط الاقتصادية لايزال ينظر إليه على أنه امتداد للنشاط المنزلي مما يقلل من استقلاليتهن ويعزز تبعيتهن للسلطة الذكورية.

✓ جوانب الاستفادة:

إذا حاولنا أن نستخلص جوان الاستفادة من هذه الدراسة فهي أفادتنا في إثراء الإطار النظري للدراسة وتزويده بالمعلومات خاصة في تحديد المفاهيم في عنصر المرأة المقاولة وإثراءه بمختلف المراجع.

2-الدراسات العربية:

✓ الدراسة الأولى:

قامت بها الباحثة (رزان سليمان السلمي وآخرون)، ماجيستر إدارة مشاريع، كلية الإدارة، جامعة ميد أوشن بالمملكة العربية السعودية، سبتمبر 2023 منشورة في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات. تحت عنوان "أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع بالقطاعين الحكومي والخاص في ضوء رؤية 2030 "

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده : ما أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع بالقطاعين الحكومي والخاص في ضوء رؤية 2030"، وعلى ضوء هذا السؤال تفترض الباحثة أنه يوجد أثر إيجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في تحسين إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في 2030، ومن خلال هذه الفرضية صيغت مجموعة من الفرضيات ، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقصائي باعتباره منهجا وصفيا كميا ، كما نجد الباحثة هنا اعتمدت على العينة العشوائية .وقد خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أظهرت النتائج ارتفاع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية بما يدعم تحقيق رؤية 2030.

تبين أن المهارات الاقتصادية للمرأة تؤثر بشكل إيجابي في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لم يظهر الإمكانات الاقتصادية تأثير معنوي واضح مقارنة بالمهارات والوعي الاقتصادي.

✓ جوانب الاستفادة:

إذا حاولنا استخلاص مدى إستفادتنا من هذه الدراسة نجد أنها أفادتنا في تحديد مؤشرات المتغير المستقل (المرأة المقاولة) كما كانت الاستعانة بهذه الدراسة في بناء معالم خطة بحثنا والاعتماد عليها في تحديد مفاهيم المتغير المستقل.

✓ الدراسة الثانية:

قامت بها الدكتورة (عبير محمود مجاهد)، من خلال مقالة علمية منشورة في تخصص الاقتصاد، جامعة الازهر بمصر فرع البنات، سنة 2016 _ 2017 , بعنوان " مشاركة المرأة في سوق العمل المصري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ". انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده: ما مدى مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية وزيادة مشاركتها في سوق العمل بما يحقق التنمية المستدامة؟، وعلى ضوء هذا التساؤل تفترض الدراسة ان ضعف مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل يؤثر سلبا على تحقيق التمكين الاقتصادي والتنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات رسمية وتقارير محلية ودولية، والدكتورة لم تعتمد على استبيان او مقالات بل اعتمدت على بيانات منشورة مثل (تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي). اي الدراسة تحليلية وثائقية وليست ميدانية، ومن هنا خلصت الدكتورة الى النتائج التالية:

- مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة جدا مقارنة بالرجال مع ارتفاع معدلات البطالة بين النساء.
- التميز في الأجور وفرص التوظيف لايزال عقبة كبيرة امام النساء خاصة في القطاع الخاص.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر فرصة واحدة لتمكين المرأة اقتصاديا وزيادة مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ جوانب الاستفادة:

استفدت من هذه الدراسة في دعم موضوعي من خلال تبيان دور وتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، كما ساعدتني في تحديد مفاهيم كلا المتغيرين والاعتماد عليها في بناء خطة البحث..

سابعا: المقاربة النظرية

تعتبر نظرية الأدوار الاجتماعية جزءا أساسيا من علم الاجتماع حيث تستخدم لفهم كيفية تشكل الهوية الاجتماعية للأفراد من خلال التفاعل مع المجتمع. يعد هربرت ميد(Herbert Mead) من أبرز المنظرين في هذا المجال، إذ قدم مفهوم التفاعل الرمزي لتفسير كيفية اكتساب الأفراد أدوارهم الاجتماعية عبر التواصل والتفاعل مع الآخرين. (عودة، أسس علم الأجتماع، 5 يناير 1995، الصفحات 92-93)

وبناءا على ذلك يعتبر موضوع دراستنا الحالية من أهم مواضيع علم الاجتماع حيث تعددت فيه المقاربات النظرية وجب علينا والاطلاع عليها ومحاولة اختيار النظرية الأقرب لدراستنا اخترت الاعتماد على مقاربة الأدوار الاجتماعية في دراسة موضوع "المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنميةالمستدامة" لأن هذه المقاربة تسمح بفهم كيفيات تشكل أدوار المرأة عبر مختلف مراحل حياتها الاجتماعية والمهنية ، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بعصرنة المجتمعات ومتطلبات التنمية .حيث انطلقت هذه النظرية من فكرة أن الهوية الاجتماعية تتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي. حيث تقوم على عدة مبادئ أساسية من أبرزها، أن الفرد يتعلم أدواره عبر التواصل مع الآخرين. بحسب ميد، لا تُولد الأدوار مع الإنسان، بل تُكتسب تدريجياً عبر عمليتي اللعب (Play)واللعبة المنظمة(Game) ، مما يسمح للفرد بفهم توقعات المجتمع تجاهه وتبني سلوكيات تتماشى مع هذه التوقعات .

من خلال هذه الرؤية، تصبح الأدوار الاجتماعية وسيلة أساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد وضمان استمرارية الحياة الاجتماعية. (عبد الرحمان، 1999، الصفحات 116-117)

دور المرأة المقاولة وفقا لنظرية الأدوار الاجتماعية

1- الهوية الاجتماعية للمرأة المقاولة وتطورها عبر التفاعل الاجتماعي:

بناءا على نظرية ميد، تتشكل هوية المرأة الاجتماعية كرائدة أعمال من خلال التفاعل مع المجتمع. عندما تبدأ المرأة مشروعا تجاريا. فإنها تخوض عملية مستمرة من التفاعل الرمزي مع العملاء، الشركاء، والعاملين. من خلال هذه التفاعلات تعيد المرأة تشكيل تصورها عن ذاتها وتعيد تعريف دورها الاجتماعي في بيئة العمل.

في البداية قد تواجه المرأة تحديات مرتبطة بالصورة النمطية لدورها التقليدي مع مرور الوقت، ومن خلال التفاعل مع محيطها، تصبح قادرة على إثبات كفاءتها وتعزيز هويتها كمقاولة ناجحة.

2- تجاوز التوقعات الاجتماعية من خلال الذات الفاعلة: وفقا لميد، تميل المجتمعات إلى فرض توقعات معينة على الأفراد من خلال " الذات الاجتماعية(Me) "، ولكن "الذات الفاعلة(I)"، تمنح الفرد القدرة على مواجهة هذه التوقعات وتكوير أدواره الخاصة .

في كثير من المجتمعات، يتوقع من المرأة أن تلعب دورا تقليديا في الأسرة، لكن بعض النساء يواجهن هذه التوقعات عبر دخول عالم ريادة الأعمال. بفضل " الذات الفاعلة " ، تتمكن المرأة من تجاوز القيود الاجتماعية وتحقيق الاستقلال المالي، والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال مشاريعها الاقتصادية.

3- لعب الأدوار الاجتماعية والتكيف مع بيئة ريادة الأعمال: عندما تدخل المرأة عالم الأعمال، فإنها تنتقل بين أدوار مختلفة مثل:

- الدور الأسري التقليدي (الزوجة، الأم).

- الدور الاقتصادي الجديد (رائدة أعمال، مستثمرة).

هذه الديناميكية تتطلب من المرأة مهارات تكيفية عالية، إذ يجب عليها إدارة مسؤوليات متعددة وتحقيق التوازن بين الأدوار الاجتماعية المختلفة، مما يعكس فهما عميقا لمبدأ " لعب الأدوار " الذي طرحه ميد.

من خلال مقاربة الأدوار الاجتماعية، يتبيّن أن مكانة المرأة الريادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لا ينفصلان عن طبيعة الأدوار التي يفرضها عليها المجتمع. إذ أن تجاوز المرأة للأدوار التقليدية ومساهمتها الفاعلة في ريادة الأعمال يعكسان تحولات اجتماعية عميقة تدعم مبادئ المساواة والتمكين. وعليه، فإن إعادة بناء الأدوار الاجتماعية للمرأة يعد عنصراً محورياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

من خلال مقاربة الأدوار الاجتماعية، يتبيّن أن مكانة المرأة الريادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة لا ينفصلان عن طبيعة الأدوار التي يفرضها عليها المجتمع. إذ أن تجاوز المرأة للأدوار التقليدية ومساهمتها الفاعلة في ريادة الأعمال يعكسان تحولات اجتماعية عميقة تدعم مبادئ المساواة والتمكين. وعليه، فإن إعادة بناء الأدوار الاجتماعية للمرأة يعد عنصراً محورياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا المرأة المقاولة

تمهيد

أولا: التطور التاريخي للمرأة المقاولة

ثانيا: سمات المرأة المقاولة

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المقاولة

رابعا: الاتجاهات النظرية للمرأة المقاولة

خامسا: الفرق بين المرأة المقاولة والرجل المقاول

سادسا: دو افع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية

سابعا: التحديات التي تواجه المرأة المقاولة

ثامنا: استر اتيجيات المرأة المقاولة كآلية لتجاوز التحديات

خلاصة

تمهيد

يعد دخول المرأة الى عالم المقاولة تحولا اجتماعيا واقتصاديا بارزا يعكس تطورا ملموسا في موقعها داخل النسق المجتمعي. فلم تعد المرأة حبيسة الأدوار التقليدية المرتبطة بالأسرة والرعاية، بل أصبحت فاعلا اقتصاديا يسهم في خلق الثروة وتوليد فرص العمل. هذا التحول يستدعي قراءة سوسيولوجيا معمقة تتيح فهم الديناميكيات التي تواكب هذه الظاهرة، او من حيث العراقيل البنيوية التي قد تواجهها في هذا المسار.

أولا: التطور التاريخي للمرأة المقاولة

لطالما شغل موضوع العمل مختلف الاقتصاديين، الفلاسفة والمفكرين، وحسب تياراتهم، اتجاهاتهم اختلفت تعاريفهم وآرائهم باعتبار ان العمل ظاهرة اجتماعية قبل ان تكون اقتصادية موجودة منذ وجود الانسان وبأشكال متعددة. رغم ان العمل كان لا يتعدى بعض الحركات الجسمية والمجهودات الفكرية البسيطة، أصبح اليوم يتميز بالتعقيد بالنظر لتغير ظروف الانسان خاصة بعد انتشار أفكار تعدت معنى العمل الى ما هو عليه اليوم وليصبح للشخص اليوم مقاولة او مشروع.

1-العصور القديمة:

في العصور القديمة، خصوصًا في حضارات مثل مصر القديمة، الصين، والهند، كانت حياة الناس بسيطة وتعتمد في أغلبها على الزراعة وتربية الحيوانات. لم يكن هناك مصانع ولا مؤسسات رسمية للتكوين المهني مثلما نعرف اليوم. الناس كانوا يتعلمون المهن من بعضهم البعض، داخل العائلة أو من الجيران.

المرأة كانت تشارك الرجل في العمل اليومي، خاصة في الحقول وجني الثمار، وأحيانًا في بعض الحِرف البسيطة مثل النسيج وصنع الأواني الفخارية. لكن رغم أنها كانت تشتغل، لم يكن هناك تقدير رسمي أو قانوني لهذا العمل. بمعنى آخر، لم تكن المرأة تُحسب كـ"عاملة" بنفس الطريقة التي يُحسب بها الرجل، وكان عملها يعتبر امتدادًا لدورها المنزلي.

في الحضارات اليونانية والرومانية، بدأت تظهر أفكار فلسفية عن المجتمع، مثل ما قدمه أفلاطون وأرسطو، اللذان كانا يريان أن مكان المرأة الطبيعي هو في البيت، تهتم بشؤون العائلة، وليس من المفروض أن تعمل في الشأن العام أو تشارك في الإنتاج. لكن رغم هذه الأفكار، النساء من الطبقات الفقيرة كنّ يشتغلن لأنهن كنّ مضطرات لذلك.

2- القرن الثامن عشر:

في هذا القرن، وقعت تغيرات كبيرة جدًا في أوروبا، خاصة في إنجلترا، بسبب ما يُعرف بالثورة الصناعية. وهي مرحلة بدأت فيها الآلات تُستخدم في الإنتاج بدلًا من العمل اليدوي، وظهرت المصانع الكبرى، خصوصًا في مجالات مثل النسيج، والمعادن، والصناعات الغذائية.

مع الحاجة الكبيرة لليد العاملة، بدأت المصانع توظف النساء والأطفال لأن أجورهم كانت أقل من الرجال، ويمكن تشغيلهم لساعات طويلة. النساء كنّ يعملن في ظروف قاسية ساعات عمل تصل إلى 12 أو حتى 14 ساعة يوميًا. وكانت الأجور منخفضة وبيئة غير آمنة وخطيرة أحيانًا.

لكن رغم هذه الصعوبات، خروج المرأة للعمل خارج البيت شكّل بداية مهمة جدًا. فقد أصبح لها دور اقتصادي واضح. كما أن هذه المرحلة شهدت أولى بوادر النضال النسائي، حيث بدأت بعض النساء يطالبن بتحسين ظروف العمل، والمساواة في الأجور.

3- في العصر الحديث:

مع تطور المجتمع والصناعة والتعليم، تغيرت نظرة الناس إلى عمل المرأة. أصبح من الطبيعي أن تشتغل المرأة في ميادين مختلفة، ولم تعد تقتصر على الأعمال المنزلية أو اليدوية فقط. أسهم انتشار النظام الرأسمالي وتطور الصناعة بفضل استخدام الآلات الحديثة، إلى جانب نمو المدن الجديدة، في خلق بيئة مشجعة لانخراط المرأة في سوق العمل واتجاهها نحو النشاط المقاولاتي. وقد أصبح خروج المرأة للعمل ضرورة حتمية فرضها التحول الصناعي الذي عمّ المجتمعات المتقدمة، مما أدى إلى بروز نساء فاعلات في المجال الاقتصادي.

(بنوجعفر عائشة ابراهيم شالا، 2020، الصفحات 101-102)

ومن هنا يمكن ان نستنتج أن رحلة المرأة في عالم العمل طويلة ومعقدة، بدأت منذ العصور القديمة، حيث كانت تعمل بدون اعتراف، ثم دخلت مرحلة الاستغلال في المصانع، إلى أن وصلت اليوم إلى موقع أقوى. لكن المساواة الحقيقية تتطلب استمرار الجهد والوعي، سواء من المرأة أو من المجتمع ككل.

ثانيا: سمات المرأة المقاولة

تعد المرأة المقاولة فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً متميزاً، حيث تنفرد بمجموعة من السمات الشخصية، النفسية، والسوسيولوجية، التي تؤهلها للولوج إلى عالم الأعمال وتجاوز العقبات التي قد تعترض طريقها. ويمكن تصنيف هذه السمات وفق الجوانب التالية:

1- السمات الشخصية:

✓ الطموح والإصرار:

تُظهر المرأة المقاولة رغبة قوية في تحقيق الذات وتجاوز التحديات المجتمعية والاقتصادية. فغالباً ما يكون دافعها لتأسيس مشروع خاص نابعاً من رغبة في الاستقلالية وتحقيق النجاح رغم محدودية الموارد أو ضعف الدعم المؤسساتي.

✓ المرونة:

تُظهر قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وتُعيد توجيه استراتيجياتها حسب المستجدات.

✓ **روح المبادرة:**

لا تنتظر المرأة المقاولة الفرص بل تخلقها. فهي لا تتردد في أخذ المخاطر المحسوبة وبدء مشاريع قد تكون جديدة على بيئتها المحلية.

2-السمات النفسية:

✓ **الثقة بالنفس:**

رغم البيئة المحيطة التي قد تُشكك في قدرات المرأة، إلا أن المقاولة تثق في إمكانياتها وتؤمن بقدرتها على الإدارة والقيادة.

✓ **التحفيز الذاتي:**

تتمتع بقدرة داخلية على الدفع بنفسها نحو التقدم دون الحاجة إلى دعم خارجي دائم.

✓ **القدرة على تحمل الضغط:**

تُظهر صبراً واستقراراً نفسياً في مواجهة الصعوبات، سواء تعلق الأمر بعراقيل إدارية أو تحديات مالية أو حتى عراقيل اجتماعية ناتجة عن الصور النمطية.

3-السمات السوسيولوجية:

✓ **الارتباط بالمجتمع:**

غالباً ما تُراعي المقاولة النسوية الأبعاد الاجتماعية لمشاريعها، فتسعى للموازنة بين الربح الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، سواء من حيث خلق فرص عمل أو تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمجتمع.

✓ **القدرة على بناء شبكات علاقات:**

تُجيد المرأة المقاولة استخدام شبكاتها الاجتماعية والمهنية لتوسيع مجال نشاطها والاستفادة من فرص الشراكة أو التمويل.

✓ **الوعي بالتحولات المجتمعية:**

تواكب المرأة المقاولة التطورات في محيطها الاجتماعي والثقافي، وتدمج هذه التحولات في رؤيتها الاستراتيجية لتطوير مشروعها.

4 -السمات القيادية والإدارية :

✓ **القدرة على التنظيم والتخطيط:**

تبرز المرأة المقاولة كمدبّرة جيدة، تجمع بين التنظيم المالي، الموارد البشرية، وتخطيط الأهداف قصيرة وطويلة المدى.

✓ **اتخاذ القرار:**

تتميز بالحزم في اتخاذ القرارات، وغالباً ما تكون مدعومة بتحليل واقعي للمعطيات.

✓ **التحكم في الوقت والموارد:**

تحسن استغلال الوقت والموارد المحدودة، ما يساهم في رفع كفاءة المشروع واستمراريته. (عرابش زينة . ابتسام قارة، 2018، الصفحات 35-36)

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المقاولة

أصبح الاهتمام بالمقاولاتية النسوية متزايداً في الآونة الأخيرة، بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات النامية والمتقدمة على حد سواء، مما دفع العديد من الدراسات إلى التطرق لهذا الموضوع، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي. ويعود هذا الاهتمام إلى دور المرأة المقاولة في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، إذ أظهرت المقاولات النسوية قدرتها على التأقلم والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أشارت الدراسات التي أجراها فريق GEM إلى أن أغلب البلدان التي شملتها الدراسة أظهرت علاقة واضحة بين ارتفاع مستوى النشاط المقاولاتي النسوي ومعدل دخول النساء إلى عالم ريادة الأعمال. كما فسرت الفجوة الواضحة بين الجنسين في هذا المجال بعوامل اجتماعية وثقافية تعيق تطور النساء في هذا الميدان، رغم اعتراف الجميع بدورهن في تحقيق التنمية.

أكدت تقارير عديدة على أهمية إدماج النساء في الاقتصاد، لما له من أثر إيجابي على تحقيق أهداف التنمية، لاسيما في الدول النامية. هذه الدراسات تناولت آثار المقاولات النسوية على الاقتصاد المحلي والوطني، كما أبانت عن مجموعة من التحديات التي تواجه النساء المقاولات.

كما قام مكتب العمل الدولي BIT بتقييم واقع المقاولات النسوية في الدول الإفريقية، حيث ركّز على مدى قدرة النساء على خلق مناصب شغل وتحقيق استقلال اقتصادي. وأظهرت نتائج هذه الدراسات أن النساء، على الرغم من الظروف الصعبة، استطعن خلق مناصب شغل تتناسب مع تطور مؤسساتهن، وغالباً ما كان المستفيد الأكبر من هذه المناصب هم النساء.

فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أنجزت على 118 امرأة تمتلكن 144 مؤسسة (مع الإشارة إلى أن بعض النساء يمتلكن أكثر من مؤسسة)، أن هذه المؤسسات تُشغّل ما مجموعه 1013 شخصاً، من بينهم 973 موظفاً دائماً، بمعدل 8.2 موظف دائم لكل مؤسسة. بينما شملت دراسة ثانية 128 امرأة تمتلكن 752 مؤسسة، توظف في المجمل 6733 شخصاً، بمعدل 8.9 عامل لكل مؤسسة.

وفي سياق مماثل، أصدر Center for Women's Research أول تقرير في الولايات المتحدة سنة 2005 يتناول دور النساء المقاولات، حيث أشار إلى أن النساء الأميركيات أنشأن 10.6 مليون مؤسسة، أي ما يعادل 47.7% من مجموع المؤسسات، وقد حققت هذه المؤسسات خلال تلك الفترة رقم أعمال يُقدّر بـ 2.5 تريليون دولار، وأسهمت في خلق 19.1 مليون فرصة عمل.

وحسب تقرير OCDE لسنة 2008، فإن المقاولات النسوية تمثل جزءاً مهماً في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، كندا، أستراليا وفنلندا، حيث تمثل حوالي 30 إلى 40% من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس الدور الفعّال الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية الوطنية، وأثره على مختلف الأصعدة ،كما تؤدي المرأة المقاولة دوراً محورياً في تحسين الإنتاجية، تبني التكنولوجيا، وفتح الأسواق الجديدة، ما يساعد على تقليص البطالة وتشجيع الشباب على المبادرة، بالرغم من ما يرافق ذلك من مخاطر. (سفيان, ايمان مرابط , بداوي محمد، 2023، الصفحات 10-11)

رابعا: الاتجاهات النظرية المفسرة للمرأة المقاولة

1-النظرية السلوكية:

تُعد النظرية السلوكية من أبرز المقاربات التي حاولت تفسير السلوك المقاولاتي من خلال التركيز على سلوك الأفراد الظاهر، بعيدًا عن النوايا أو الدوافع الداخلية غير القابلة للملاحظة. وتُركّز هذه النظرية على الأفعال التي يمكن قياسها وتحليلها، باعتبار أن سلوك الإنسان نتيجة مباشرة لتفاعله مع بيئته الاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق، برزت مساهمة المفكر "ماكس فيبر" بشكل محوري، حيث لم يكتف بالتحليل الاقتصادي البحت لظهور الرأسمالية، بل سعى إلى فهم الجذور الثقافية والاجتماعية التي تُشكّل سلوك الفاعل الاقتصادي. فقد اعتبر فيبر أن الفعل الاقتصادي المقاولاتي لا يمكن فصله عن القيم والمعتقدات الدينية والثقافية التي يتشبع بها الأفراد. فالعقلانية الاقتصادية، من وجهة نظره، تنبع من منظومة قيمية تدفع الفرد إلى تنظيم أفعاله بطريقة مدروسة ومنهجية لتحقيق أهداف محددة، وهو ما يتجلى في ثقافة العمل والانضباط والمسؤولية التي تميز المجتمعات الصناعية الحديثة.

أما الباحث "مارك لياند"، فقد أضاف بعدًا سيكو سوسيولوجيا للنظرية السلوكية، معتبرًا أن الفعل المقاولاتي يتولد من تفاعل مركب بين الفرد ومحيطه الاجتماعي. فالفرد لا يتصرف في فراغ، بل هو نتاج لعملية اجتماعية طويلة تبدأ من التنشئة الأسرية وتمتد إلى المؤسسات التعليمية والثقافية. وقد أشار لياند إلى أن المجتمعات تختلف من حيث قابليتها لاحتضان المقاولة: ففي المجتمعات التقليدية، تغلب قيم الطاعة والجماعية والامتثال، وهو ما يُضعف الروح المقاولاتية، خصوصًا لدى النساء. بينما تشجّع المجتمعات

الصناعية، ذات القيم الفردانية والانفتاح، على المبادرة وتحمل المسؤولية، مما يسهل بروز النساء في المجال المقاولاتي .

كما تناول "تيمون" الموضوع من زاوية تفاعلية، حيث اعتبر أن السلوك المقاولاتي لا يصدر دفعة واحدة، بل يتشكل عبر مراحل تدريجية ضمن سلسلة من التفاعلات الاجتماعية المتواصلة. فالمقاول، وفق هذا التصور، هو نتيجة لتراكم من الخبرات والتجارب والعلاقات التي تتداخل لتُنتج في النهاية فعلًا مقاولاتيًا. وتزداد هذه المسألة تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بالمرأة، إذ تكون تفاعلاتها الاجتماعية محكومة بمجموعة من القيود والتمثلات الثقافية التي قد تعيق دخولها إلى عالم المقاولة بسهولة.

أما كل من "ماس" و"تاون"، وكذلك "بيدو" و"فاشي"، فقد شددوا على أهمية البيئة الثقافية في صياغة السلوك المقاولاتي، خاصة فيما يتعلق بدور الجندر. فرؤية المجتمع للمرأة تؤثر بشكل مباشر في مدى إقبالها على النشاط المقاولاتي. فإذا نشأت الفتاة في محيط يشجع على الاستقلالية والثقة بالنفس والتعبير عن الذات، فإنها ستكون أكثر استعدادًا لخوض تجربة إنشاء مشروع خاص. أما إذا كانت التنشئة قائمة على الطاعة والانكماش والخضوع للسلطة الذكورية، فغالبًا ما تتراجع المرأة عن تبني أدوار قيادية، حتى لو كانت تمتلك المؤهلات لذلك

وفي الإطار ذاته، قدّم "بروخو" تصورًا رمزيًا للفعل المقاولاتي، معتبرًا إياه وسيلة لإثبات الذات وتحقيق الاعتراف الاجتماعي. فالمقاولة ليست فقط مشروعًا اقتصاديًا، بل هي فعل يحمل دلالات رمزية تتعلق بالمكانة والهوية والانتماء. وهذا الأمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمرأة التي تسعى من خلال مشروعها المقاولاتي إلى كسر الصور النمطية التي تُقصيها من مجالات السلطة والقرار. وبالتالي، فإن نجاحها في هذا المجال يُعد بمثابة إثبات للذات داخل منظومة اجتماعية لا تزال تتسم في كثير من جوانبها بطابعها الذكوري.

وعليه، فإن أنصار النظرية السلوكية يُجمعون على أن المقاولة ليست مجرد قرار عقلاني اقتصادي، وإنما هي سلوك مكتسب يتشكّل في سياق اجتماعي وثقافي معين. وهي نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد ومجتمعه، بين القيم الشخصية والمعايير الاجتماعية. وبالتالي، فإن فهم السلوك المقاولاتي للمرأة يتطلب الغوص في شبكة العلاقات والمعاني التي تحيط بها، وتحليل كيفية تأثرها بالأنظمة الرمزية والتنشئة الاجتماعية السائدة.

2-نظرية السمات الشخصية للمقاول:

تنطلق هذه النظرية من تصور مفاده أن الفعل المقاولاتي يتأسس انطلاقًا من خصائص شخصية يتفرد بها المقاول، وهي السمات التي تمكّنه من إنشاء مؤسسة وتسييرها وتحمّل نتائجها. وقد ساهم "بابين (Papin) " بشكل واضح في صياغة هذا التوجه، حيث أكد على أن نجاح المقاولة يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الأشخاص الذين يقفون وراء المشروع، وعلى قدرتهم على التعامل العقلاني مع الموارد والفرص والمخاطر.

وتشير هذه النظرية إلى أن المقاول ليس فقط فاعلًا اقتصاديًا، بل هو قبل كل شيء شخص يمتلك صفات عقلانية تجعله قادرًا على اتخاذ قرارات استراتيجية، غالبًا ما تكون في ظروف غير مؤكدة، مما يتطلب شجاعة في المخاطرة وحسن التقدير ومن بين أهم السمات التي حدّدها الباحثون ضمن هذا الإطار مايلي :

✓ **الثقة بالنفس:**

وهي القناعة التي يتمتع بها المقاول بقدراته وإمكاناته، والتي تدفعه إلى اتخاذ قرارات حاسمة دون تردد بالنسبة للمرأة، تزداد أهمية هذه السمة نظرًا لما تواجهه من تحديات اجتماعية وثقافية مضاعفة.

✓ **الرؤية المستقبلية:**

حيث لا يكتفي المقاول بالنظر إلى الوضع الراهن، بل يضع تصورًا بعيد المدى لمستقبل مشروعه، ويعمل وفق خطة مدروسة لتحقيق الأهداف المستقبلية رغم التحديات.

✓ **القدرة على التسيير:**

وهي تشمل المهارات الإدارية والتنظيمية التي تسمح له بإدارة الموارد البشرية والمالية بكفاءة، وضمان سيرورة العمل بشكل فعّال حتى في ظل الأزمات.

الإداع والقدرة على التحديد: فالمقاول الناجح هو من يستطيع أن يخلق أفكارًا جديدة، ويحدد مجالات النشاط بدقة، ويبتكر حلولًا لمشاكل قد تواجهه أثناء التنفيذ.

. (صندرة، 2013، الصفحات 217-218)

3-المرأة المقاولة من منظورجندري:

شهد مفهوم "المرأة المقاولة" في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من قِبل الباحثين، خصوصًا في إطار النظريات السوسيولوجية التي تناولت مواضيع الزواج، الأسرة، والعمل. فقد كان يُنظر إلى المرأة تقليديًا ككائن تابع في المجتمع، دورها محصور في الأسرة، وهو ما يعكس رؤية نمطية تربط الأدوار الاجتماعية بالنوع (الجندر). في هذا السياق، تم تحليل الأدوار التي تلعبها المرأة من منطلق النوع الاجتماعي، حيث تركزت المسؤوليات النسائية تقليديًا في داخل الأسرة، مثل الطبخ والعناية بالأطفال، بينما كانت الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصيد تُنسب إلى الرجل. وقد ساهم هذا التقسيم في تكريس نظرة تقليدية لدور المرأة في المجتمع.

عند تطبيق هذا التصور الجندري على مؤسسة الأسرة، يظهر أن أدوار الجنسين ليست محايدة، بل تُوزع وفقًا لمنظومة اجتماعية تفرض سيطرة الرجل. فالرجل هو القائم على العمل والإنتاج، بينما تُمنح المرأة دورًا تابعًا. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن هذا التوزيع يؤدي إلى التوازن والاستقرار في العلاقة الزوجية، لكنه يُبقي المرأة في موقع دوني.

وقد دعمت النظرية الماركسية هذا الطرح، إذ اعتبرت أن العلاقات الأسرية تُبنى على أساس اقتصادي يُكرّس الصراع بين الرجل (المالك للموارد) والمرأة (التابعة له)، كما اعتبرت أن الصراع بين الطبقات يشمل أيضًا الصراع بين الجنسين.

(شلوف، 2024، صفحة 731)

وفي تحليل الفكر السوسيولوجي النسوي يمكن تمييز ثلاث اتجاهات رئيسية تناولت قضايا المرأة والمقاولة وتمثلت في:

✓ النزعة النسوية الليبرالية:

ترتكز هذه النزعة على فرضية أساسية مفادها أن جميع الأفراد يولدون متساوين، وبالتالي فإن أي تمييز بينهم يُعد غير عادل، خاصة إذا كان مبنيًا على النوع الاجتماعي. هذا الاتجاه يركّز على إزالة الحواجز المرتبطة بالنوع، ويؤمن بأن النساء والرجال يمتلكون قدرات عقلية متكافئة، ومن ثَم فإن حصول النساء على نفس مستوى التعليم والفرص كفيل بإحداث تحوّل مجتمعي. وعليه، يُعتبر هذا الاتجاه مدخلًا إصلاحيًا يهدف إلى إدماج النساء اقتصاديًا من خلال فتح المجال أمامهن للعمل، وبالتالي تحقيق المساواة بين الجنسين.

✓ النزعة الاشتراكية:

تُعبّر هذه النزعة عن رؤية تحليلية للواقع ترتبط بوضع النساء ضمن بنية طبقية تعتمد على تقسيم العمل بين الجنسين. وهي ترى أن النظام الرأسمالي هو أساس الاستغلال، بعكس النسوية الليبرالية التي تؤمن بالإصلاح التدريجي. بحسب هذا التوجه، فإن تحرر المرأة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تغيير شامل في ملكية وسائل الإنتاج، أي عبر القضاء على النظام الرأسمالي واستبداله بنظام اشتراكي جديد. فالمرأة تُستغل في موقعها داخل الطبقة العاملة، ولا يمكن تجاوز هذا الاستغلال دون ثورة اقتصادية شاملة.

✓ النزعة النسوية الراديكالية:

انبثقت هذه النزعة من حركة تحرير المرأة في الولايات المتحدة، خصوصًا من فئة النساء البيض من الطبقة المتوسطة المتعلمات، كرد فعل على الهيمنة الذكورية داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي. وهي ترى أن استغلال المرأة لا يرتبط فقط بالنظام الرأسمالي، بل بجذر أعمق يتمثل في النظام الأبوي الذكوري الذي يُقصي النساء من مواقع الفعل والقرار. تذهب "شلوميث" – إحدى رموز هذا الاتجاه – إلى اعتبار أن اضطهاد النساء قائم أساسًا على التمييز الجنسي، وهو السبب الحقيقي وراء تهميش النساء لذلك، فإن هذا التوجه لا يكتفي بالمطالبة بالمساواة، بل يسعى إلى إعادة تشكيل العالم وفق تصور يرفض خضوع المرأة لسلطة الرجل. (نورالدين، 2017-2018، الصفحات 37-38)

خامسا: الفرق بين المرأة المقاولة والرجل المقاول

أظهرت العديد من الدراسات أن ريادة الأعمال لدى النساء تختلف في خصائصها وأسلوبها وأهدافها عن تلك التي يتبعها الرجال. وعلى الرغم من أن طبيعة الأنشطة والأعمال قد تكون متشابهة إلى حد ما بين الجنسين، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في السمات الشخصية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بكل من الرجل والمرأة. فالرجال غالبًا ما يمتلكون خبرة أكبر وجرأة في خوض غمار المشاريع التجارية، مما يجعلهم أكثر ميلاً للمبادرة وفتح مشاريع ذات طابع ربحي أو توسعي، خاصة إذا ما توفرت لهم الموارد والدعم الأسري أو المؤسساتي. في المقابل، تظهر الدراسات أن النساء عادة ما يخضعن لقيود متعددة، منها ما يرتبط بحجم الأسرة، وطبيعة الالتزامات المنزلية، ومستوى التعليم، مما يجعل توجههن نحو ريادة الأعمال أقل من حيث المخاطرة وأقرب إلى الأمان الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن عامل التعليم يلعب دورًا مهمًا في الحد من الفجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال، حيث تشير الأبحاث إلى أن المرأة المتعلمة تصبح أكثر استعدادًا لتحمل المخاطر ودخول السوق بثقة أكبر. ومع ذلك، فإن النساء يملن في الغالب إلى اختيار مشاريع ذات احتمالات ربح أقل لكنها أكثر أمانًا، على عكس الرجال الذين يفضلون المشاريع ذات العوائد العالية رغم ما تحمله من مخاطر.

المرأة الريادية تواجه احتمالات متعددة للفشل، خاصة في ظل ضعف الدعم المؤسسي، في حين يحظى الرجل بفرص أكبر للنجاح بفضل شبكات العلاقات والمصادر التمويلية المتاحة له. كما أن الرجال يميلون إلى استثمار وقت وجهد أكبر في دراسة الأسواق واستباق المخاطر، بينما تتردد النساء في المجازفة خوفًا من الخسارة أو الفشل.

وبالتالي، فإن الفروق بين ريادة الأعمال النسوية والرجالية لا تنحصر فقط في طبيعة النشاط أو نمط الإدارة، بل تمتد إلى العمق الاجتماعي والنفسي الذي يحدد دوافع كل من الرجل والمرأة في دخول عالم الريادة ويمكن استعراض هذه الفروق بشكل أكثر تفصيلًا من خلال الجدول التالي: (نبيلة، 2024، صفحة 649)

الجدول رقم01: المقارنة بين المقاولاتية النسوية والرجالية.

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
_ اقل سننا. _تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة او المكوث في البيت او في عملها السابق. _اقل كفاءة. _اقل خبرة في تسيير المؤسسات. _اقل خبرة في مجال النشاط. _اقل كفاءة على المستوى المالي او المقاولاتي.	_اقل سنا وحجما. _تمركز النشاطات في القطاعات منخفضة النمو. _ليس فيها شركاء. _اطول بقاء. اقل نجاحا. _مردودية ونمو متماثل.	_تفضل الهيكل التنظيمي الافقي. _نمط تسييري مرن. _تشجيع المشاركة. _تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير. _لديها قدرات تفاوضية معتبرة. _تهتم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى. _أكثر حفاظا وتوفيرا للموارد.

(بنوجعفر عائشة . ابراهيم شالا، 2020، صفحة 64)

سادسا: دو افع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية

يمكن تلخيص العوامل التي تدفع المرأة إلى خوض غمار المقاولة فيما يلي:

1-نموذج مقاولي تقليدي:

أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة قوية بين توافر نموذج مقاول ناجح في المحيط وظهور مبادرات مقاولاتية جديدة، حيث أشار Shapero إلى أهمية هذا العامل في تعزيز الرغبة في اتخاذ القرار المقاولاتي. فتمثل الأفراد للنماذج الناجحة داخل بيئتهم الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه النماذج تحظى بالتقدير، يترك أثرًا كبيرًا في تشجيعهم على دخول المجال، وينطبق هذا بشكل خاص على النساء.

2- الخبرة:

تُعد الخبرة عاملاً حاسمًا في جميع مراحل العمل المقاولاتي، وتساهم بشكل كبير في تحديد مدى قابلية تنفيذ المشروع. فكلما اكتسبت المرأة خبرات علمية أو عملية، سواء عبر الدراسة أو الممارسة، كلما ازداد حافزها على خوض التجربة المقاولاتية. ويُعد تراكم الخبرة مكونًا أساسياً يدعم حسن توظيف المعارف والمهارات في الميدان.

3- غياب الشبكات المفيدة والوضع الاجتماعي:

يلعب الوضع الاجتماعي دورًا بارزًا في دفع المرأة نحو المقاولة، خاصة في حال غياب شبكات الدعم الفعّالة. فضعف العلاقات الاجتماعية أو غيابها يجعل المرأة تلجأ إلى حلول بديلة لتجاوز القيود المفروضة عليها، مثل القيود الأسرية أو المجتمعية. وفي مثل هذه الظروف، تصبح المقاولة وسيلة لتحقيق أهداف مرتبطة بالاستقلالية، والحصول على الموارد الضرورية، وتوسيع دوائر التواصل والمعلومة.

4- الموارد المالية:

يُعد توفر الموارد المالية عاملاً أساسياً في انطلاق المشروع، حيث تُمثل رأس المال الضروري لتغطية تكاليف البداية. وتُحدد طبيعة المشروع وقيمته بناءً على حجم الموارد المتاحة، والتي تختلف حسب حجم الاستثمار ونوع الفرص المستهدفة، مما يجعل الجانب المالي أحد أبرز محددات القرار المقاولاتي.

5- الإكراهات الاجتماعية الاقتصادية:

تُجبر بعض النساء على التفكير في المقاولة بسبب ضغوط اقتصادية واجتماعية متعددة، كالبحث عن مدخول قار، أو السعي لتحسين المستوى المعيشي. وتشير العديد من الشهادات إلى أن هذه الظروف تُمثل دافعًا قويًا للانخراط في مشاريع ذات طابع مستقل.

6- الدو افع الشخصية:

يُعتبر الجانب الشخصي من أهم المحركات، حيث تبحث المرأة من خلال المشروع المقاولاتي عن تحسين موقعها الاجتماعي، وتوسيع شبكة علاقاتها، والانفتاح على فرص جديدة. كما يشكل تحقيق الذات والاستقلالية الدافعية الذاتية الأساسية التي تُحفزها على العمل لحسابها الخاص.

7- الدو افع المهنية:

غالبًا ما تلجأ النساء إلى اختيار المقاولة نتيجة لصعوبات واجهنها في سوق الشغل، كعدم التقدير، أو ضعف الترقيات، أو حتى الطرد. وفي حالات كثيرة، تُعد المقاولة فرصة لبداية جديدة وتحقيق الطموحات المهنية التي تعذّر الوصول إليها في الوظيفة التقليدية.

8- الدو افع المالية:

تمثل الحاجة إلى دخل قار ومستقر دافعًا أساسيًا وراء التوجه نحو المشاريع الذاتية، خاصة في ظل البطالة أو هشاشة الشغل. وتسعى العديد من النساء إلى خلق مصادر دخل عبر مشاريع صغيرة أو غير قانونية أحيانًا لضمان الاستمرارية المالية.

9- الدو افع التقنية والتجارية:

تبرز هذه الدوافع من خلال ميل بعض النساء إلى مزاولة أعمال تنسجم مع تكوينهن الأكاديمي أو الميداني، أو بناءً على اهتمامات شخصية تتصل بالمجال التجاري. وغالبًا ما تسعى هؤلاء إلى تطوير أنفسهن أو تحقيق طموحات ذاتية في مجالات معينة، مما يدفعهن إلى التفكير في ولوج عالم الاستثمار، سواء عبر اقتحام قطاعات جديدة أو ابتكار منتجات أو خدمات تتماشى مع ميولاتهن وأفكارهن. (سايحي الخامسة ,هاني نوال ,جنيدي مراد، 2021، صفحة 177)

سابعا: التحديات التي تواجه المرأة المقاولة

لقد أصبحت ريادة الأعمال النسائية عنصرًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أظهرت المرأة كفاءة عالية وقدرة على الابتكار والمبادرة. إلا أن الطريق نحو النجاح المهني والاستقلالية الاقتصادية لا يزال محفوفًا بالصعوبات بالنسبة للمرأة المقاولة، خاصة في المجتمعات التي تتداخل فيها التقاليد مع الأدوار الاجتماعية النمطية. من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعترض المرأة في مسيرتها المقاولاتية، لفهم واقعها بشكل أعمق والبحث عن آليات فعالة لدعمها وتمكينها.ويمكن تلخيص هذه التحديات في الآتي:

1- التحديات الاجتماعية

وتشمل:

طبيعة المجتمع الجزائري التي لا تزال تحافظ على نظرة تقليدية تجاه المرأة النشطة، خاصةً في المجال الاقتصادي، حيث تُقابل مشاركتها في القطاعات غير التقليدية كقطاع المقاولات بتحفّظ اجتماعي واضح، ينطلق من تصورات مسبقة ترى أن مكان المرأة الطبيعي هو داخل المنزل أو في قطاعات "مناسبة لها" كالتمريض أو التعليم. هذه النظرة المجتمعية تؤدي إلى عزوف عدد من النساء عن خوض غمار ريادة الأعمال خشية الانتقاد أو الفشل، كما تضعف من قدرتها على بناء شبكة علاقات مهنية فعالة .

بالإضافة إلى ذلك، يُعد إنكار المجتمع الجزائري، بدرجات متفاوتة، لدور المرأة المقاولة مؤشرًا على وجود فجوة كبيرة بين التحولات الاقتصادية والواقع الثقافي والاجتماعي. هذا الانفصال بين الوعي المجتمعي ومفاهيم التمكين الاقتصادي يجعل من الصعب خلق بيئة داعمة للمرأة المقاولة، كما يساهم في إقصائها الرمزي من المجال الاقتصادي والسياسي، ويحول دون الاعتراف بدورها التنموي الفعّال.

2-التحديات الاقتصادية

وتشمل:

صعوبة اندماج المرأة المقاولة في السوق الاقتصادية الرسمية نتيجة لعدة أسباب، أبرزها ضعف الوصول إلى التمويل، وعدم توفر المعلومات الاقتصادية الكافية، فضلًا عن غياب شبكات الدعم أو الاحتضان التي تلعب دورًا حاسمًا في تمكين المشاريع الناشئة من الثبات والاستمرارية. هذا ما يجعل المرأة المقاولة تجد نفسها تعمل في ظل نظام اقتصادي لا يوفّر لها نفس الفرص المتاحة للرجل.

المرأة في القطاعات الهشة تكون أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية، وتشتد هذه الصعوبات في القطاعات التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي أو تلك التي لا تحظى بتقدير اقتصادي واضح (كالحرف، الصناعة التقليدية، والخدمات). كما أن غياب التشجيع على انخراط المرأة في مجالات أكثر ربحية كالتكنولوجيا أو التجارة الخارجية يعمّق من الفجوة الاقتصادية القائمة بين الجنسين.

أيضًا، صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية تُعد من أبرز العوامل التي تعرقل فعالية المرأة المقاولة، حيث تتطلب المشاريع الناشئة مجهودًا مضاعفًا، ساعات طويلة، وتفرغًا شبه كامل، ما يُشكل تحديًا كبيرًا للمرأة التي تتحمل أدوارًا تقليدية في الأسرة كالرعاية والتربية، دون وجود بدائل مؤسساتية تساعدها على التوفيق بين المجالين.

3-التحديات التمويلية

ويمكن إجمالها في:

صعوبات تمويلية كبيرة، حيث تعتمد النساء المقاولات في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي، عبر المدخرات الشخصية أو مساعدات محدودة من الأسرة أو الأصدقاء، في غياب فرص حقيقية للحصول على تمويل مصرفي أو دعم مالي مؤسساتي. المؤسسات البنكية تتعامل بتحفظ مع المرأة المقاولة وتطالب بضمانات لا تتوفر لها غالبًا، مثل الملكيات العقارية أو السجل التجاري الطويل.

في المقابل، تظل آليات الدعم الشبكي أو القروض الموجهة من الدولة غير فعالة بالشكل الكافي، نظرًا لطول وتعقيد الإجراءات الإدارية، أو لضعف القيمة المالية الممنوحة، مما يجعل هذه الآليات غير قادرة على توفير الانطلاقة القوية للمشاريع النسوية.

4-التحديات التسييرية والإدارية

صعوبات تسييرية وإدارية تتمثل في انخفاض الكفاءات التسييرية لدى عدد كبير من النساء المقاولات، نتيجة لضعف التكوين في مجال إدارة المشاريع، إعداد الميزانيات، التعامل مع الضرائب، وتسيير الموارد البشرية والمالية. غياب هذه المهارات يعوق قدرة المقاولات على الصمود في وجه تقلبات السوق أو المنافسة.

كما أن الإجراءات البيروقراطية المرافقة لإنشاء المقاولات تعتبر من بين العوامل المنفّرة، حيث تشتكي النساء من تعقيد المساطر، كثرة الوثائق، تكرار التنقل بين الإدارات، وعدم شفافية المعلومات، ما يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد، وربما التراجع عن المشروع كليًا.

5- التحديات الفنية

وتشمل:

النشاط المالي تعتمد النساء المقاولات عادةً على خبرات ومهارات اكتسبنها من العمل المنزلي أو الحرفي، ما يجعل مشاريعهن ذات طابع تقليدي، يفتقر في كثير من الأحيان إلى الابتكار أو استخدام أدوات حديثة. كما أن بدايات المشاريع تكون متواضعة من حيث الجودة أو الإنتاجية، مما يصعب عملية تسويق المنتجات أو منافستها في الأسواق المحلية والدولية. ضعف الجودة يرتبط أيضًا بعدم التمكن من المواصفات الفنية والإدارية المطلوبة في عالم الأعمال ما يضعف قدرة المشروع على الاستجابة لمتطلبات السوق سواء من حيث الشكل، التغليف، أو المعايير الدولية.

من جهة أخرى، تفتقر النساء المقاولات إلى وسائل الدعم التقني التي تساعد على تحسين نوعية الإنتاج، إذ لا تتوفر لهن في الغالب المعلومات حول شروط التصدير، التقييس، أو كيفية مطابقة منتجاتهن للمعايير العالمية، مما يضعف فرص الولوج إلى الأسواق الصناعية أو الخارجية. (سارة بوكيلي . فاطمة الزهراء شايب، 2022، الصفحات 525-526)

ثامنا: استراتيجيات المرأة المقاولة كآلية لتجاوز التحديات

عند الحديث عن الاستراتيجية، فإننا نتحدث عن مفهوم مركب يتجاوز مجرد التخطيط أو اتخاذ قرارات مؤقتة، ليُعبّر عن توجّه عام وسلوك موجّه نحو أهداف محددة وطويلة المدى. لذلك، فإن أول خطوة في فهم هذا المفهوم تتطلب تحديد دقيق لمضمونه، حيث تُعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة من التوجهات والقرارات التي تتبناها مؤسسة أو فرد أو جماعة، في إطار من التنسيق والتناغم مع المحيط الذي تنشط فيه، بهدف التكيّف مع التحديات أو التحكم فيها.

هذا التوجه الاستراتيجي لا يكون عشوائياً، بل يتم بناءً على اختيار واعٍ ومدروس لمجموعة من القرارات الأساسية، تُعرف بقرارات التوجيه المؤسسي، التي تُحدد الأهداف الكبرى وتُترجم الإمكانيات والوسائل المتاحة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ. هذه القرارات تُبنى بطريقة منهجية ومنظمة، تعتمد على المعرفة الدقيقة بالمحيط والموارد، وتُترجم في النهاية إلى خطط ملموسة موجهة نحو تحقيق النجاح، حتى في ظل الظروف غير المستقرة أو المحفوفة بالصعوبات.

في السياق الجزائري، تعيش المرأة المقاولة وضعاً خاصاً يتسم بجملة من التحديات البنيوية والاجتماعية والثقافية، خاصة في المناطق الريفية والداخلية، حيث تكون درجة الوصول إلى الموارد، وفرص الدعم، والتشجيع، أقل بكثير مقارنة بالمراكز الحضرية. وفي ظل هذه الأوضاع، يصبح التفكير الاستراتيجي ضرورة لا اختياراً، بل هو وسيلة لبقاء واستمرارية مشاريعها. فالمرأة المقاولة، حين تعي تماماً طبيعة الصعوبات التي تعترض طريقها سواء كانت مرتبطة بالتمويل، أو النفاذ إلى السوق، أو التكوين، أو حتى النظرة المجتمعية لدورها فإنها تضطر إلى ابتكار حلول وتبني استراتيجيات مرنة وفعالة تساعدها على الصمود والمواجهة. هذه الاستراتيجيات لا تنبع فقط من معطيات موضوعية، بل أيضاً من إدراكها العميق لقدراتها وحدود حريتها في التصرف داخل فضاء اجتماعي معيّن قد لا يعترف بسهولة بأدوارها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تُصبح سلوكياتها وتصرفاتها ذات طابع استراتيجي بامتياز، حيث تتخذ قرارات حاسمة تنبني على تحليل واقعي للبيئة المحيطة، وتأخذ بعين الاعتبار المعوقات والفرص، فتُكيّف أدواتها ووسائلها وتعيد النظر في أولوياتها حسب ما تقتضيه اللحظة والمرحلة. هذه القدرة على التكيّف تُعبّر في حد ذاتها عن شكل من أشكال المقاومة، حيث أن فعل المقاولة لم يعد فقط فعلاً اقتصادياً، بل تحوّل إلى فعل اجتماعي وسياسي ضمني، يُعبّر عن إرادة قوية في إثبات الذات، وتحقيق الاستقلالية، وكسر الصورة النمطية للمرأة.

إن نجاح المرأة في هذا السياق لا يُقاس فقط بتحقيق الأرباح أو إنشاء مشاريع مستدامة، بل أيضاً بمدى قدرتها على التموقع داخل النسيج الاقتصادي، والتحكم النسبي في الظروف، وتوظيف علاقاتها الاجتماعية بما يخدم مشروعها، ويضمن لها الحد الأدنى من الاستقلالية في القرار والتنفيذ.

وعليه، فإن الحديث عن استراتيجية المرأة المقاولة لا يمكن فصله عن فهمنا للديناميات الاجتماعية والثقافية التي تتحرك داخلها، والتي تُشكل في كثير من الأحيان كوابح لكنها قد تتحول – إذا تم التعامل معها بذكاء – إلى روافع للتمكين والمواجهة.

يرى "ميشال كروزي " أن المقاولة تشكل بنية سلطوية، يستطيع كل فاعل ضمنها التفاوض بفضل امتلاكه خصائص معينة وشراكات خاصة. هذه الخصائص تمنحه استقلالية داخل العملية الإنتاجية، مما يجعل من المقاولة ساحة استراتيجية تُبنى فيها الترتيبات، وبالتالي فإن عالم المقاولة الاجتماعي ناتج عن علاقات تفاوضية بين الفاعلين، وهي علاقات قد لا تكون دائمًا منسجمة مع الأهداف الاقتصادية.

وهكذا، تُبنى المرأة المقاولة استراتيجياً داخل هذا الفضاء، حيث تلعب قواعد اللعبة الاجتماعية والثقافية دورًا في تموقعها، ويظهر ذلك من خلال سعيها لاكتساب موقع اجتماعي وثقافي. قدرة المرأة على الفعل الاستراتيجي تكمن في توظيفها لعلاقاتها الاجتماعية للتفاوض من جهة، وكسب اعتراف المجتمع بها كمقاولة من

جهة أخرى. فالعلاقات الناتجة عن الترتيبات ليست مجرد علاقات سلطة، بل تعكس تشكّلات اجتماعية وثقافية واقعية

في هذا السياق، تُعد المرأة المقاولة أداة ثقافية لحل المشاكل الواقعية، إذ تُعبر عن فعل ثقافي يعتمد على قدرة الفرد على التعامل مع النزاع والتعاون والتحديات التقنية. فالمقاولة تُمارس نشاطها في عالم مليء بالضغوط والإكراهات، وينعكس ذلك على أنماط علاقاتها الاجتماعية ومدى اندماجها في الفعل الإنتاجي.

واختيار المرأة لمسار المقاولة يتم غالبًا بدافع ذاتي، بعيدًا عن الضغوط الاجتماعية، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن في عالم يعج بالتحديات. غير أن هذا الوضع لا يعني أن الفاعل المقاول لا يخضع للسلطة المجتمعية، بل يظهر من خلال العلاقة المعقدة بين المرأة المقاولة وبين السياق الذي تنشط فيه، بما يتضمنه من قواعد وضغوط.

وتواجه المرأة المقاولة تحديات عديدة، تجعلها تبني استراتيجيات تساعدها على تجاوز العقبات، بهدف توسيع مجال مكاسبها. بعض هذه الاستراتيجيات تعكس رغبة في تجاوز العوائق، لكنها تظل رهينة بثقافة تهمّش دور المرأة، ولا تعترف بكفاءاتها في مجالات كالإنتاج والعمل الحر.

لذا، من الضروري التفكير في بناء نموذج جديد للمرأة المقاولة، يحافظ على استقلالها، ويمنحها المكانة التي تستحقها في المجال الاقتصادي.

وتحاول المرأة المقاولة تبني اختيارات استراتيجية تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها، فتلجأ أحيانًا إلى شخص تنوب عنه للقيام ببعض المهام، خصوصًا تلك التي تتطلب حسمًا مباشرًا أو ترتبط باتخاذ قرارات، بينما تكتفي هي بمتابعة الأمور من بعيد. وفي بعض الأحيان، لا تظهر المرأة المقاولة بصفتها صاحبة المشروع فعلًا، بل تُمارس دورًا إداريًا أو إشرافيًا غير مباشر.

وقد تتنازل عن بعض المهام لتكليف شخص تثق فيه، بناءً على خلفيته التعليمية أو قدراته، وفي الغالب يكون هذا الشخص من داخل العائلة (كالزوج أو الأب أو الأخ)، خاصة فيما يتعلق بالأمور المالية أو القانونية أو الجبائية. وفي هذه الحالة، لا يتم الاعتراف الكامل بالمرأة كمقاولة فاعلة، إذ تصبح مجرد اسم إداري دون تمكين فعلي في اتخاذ القرارات أو إنجاز المهام الأساسية. (امال، تحديات السوسيوقافية للمراة المقاولة في الجزائر، 2021-2022، الصفحات 150-151-152)

خلاصة

يتضح لنا من خلال ماتم طرحه في هذا الفصل فهم الأبعاد السوسيولوجية التي تؤطر ديناميات تحوّل المرأة إلى فاعل اقتصادي مستقل، قادر على إنتاج القيمة والمساهمة في التنمية.

إن بروز المرأة المقاولة لا يُمكن فصله عن التحولات الاجتماعية الكبرى، كصعود قيم المساواة وتوسّع فرص التعليم والعمل، إلى جانب التحوّلات التي عرفتها بنية الأسرة والعلاقات الاجتماعية. كما أن هذه الدينامية تنطوي على أشكال من الصراع الرمزي، بالنظر إلى ما تواجهه المرأة من تمثلات ثقافية ونمطية قد تحدّ من انخراطها الكامل في الحقل المقاولاتي. وفي هذا السياق، تصبح المقاولة بالنسبة للمرأة ليست فقط نشاطًا اقتصاديًا، بل مجالًا لإعادة التفاوض حول الأدوار الاجتماعية وإثبات الكفاءة والقدرة على القيادة والابتكار. ويظهر التحليل السوسيولوجي لتجربة المرأة المقاولة كيف أنها تُعيد تشكيل مسارها المهني والاجتماعي في ظل واقع متعدد الإكراهات، لكنها تنخرط في استراتيجيات تكيّف ومقاومة تسمح لها بتجاوز العقبات وتحقيق ذاتها. وهكذا، تبرز المقاولة النسائية كآلية فعّالة لإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع، ومجال لإعادة صياغة العلاقة بين النوع والتنمية، مما يجعل من دراسة المرأة المقاولة مدخلًا أساسياً لفهم التحوّلات الاجتماعية الجارية في المجتمعات المعاصرة.

الفصل الثالث: الإطار النظري للتنمية المستدامة ودور المرأة في تحقيقها

تمهيد

أولا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

ثانيا: الاتجاهات النظرية للتنمية المستدامة

ثالثا: ابعاد التنمية المستدامة

رابعا: خصائص التنمية المستدامة

خامسا: مبادئ التنمية المستدامة

سادسا: أهداف التنمية المستدامة

سابعا: مؤشرات التنمية المستدامة

ثامنا: المرأة المقاولة ومساهمتها في التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد

أصبحت التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة من أبرز المفاهيم التي تشغل حيزًا هامًا في النقاشات الأكاديمية والبرامج التنموية على المستوى العالمي. وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد نتيجة لما تواجهه المجتمعات المعاصرة من أزمات متعددة الأبعاد، سواء كانت بيئية، اقتصادية أو اجتماعية، ما فرض حتمية البحث عن نموذج تنموي بديل يضمن استمرارية الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال. وبهذا المعنى، أضحت التنمية المستدامة إطارًا مرجعيًا شاملاً يُوجّه السياسات والخطط التنموية نحو تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار النظري والتنظيمي للتنمية المستدامة، من خلال التعريف بمفهومها، واستعراض تطورها التاريخي، وتحديد أبعادها الأساسية ومؤشراتها، مع التركيز على دور الفواعل المجتمعية، خاصة النساء، في تحقيق هذا النموذج التنموي المتكامل.

أولا: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

في سنة 1972، قام نادي روما بنشر تقرير بعنوان "حدود النمو(The Limits Growth) " حيث تمحور حول النقاط التالية:

- الاستغلال المفرط للموارد غير القابلة للتجدد، وما يترتب عنه من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية.
- تفاقم مشكل التلوث.
- تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في "ستوكهولم" بالسويد، والذي يُعد أول مؤتمر عالمي يتناول قضايا البيئة بصفة شاملة، وكان من أبرز نتائجه تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.(UNEP)
- الاعتماد على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالكوارث البيئية والتلوث الناتج عن الصناعة، خاصة في ظل التهديد بانقراض بعض الأصناف.
- التأكيد على أهمية التنسيق والتكامل في التخطيط التنموي بهدف تحقيق حماية البيئة.

في عام 1983، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WCED) والتي قدمت تعريفًا لمفهوم التنمية المستدامة كما جاء في تقرير برونتلاند.

وفي سنة 1987، أصدرت اللجنة تقريرًا بعنوان "مستقبلنا المشترك (Brundtland Report) "تحت إشراف رئيسة الوزراء النرويجية Harlem Brundtland (Paul

وفي سنة 1992، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في ريو دي جانيرو بالبرازيل، المعروف باسم "قمة الأرض .(Rio Earth Summit) "وقد أسفر المؤتمر عن:

- التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي.
- الدعوة إلى إدماج السياسات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل بلوغ التنمية المستدامة.

في سنة 1997، تم اعتماد بروتوكول "كيوتو" الذي ركّز على تقليص انبعاث الغازات الدفيئة وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة.

في سنة 2000، انعقدت قمة الألفية بنيويورك التي أسفرت عن وضع أهداف الألفية الإنمائية المحددة إلى غاية سنة 2015، وتم اتخاذ سنة 1990 كمرجعية، وتتمثل الأهداف في:

- القضاء على الفقر والجوع.
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- تقليص معدل وفيات الأطفال.
- مكافحة الأمراض المعدية كالإيدز والملاريا وأمراض أخرى.
- تحقيق الاستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية لدعم التنمية.

وفي سنة 2002، تم عقد مؤتمر قمة التنمية المستدامة بجنوب إفريقيا (ريو+10) في جوهانسبرغ، وكان من أبرز نتائجه:

- تغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك، والحاجة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.
- التأكيد ضمن أهداف قمة الألفية على إدراج أهداف إضافية، مثل تقليص عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

في سنة 2007، عُقد مؤتمر دولي لمواجهة التغيرات المناخية في جزيرة بالي بإندونيسيا، ويُعد هذا المؤتمر من أبرز المحطات في سياق التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

أما في سنة 2010، فقد انعقد مؤتمر قمة المناخ في "كانكون" بالمكسيك، حيث ناقشت هذه القمة سبل مواجهة الاحتباس الحراري، لكنها لم تُسفر عن اتفاقيات ملزمة كما هو الحال مع بروتوكول "كيوتو"

وفي سبتمبر من سنة 2015، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحت شعار: "تحويل عالمنا: خطة عمل 2030 لأجل التنمية المستدامة"، وذلك في نيويورك، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 سبتمبر، بمشاركة أكثر من 150 دولة. وقد جاءت هذه الخطة كإطار طموح يمثل خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الأرض وضمان الرخاء.

وتضمنت هذه الخطة 17 هدفًا رئيسيًا و169 غاية، صُمّمت لتكون شاملة وقابلة للتطبيق، وتهدف إلى إحداث توازن بين الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. كما تشمل هذه الأهداف القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومواجهة أوجه التفاوت، ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية الألفية التي لم تُنجز بعد، مع التأكيد على ضرورة دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الخطة من خلال شراكات فعّالة (رتيبة، 2022، الصفحات 145-146-147).

ثانيا: الاتجاهات النظرية للتنمية المستدامة:

1-النظريات الداعية لأولوية البيئة:

✓ النظرية المتشائمة:

في سنة 1798، قام توماس مالتوس (Thomas Malthus) بنشر أفكاره الشهيرة المتعلقة بمبادئ السكان. حيث اعتقد أن استمرار النمو السكاني نتيجة التزايد في الولادات والتكاثر، سيؤدي حتماً إلى مشكلات ترتبط بحدود الموارد الطبيعية المتوفرة، ما قد ينتج عنه أزمات مثل المجاعات والحروب. واعتبر مالتوس أن هذه الأزمات، رغم سلبيتها، تعتبر وسيلة طبيعية لتقليص معدلات النمو السكاني ليتلاءم مع حجم الثروات والموارد المتاحة (وهو ما عُرف لاحقاً بعدة نظريات في الاستدامة).

كما أشار إلى أن التنمية على المدى البعيد لا يمكن تحقيقها إلا إذا زاد عدد السكان بنسب معتدلة تتماشى مع فترات الاستقرار الاقتصادي. وكان مالتوس يرى أن التحكم في النمو السكاني أمر بالغ الصعوبة، نظراً لصعوبة ضبط السلوك البشري، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية المحدودة.

وقد تعرضت نظرية مالتوس لانتقادات عدة، من أبرزها أنه لم يُوضح بشكل كافٍ آليات النمو والافتراضات التي بنى عليها نظريته، كما أهمل دور المؤشرات الديمغرافية مثل معدلات الوفاة والولادة وتأثيرها على متغيرات النمو في النموذج الذي طرحه.

✓ النظرية المتفائلة:

يُعد بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤماً من نظرائهم، ومن بين هؤلاء جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)، الذي تبنّى رؤية أكثر تفاؤلاً بخصوص مسألة الموارد الطبيعية. حيث كان يرى أن الموارد، وإن كانت ناضبة أو محدودة بطبيعتها، فإنها لا تشكّل بالضرورة عائقاً أمام زيادة الإنتاج في المستقبل. فالوصول إلى الحدود القصوى للموارد ليس بالأمر القريب، بل يرى أنه لا توجد دولة واحدة في العالم وصلت إلى هذه الحدود خلال الفترة الزمنية التي شهدت التطور الصناعي الحديث، ما يعني أن هناك إمكانيات مستقبلية واسعة للنمو، خاصة في ضوء الابتكارات والتقنيات الجديدة التي قد تغير من طرق استغلال الموارد وتحسين الإنتاج.

استند ميل في تفاؤله إلى إيمانه بأهمية الزراعة وتطويرها، وأيضاً إلى دور المؤسسات في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية. فقد كان يعتقد أن التوسع في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه.

ورغم نظرته الإيجابية، لم يُغفل ميل ضرورة التعامل العقلاني مع الموارد، حيث أكد أن استمرار النمو الاقتصادي يجب أن يكون مصحوباً باستخدام رشيد ومتوازن للموارد البيئية. كما أشار إلى أنه لا يمكن الوصول

إلى عالم مثالي ما لم تُستغل الموارد بشكل كامل وفعّال في مختلف القطاعات، سواء الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، وبما يضمن التوازن بين الاستغلال والنمو دون الإضرار بالمستقبل.

✓ **الحركة الأمريكية المحافظة(1890–1920) :**

تُعد هذه الحركة، التي قادها الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) ومن يدور في فلكه، مثالاً واضحاً على الانتقال الناجح في السياسة الإيديولوجية للولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1890 و1920. وقد عبّرت هذه الحركة عن قناعة بأن النمو الاقتصادي غالباً ما يُقيد بجملة من الحواجز المرتبطة بالموارد الطبيعية، والتي يصعب تجاوزها حتى في ظل التقدم التكنولوجي، معتبرة أن الاستغلال المتسارع لهذه الموارد يمثل أحد أبرز التحديات المطروحة.

رأت هذه الحركة أن الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية يهدد بشكل مباشر حقوق الأجيال القادمة، كما أن استخدام هذه الموارد بمعدلات مفرطة وغير رشيدة يضعف من فرص الحفاظ عليها. وأشارت كذلك إلى أهمية فرض رقابة حكومية صارمة على هذا الاستغلال المفرط، سواءً للحد من الهدر أو لتوجيه الاستخدام في الاتجاه المرغوب.

2-النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد:

تُعد النظرية الاقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة من المداخل الأساسية في هذا المجال، ومن الضروري التمييز بين عدة مفاهيم رئيسية مثل:

✓ **النمو الاقتصادي:**

ويُقصد به زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الزمن.

✓ **التنمية الاقتصادية:**

وهو مفهوم أشمل من النمو، ويشمل تحسن جودة حياة الإنسان عبر تطوير التعليم، الصحة، الحقوق، الحريات، والمهارات الإنتاجية.

ومن بين أبرز النظريات الاقتصادية في هذا السياق نجد:

- **نظرية الموارد الناضبة:**

اقترح هذه النظرية الاقتصادي هارولد هوتلينغ(Harold Hotelling) ، حيث نشر سنة 1931 دراسة مهمة حول الاقتصاديات المتعلقة بالموارد الطبيعية غير المتجددة. ومن خلال هذه الدراسة، قدّم نموذجاً علمياً يوضح الطريقة المُثلى لاستغلال الموارد الناضبة بالشكل الذي يحقق استفادة مستدامة منها على المدى الطويل، مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية.

وقد شدّد هوتلينغ في نموذجه على أن الاستخدام الفعال لهذه الموارد يستوجب تنظيم عمليات الاستغلال بحيث لا تُهدر ولا تُستنزف بسرعة، وهو ما شكل الأساس النظري لمبدأ "الاستخدام الرشيد" الذي تبنته الأمم المتحدة لاحقاً، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، عند طرحها لمفهوم التنمية المستدامة.

3-النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة وتحقيق التنمية :

يرى علماء الاجتماع أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مراعاة جملة من العوامل الاجتماعية في مختلف مراحل التنمية، منها تخصيص البرامج والمشاريع، التركيز على الفئات الفقيرة، السعي إلى تحقيق المساواة، وتفادي الحروب والكوارث الناتجة عن السياسات الاقتصادية غير العادلة. وتتكامل هذه العوامل وتتفاعل فيما بينها ومن أبرز هذه النظريات نجد:

✓ نظرية الحجز الحضري:

والتي قدمها الباحث ميخائيل ليبشيتز، حيث طرح من خلالها عددًا من التساؤلات حول التنمية، أبرزها:

هل تعيش التنمية المستدامة أزمة أخلاقية أم أزمة بيئية فقط؟

وفي هذا السياق، أشار بارون ليسنر سنة 1999 إلى أن البشرية بحاجة إلى بوصلة أخلاقية في القرن 21، ترتكز على مبادئ تهدف إلى تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

منذ بروز مفهوم "المستقبل المشترك"، أصبح موضوع التنمية المستدامة من بين أكثر المواضيع تداولًا على الساحة الدولية، من خلال دراسات، أبحاث، مؤتمرات، وندوات، من بينها:

_مؤتمر الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 والذي نتج عنه أجندة القرن 21.

_الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة 21 التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1997

_ندوة حول استراتيجية التنمية المستدامة على الصعيد الوطني نظمتها الأمم المتحدة في غانا عام 2001

ولا تقتصر الأزمة على استنزاف الموارد الطبيعية فقط، بل تتعداها لتشمل تأثيرات المناخ النفسي للمجتمع الحديث، وأزمة القيم والأخلاق على المستوى الدولي، في ظل غياب المصالح المشتركة والتعاون بين الدول والمناطق المختلفة. (سعيدي يحي شنبي صورية، 8نوفمبر2021، صفحة من7الى13)

ثالثا: ابعاد التنمية المستدامة:

أصبحت التنمية المستدامة في العقود الأخيرة من أبرز المفاهيم التي تشغل اهتمام الباحثين وصناع السياسات على حد سواء، نظراً لما تمثله من رؤية شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولا تقتصر التنمية المستدامة على جانب واحد من جوانب الحياة، بل تتجلى في أبعاد متكاملة تضمن استمرارية الموارد وتحسين جودة الحياة للأجيال الحاضرة والمقبلة. من

هذا المنطلق، تبرز أهمية التطرق إلى أبعاد التنمية المستدامة لفهم طبيعتها ومجالات تطبيقها يمكن إدراجها فيما يلي:

1-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

والذي يُعدّ من أبرز الجوانب عمقًا في تفسير مفهوم التنمية المستدامة. يركّز هذا البعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أقصى إنتاج ممكن، مع الحرص على الحفاظ على هذه الموارد واستغلالها بشكل لا يؤدي إلى نضوبها أو تقليل دخل الأفراد في المستقبل. ويشمل ذلك أيضًا ترشيد استهلاك الموارد، سواء من حيث كميتها أو نوعيتها، في ظل سعي الدول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تضمن تحسين مستويات المعيشة للمواطنين. كما يُعنى هذا البعد بتحقيق العدالة في توزيع الموارد وتقليص الفقر وضمان مستوى معيشي كريم لجميع الأفراد، بما يكفل استفادة الأجيال القادمة من هذه الموارد بالشكل نفسه الذي استفادت منه الأجيال الحالية. وخلال العقود الأخيرة، أصبح يُنظر إلى هذا البعد على أنه عامل أساسي في توجيه السياسات الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى بروز توجه عالمي يدعو إلى ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي القائم على الاستغلال المفرط للموارد الناضبة، مثل النفط والمياه، نحو نموذج يضمن استدامة هذه الموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

2-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

فيركّز على الإنسان وعلاقته بالمجتمع، حيث يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال ضمان التعليم والرعاية الصحية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. ويهتم هذا البعد بتقليص الفوارق بين الأفراد والمجتمعات، سواء في الحصول على الدخل أو في الاستفادة من خدمات الدولة، مع التركيز على تقوية التماسك الاجتماعي وتحقيق الاندماج المجتمعي. ومن هذا المنطلق، تسعى السياسات الاجتماعية المستدامة إلى الحد من مشكلات البطالة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي والصحي، إضافة إلى مراعاة قضايا كبار السن والفئات الضعيفة في المجتمع، من أجل تحقيق تنمية متوازنة تنعكس إيجابًا على جودة الحياة ونمط العيش. (عوينان، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، 2008، صفحة 48)

3-البعد البيئي للتنمية المستدامة:

والذي يُعدّ محور التنمية المستدامة، إذ يتم التركيز فيه على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، بما يضمن استمراريتها ويحول دون نضوبها. ويقتضي هذا البعد ضرورة احترام الأنظمة البيئية والمحافظة على التوازن الطبيعي، مع تبني سياسات بيئية تقلل من التلوث وتحافظ على التنوع البيولوجي. كما يرفض هذا البعد الاستغلال المفرط للموارد البيئية، ويدعو إلى تنميتها واستخدامها بطريقة تراعي حقوق

الأجيال القادمة. ويُعدّ هذا البعد من أكثر الأبعاد تأثيرًا في السياسات الدولية، نظرًا لتفاقم الأزمات البيئية وازدياد التحديات المرتبطة بالمناخ والطاقة والمياه.

4-البعد المؤسسي للتنمية المستدامة:

ينتقل البعد المؤسسي المستدام من آليات الفكر الإداري التقليدي إلى تصوّر يواكب المتغيرات، إذ يُدرج مفهوم التنمية المستدامة ببعدها الثلاثي: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، سواء تعلق الأمر بالدولة ككل أو بمختلف القطاعات الثلاثة: العام، الخاص، والمجتمع المدني.

إن ضعف أحد هذه القطاعات أو غيابه يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة، لأن الحفاظ على التوازن داخل النظام الكوني الموحد يتطلب انسجامًا وتكاملًا بين مكوناته، إذ أن خلل أحد الأجزاء يعطل أداء الكل، لذلك من الضروري أن تشتغل هذه المكونات بشكل مشترك ومنظم. تقوم التنمية المستدامة على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الكرامة الإنسانية، مع تحسين ظروف العيش، وضمان العدالة والإنصاف. كما تسعى إلى بناء بيئة يسودها السلم والاحترام، وتكون بعيدة عن النزاعات والتلوث والمخاطر فالنهج المؤسسي يُعد الطرف المسؤول عن تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها. لذلك، تُعطى أهمية كبرى للمؤسسات القادرة على دعم هذا المسار، من خلال رؤى استراتيجية وقيادات واعية، تؤمن بالمحاسبة، وتُشرك مختلف الفاعلين في اتخاذ القرار.

إن الخطط الموجهة لتحقيق التنمية المستدامة تستدعي إشراك جميع مؤسسات الدولة، وتُوظف كمرجعية لصياغة السياسات والمشاريع على كل المستويات. كما ينبغي أن يُؤسس العمل الحكومي على أسس مؤسساتية واضحة، تُفعّل الروابط العضوية بين الأبعاد الثلاثة، وتُحدد الأهداف بشكل دقيق وقابل للتحقيق. ولكي تنجح الدولة في هذا المسار، لا بد من توفر إرادة سياسية حقيقية، تُترجم في شكل سياسات تشاركية وقرارات تُؤخذ على أسس من المساواة والعدالة. وهنا، من المهم أن تكون هذه السياسات جزءًا من مخطط استراتيجي متكامل، يتماشى مع القوانين المحلية والدولية، ويتجاوز الطابع التقليدي للفكر الإداري نحو رؤية شاملة ومندمجة.

بالتالي، فالبعد المؤسسي يُعتبر محورًا أساسيًا يُدمج الاقتصاد، البيئة، والمجتمع، ويُحقق التوازن المطلوب بينهما، لأن التنمية المستدامة لا تُبنى إلا على خطط مترابطة وواضحة، تُكمل بعضها البعض وتتكامل فيما بينها. (عبد الغني، 2020، صفحة من424الى428)

الشكل2: ابعاد التنمية المستدامة والترابط بينها

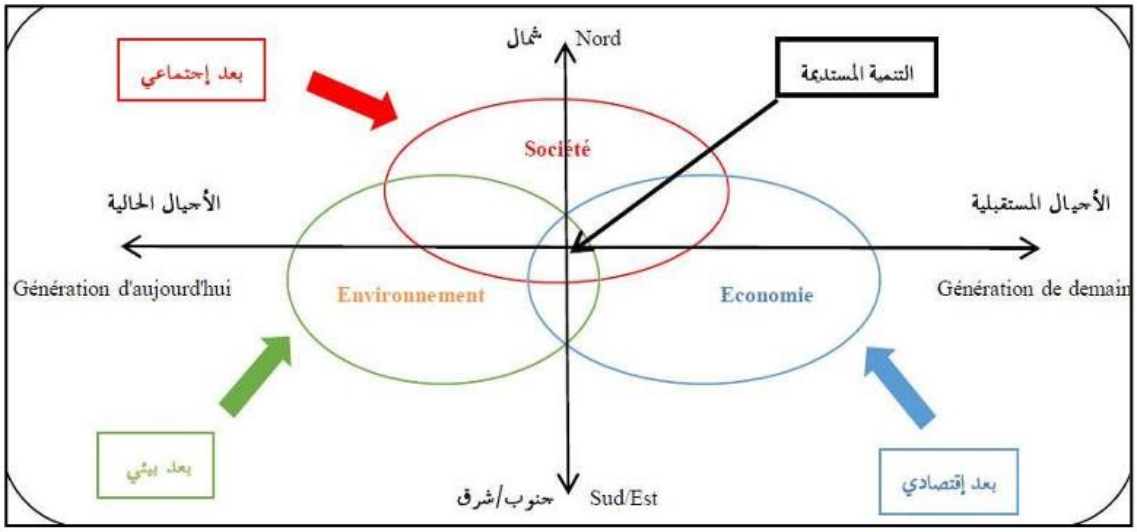

(علي، التنمية المستدامة :مفهومها ,أبعادها ومؤشراتها، 2022، صفحة 279)

رابعا: خصائص التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة نتاجًا لتطور الفكر التنموي المعاصر، حيث جاءت كرد فعل على قصور نماذج التنمية التقليدية في معالجة الاختلالات البيئية والاجتماعية الناتجة عن السعي المفرط للنمو الاقتصادي. ويعكس هذا المفهوم رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الترابط الوثيق بين الإنسان، الاقتصاد، والبيئة. ومن هذا المنطلق، تنبثق مجموعة من الخصائص التي تُشكّل البنية الأساسية لفهم التنمية المستدامة وتطبيقها ويمكن إدراجها فيما يلي:

- تعد الاستدامة مفهومًا يعتمد في جوهره على البعد الزمني، إذ تهدف إلى تحقيق تنمية بعيدة المدى تستند إلى تقييم الإمكانيات الحالية والتخطيط لفترات زمنية طويلة يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات المستقبلية.
- تهدف إلى ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ضمن المجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تسعى إلى حماية التوازن البيئي في الغلاف الجوي من خلال الحفاظ على العناصر الأساسية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها من الموارد الطبيعية.
- تركز على تلبية احتياجات الأفراد الأساسية كأولوية أولى، بما في ذلك الغذاء والمأوى والخدمات الصحية، وذلك بهدف تحسين جودة الحياة المادية والاجتماعية.
- تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل في سياسات استخدام الموارد، بما يشمل الاستثمار، والتطوير التكنولوجي، والتنظيم المؤسسي، بما يضمن عملها وفق نظام منسجم داخل المنظومة البيئية.

(العربي حجام وسميحة طري، 2019، صفحة 128)

في الختام، تتميز التنمية المستدامة بخصائص جوهرية تجعلها نهجًا شاملاً ومتوازنًا لتحقيق التقدم دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. فهي تقوم على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتمد على العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، وتُشجع على المشاركة المجتمعية والحكامة الرشيدة. كما تتطلب رؤية طويلة المدى وإستراتيجيات مبنية على الابتكار والتخطيط المسؤول. إن فهم هذه الخصائص وتطبيقها هو السبيل لضمان تنمية عادلة، مستدامة، وقادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

خامسا: مبادئ التنمية المستدامة

1-مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد:

يقوم هذا المبدأ على تعزيز الأداء البيئي من خلال تبنّي سياسات تُشجع على الاستخدام الرشيد للموارد، مع الاعتماد على آليات مالية ورقابية تساهم في الحد من الاستهلاك المفرط، وضمان التوزيع العادل لها، بما يتيح استدامتها للأجيال القادمة.

2-مبدأ المرونة:

يعكس هذا المبدأ قدرة النظم البيئية على التكيّف مع التغيرات ومواجهة الصدمات الخارجية، وذلك من خلال الحفاظ على بنيتها الأساسية وأنماطها السلوكية. ففي حال فقدت هذه النظم مرونتها، تصبح أكثر هشاشة أمام التهديدات المتنوعة.

3-مبدأ العدالة:

يرتبط هذا المبدأ بضرورة التصدّي لانخفاض الموارد الطبيعية وتدهورها، وما يترتب عنه من عدم قدرة الفئات الفقيرة على تلبية احتياجاتها. ومن ثمّ، فإن العدالة البيئية تقتضي العمل على دعم هذه الفئات، لتمكينها من تجاوز الآثار السلبية دون أن تضطر للجوء إلى تدمير البيئة.

4-مبدأ الاحتياط:

يركّز هذا المبدأ، المستند إلى الإعلان الخامس عشر من إعلان ريو، على ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية حتى في غياب يقين علمي قاطع حول حجم الأضرار البيئية المحتملة. ويُحتّم هذا على الدول الالتزام بالحيطة في تعاملها مع الأنشطة ذات التأثيرات البيئية المحتملة، واللجوء إلى وسائل علمية لتقييمها، بغرض تفادي الخطر قبل وقوعه. ويؤكد المبدأ كذلك على ضرورة التصرّف الاستباقي متى توافرت مؤشرات علمية تُلمّح لاحتمال وجود تأثير سلبي على البيئة، حتى وإن لم يُثبت بعد بشكل قاطع ورسمي إلى وجود علاقة سببية بين النشاط والمنتج.

5-مبدأ الملوّث الدافع:

يُعدّ مبدأ "الملوّث يدفع" من الركائز الأساسية للسياسات البيئية الحديثة، وقد تم اعتماده لأول مرة سنة 1972 في إطار توصية صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ليكون بمثابة مبدأ توجيهي في ضبط العلاقة بين النشاط الاقتصادي وحماية البيئة. ويقوم هذا المبدأ على فكرة جوهرية مفادها أن الجهة التي تتسبب في التلوث أو في الإضرار بالبيئة هي التي تتحمّل التكاليف المترتبة عن ذلك، سواء من خلال الضرائب، أو الرسوم، أو العقوبات المالية والإدارية، أو من خلال إجبارها على إصلاح الأضرار البيئية الناتجة عن أنشطتها.

وتتجلى أهمية هذا المبدأ في كونه يحفّز الفاعلين الاقتصاديين على إدماج الاعتبارات البيئية ضمن حساباتهم، ويحثّهم على تقليل التلوث من منطلق المصلحة الاقتصادية المباشرة، إذ يصبح التلويث مكلفاً مالياً. كما يرسّخ هذا المبدأ مبدأ العدالة البيئية، من خلال تحميل المسؤولية القانونية والمالية للمسبّب المباشر في الإضرار بالبيئة، بدل تحميل المجتمع أو الدولة عبء المعالجة أو الإصلاح. ويتم تطبيق هذا المبدأ عملياً من خلال عدة آليات تشريعية وتنظيمية، من بينها: فرض ضرائب بيئية، رسوم تصحيحية، أو تحديد تعويضات مالية عن الأضرار التي تصيب الأفراد أو المجتمع أو البيئة نفسها.

غير أن تطبيق هذا المبدأ يثير بعض الإشكالات، خاصة في حال غياب تقنيات دقيقة لرصد التلوث وتحديد الجهة المسؤولة عنه، أو عندما تكون الكلفة الناتجة عن التدهور البيئي غير قابلة للتحديد المادي. كما أن هناك من يرى أن هذا المبدأ قد يُستخدم كأداة "للترخيص بالدفع مقابل التلويث"، وهو ما يطرح تساؤلات أخلاقية حول مدى التزام الشركات والمؤسسات فعلاً بحماية البيئة، وليس فقط بشراء حق تلويثها.

وقد تجسد هذا المبدأ بوضوح في قضية شركة "MDPA" الفرنسية، التي كانت تستغل مناجم الملح في منطقة الألزاس، حيث أدت أنشطتها إلى تلويث الأراضي المجاورة في ألمانيا. وبعد نزاع قانوني طويل، قضت المحكمة الفرنسية بتحميل الشركة كامل المسؤولية، وألزمتها بدفع تعويضات للمتضررين. وقد ساهم هذا الحكم في ترسيخ مبدأ "الملوّث الدافع" على المستوى القضائي، وربط الضرر البيئي بالتعويض القانوني حتى في سياق التلوث العابر للحدود.

6-مبدأ المشاركة:

ينص مبدأ المشاركة على ضرورة إشراك مختلف فئات المجتمع، من سلطات محلية، ومنظمات مجتمع مدني، وجماعات سكانية، في مراحل إعداد السياسات البيئية والتنموية، وتنفيذها وتقييمها. ويقوم هذا المبدأ على فلسفة ديمقراطية تشاركية تعتبر أن القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة يجب ألا تكون حكراً على النخب السياسية أو التكنوقراطية، بل ينبغي أن تعكس تطلعات واحتياجات الفئات المعنية بشكل مباشر بنتائج هذه السياسات، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة وتأثراً بالتحولات البيئية والاقتصادية .

وتكمن أهمية هذا المبدأ في كونه يعزز الشفافية والمساءلة، كما يرفع من فعالية السياسات العامة، باعتبار أن إشراك الفاعلين المحليين يوفّر معلومات دقيقة عن السياقات الاجتماعية والبيئية الخاصة بكل منطقة، ويضمن توافق السياسات مع الواقع الميداني. كما يساهم في ترسيخ حسّ المواطنة البيئية لدى الأفراد، ويجعلهم فاعلين في حماية مواردهم الطبيعية بدل أن يكونوا مجرد متلقين للقرارات.

ويمكن أن تتخذ المشاركة أشكالاً متعددة، مثل: جلسات التشاور العمومي، المنتديات المحلية، اللجان البيئية، وآليات التخطيط التشاركي. غير أن تفعيل هذا المبدأ يتطلب وجود بيئة سياسية ومؤسساتية داعمة، تضمن الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية، وتكفل حرية التعبير والتنظيم، فضلاً عن تمكين الفاعلين المحليين من الموارد والقدرات التي تؤهلهم للمشاركة الفعلية والفعّالة.

وعليه، فإن المشاركة لا تُعد فقط حقاً ديمقراطياً، بل هي أيضاً شرط لتحقيق تنمية مستدامة عادلة وشاملة، تنبع من القاعدة الاجتماعية وتستجيب لمتطلبات الواقع البيئي والاقتصادي على حد سواء.

7- مبدأ الإدماج:

جاء مبدأ الإدماج ضمن الفصل الثالث من جدول أعمال القرن 21، وهو يركز على ضرورة إدماج البُعد البيئي في عملية اتخاذ القرار. هذا يعني أن قضايا البيئة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات، والتخطيط، والإدارة، مع الحرص على أن يكون هناك إطار قانوني وتنظيمي فعّال، واستخدام ملائم للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق.

كما أُوصي بإنشاء نظام محاسبة جديد يُدمج هذه الاعتبارات البيئية، حيث أصبح من المهم إدراج تقييم الأثر البيئي لأي مشروع قبل الشروع في تنفيذه. هذا التقييم يوفر رؤية شاملة لقيمة الموارد وكيفية الحفاظ عليها، ويعتمد على تحليل التكلفة والمنفعة، مما يساعد في إبراز الفوائد الاقتصادية الناتجة عن حماية البيئة.

والأهم من ذلك، أن الوقاية البيئية تكون غالبًا أقل تكلفة من علاج الأضرار البيئية بعد حدوثها. لهذا تسعى الدول إلى تقليل الأضرار المحتملة من خلال التخطيط المسبق، والاستشراف، والابتكار في الحلول، مع إدخال البُعد البيئي في جميع الاستراتيجيات، خصوصًا تلك المتعلقة بالطاقة.

بالتالي، يصبح البعد البيئي عنصرًا أساسيًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وليس مجرد إضافة ثانوية. (كمال، التنمية المستدامة، 2018، الصفحات 287-288-289)

سادسا: اهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة، من خلال غاياتها ومضامينها، إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يُفترض بلوغها، وهي قواعد تتحقق تدريجياً، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- إحداث تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، لأن الاستدامة لا تتحقق إلا عبر أساليب جديدة تضمن التوازن بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب ذلك مراجعة السياسات المعتمدة، واختيار البدائل التي تضمن استمرار الموارد والدفع بها نحو الاستدامة، وفق خطط متكاملة ومتوازنة تتيح للمجتمعات استخدام إمكانياتها بكفاءة وفعالية.
- توفير العدالة في تلبية الحاجات الأساسية لكافة الأفراد، لضمان حياة كريمة للجميع، وهو ما يتطلب تعزيز الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي.
- مراعاة حاجات الشعوب المختلفة، خصوصًا الفقيرة، بما يتلاءم مع خصوصياتها الثقافية والتاريخية والبيئية، وضمان تكييف التنمية مع السياقات المختلفة، لتأمين عدالة توزيعية واجتماعية وإنسانية شاملة.
- دعم الحوكمة البيئية من خلال إدماج متطلبات حماية البيئة في عملية التنمية، وذلك عبر إشراك الفاعلين في التخطيط والتنفيذ، والتأكيد على دور كل من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في تحقيق الأهداف المشتركة. ويتطلب ذلك تعزيز التعاون، وتحديد المسؤوليات بين مختلف الجهات، للوصول إلى مخرجات تنموية شاملة. تشير تقارير الأمم المتحدة، مثل تقريرها لعام 1998، إلى أن العالم يشهد تحولات كبرى على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويفرض ذلك البحث عن نموذج تنموي متوازن يعالج قضايا الفقر، والبطالة، وحقوق الإنسان، والعدالة البيئية، كما يُعنى بحماية الموارد وضمان مستقبل الأجيال القادمة، بما يحقق انسجامًا مع مكونات النظام البيئي.
- التأكيد على التخطيط التشاركي، بما يسمح بإعادة توزيع السلطة والمسؤولية بين الدولة والمجتمع المدني والسوق، والتركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بالأصول البيئية والاجتماعية.
- المحافظة على البيئة والأنظمة البيئية من خلال توجيه الأنشطة البشرية بما يراعي الأبعاد البيئية، والتفاعل مع المعرفة العلمية والتقنية، لضمان عدم تدهور الموارد، وتحقيق استدامتها للأجيال المقبلة.
- ترسيخ الوعي البيئي لدى الأفراد عبر التربية والمشاركة، وتعميم المبادئ المستدامة داخل المجتمع، لخلق ثقافة بيئية شاملة تستند إلى ممارسات مسؤولة.

- توجيه استخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف التنمية، من خلال توعية السكان بأهمية هذه الأدوات وتوظيفها بما يُحسن من نوعية الحياة، ويُقلص من المخاطر المحتملة قدر الإمكان، عبر تبني حلول مناسبة.
- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، عبر استغلالها بصورة مدروسة تمنع استنزافها أو تدميرها. إذ إن الأنماط الحالية للاستهلاك والإنتاج، خصوصًا في الدول الصناعية، تؤثر سلبًا على البيئة. لذلك، فإن التنمية المستدامة تتطلب تعديل هذه الأنماط، لتصبح أكثر اتزانًا واستجابة للتحديات البيئية، باعتبار أن هذا البُعد لا يمكن عزله عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

في النهاية، يتبين أن التنمية المستدامة مفهوم شامل، لا يقتصر على البيئة فقط، بل يتعامل مع مشكلات وتحولات تشمل جميع المجالات، بهدف تحقيق توازن دائم بين متطلبات البيئة والحياة الإنسانية.

(كمال، 2018، الصفحات 285-286)

سابعا: مؤشرات التنمية المستدامة

إن استعمال المؤشرات يُعد وسيلة فعالة لتقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يساعد صناع السياسات في اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن أبرز هذه المؤشرات "مؤشر التنمية المستدامة"، الذي يساهم في توضيح من نحن وأين نريد أن نصل. فكلما اقتربنا من الرُفاه، كان المؤشر إيجابياً والعكس صحيح. ولكي تكون هذه المؤشرات ذات جدوى وفعالية، يجب أن تتوفر فيها بعض الخصائص، وهي:

- أن تكون متناسقة من حيث المدى والحجم.
- أن تعكس التقدم الحقيقي نحو التنمية المستدامة.
- أن تكون قابلة للفهم، أي واضحة وسهلة وغير معقدة.
- أن تكون قابلة للقياس بدرجة عالية، ويمكن إدراجها ضمن الخطط الوطنية.
- أن تكون مرنة وتتكيف مع المتغيرات المستقبلية.
- أن تشمل أجندة القرن 21 والتنمية المستدامة.
- أن تعكس التوافق العالمي بأكبر درجة ممكنة. تعتمد على بيانات متوفرة وموثوقة، وذات جودة، وبسعر مناسب، ويمكن قياسها بشكل منتظم.

1_المؤشرات الاجتماعية:

وتهدف إلى توفير بيئة وظروف مناسبة للشعوب لتحقيق:

- العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل عادل، ومحاربة الفقر. مثال على ذلك مؤشر يقيس مدى نجاح الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية مثل نسبة السكان تحت خط الفقر، ومدى تفاوت الدخل بين الشرائح المختلفة.
- توفير خدمات صحية ملائمة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، والقدرة على السيطرة على الأمراض المزمنة والمعدية. ويشمل ذلك قياس مستوى الرعاية الصحية (مثل معدلات وفيات الأمهات والأطفال، الرعاية الصحية الأولية، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة التطعيم).
- التعليم كأحد أهم حقوق الإنسان، وهو السبيل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويقاس من خلال نسب الالتحاق بمختلف المراحل الدراسية وجودة التعليم، والتوعية خاصة بين الفئات الفقيرة، ومدى مساهمة التعليم في تمكين الفرد داخل المجتمع. (نسبة المتعلمين، مدى مشاركة الدولة في التعليم، مدى الإنفاق على التعليم والبحث العلمي).
- السكان والهجرة، حيث يؤثر النمو السكاني والهجرة من الريف إلى المدن على جهود التنمية المستدامة، ويُفشل في بعض الأحيان الخطط التنموية للدولة. ويُقاس من خلال معدل النمو السكاني، وتوزيع السكان بين الحضر والريف.
- التماسك الاجتماعي، ويُقاس بمدى تحقيق العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي، ويتمثل ذلك بمؤشر عدد الجرائم المرتكبة لكل 1000 فرد في المجتمع.

2_المؤشرات الاقتصادية:

تشمل هذه المؤشرات الجوانب الاقتصادية والبيئية مثل:

✓ البنية الاقتصادية:

ويُقصد بها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، الميزان التجاري للدولة، نسبة الديون الخارجية والمحلية إلى الدخل الوطني، ونسبة الاستثمارات الأجنبية، والمساعدات المحصّل عليها مقارنة بالدخل الوطني.

✓ أنماط الإنتاج والاستهلاك:

حيث تحوّلت أغلب الدول إلى أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة تستنزف الموارد بشكل سريع وغير مدروس، ويمكن تقييم ذلك من خلال معدل استخدام الموارد (مثل الطاقة والمياه)، كمية التقنيات المتوفرة، ووسائل النقل.

3-المؤشرات المؤسسية:

- ويشمل هذا الإطار إنشاء آليات مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة، من خلال وضع استراتيجيات وطنية لكل دولة، والوقوف على العواقب الناتجة عن غياب هذه الآليات.
- قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة، بناءً على الإمكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

4_المؤشرات البيئية:

يُقاس مدى استدامة البيئة اعتماداً على 20 محوراً رئيسياً، يُقسّم كل منها إلى 68 مؤشراً فرعياً، نذكر منها:

أ- التغير في الغلاف الجوي، ويشمل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، نسبة الكربون، تأثير المناخ، ونسبة تلوث الهواء، وذلك عبر بروتوكولات دولية (مثل كيوتو ومونتريال).

ب- استخدامات الأراضي، ويُقاس من خلال مكافحة التصحر، وقف إزالة الغابات، حماية الأراضي الزراعية، التخطيط العمراني المستدام، وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني.

ج- المسطحات المائية وحمايتها من التلوث، من خلال وقف الصيد العشوائي، قياس نسب التلوث في المياه، متابعة أنواع وكميات المياه المفقودة سنوياً، حماية الأحياء البحرية من الانقراض، رصد ارتفاع مستوى سطح البحر، وتقدير المساحات المعرضة للغمر خاصة في الجزر والسواحل.

ولتقييم الأداء البيئي للدول، يُستخدم "مؤشر الأداء البيئي (Environnemental Performance Index - EPI) " لسنة 2016، الذي يُعدّ سادس إصدار ضمن سلسلة تقارير أداء البيئة على مستوى العالم. يعتمد على تقييم 180 دولة، موزعة على 11 فئة رئيسية، و32 مؤشراً، منها ما يتعلق بصحة الإنسان، التنوع الحيوي، تغير المناخ، جودة الهواء، الموارد المائية، والزراعة، بالاعتماد على نظام GCC-STAT بتاريخ 10 جوان 2020.

في عام 2016، صدر التقرير السادس من سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي للدول، الذي انطلقت أول نسخة منه في عام 2006. وقد تم إعداده بالتعاون بين جامعتي ييل وكولومبيا الأمريكيتين، وعدد من مراكز البحوث والمؤسسات العلمية، إلا أنه واجه بعض الانتقادات حول محدوديته وعدم قدرته على شمول كل معايير التخطيط البيئي.

تتمثل فكرة مؤشر الأداء البيئي (EPI) في تقييم أداء الدول بناءً على مؤشرين رئيسيين:

- الصحة البيئية (وتشمل صحة الإنسان وجودة الهواء والتعرض للصوت).
- الحيوية البيئية (وتشمل التنوع البيولوجي، الغابات، الموارد المائية، الزراعة، التغير المناخي، ومصادر الطاقة).يتم تقييم كل مؤشر من خلال مجموعة مؤشرات فرعية يصل عددها إلى 32 مؤشراً.

(علي، 2022، صفحة من280الى284)

ثامنا: المرأة المقاولة ومساهمتها في التنمية المستدامة

1_مسار المقاولة وأهدافها في ظل التنمية المستدامة:

✓ مسار المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة:

التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التفاعل والتكامل بين أبعادها الأساسية، وهو ما يتطلب مشاركة فعالة من كل من القطاع العام والخاص. وفي هذا الإطار، فإن مسار التنمية المستدامة لن يتحقق إلا من خلال تظافر الجهود وتجاوز العمل الفردي إلى شراكة جماعية.

يُعتبر القطاع الخاص أحد الركائز المهمة في تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي اليوم، إذ يُعد فاعلًا رئيسيًا في الدورة الاقتصادية. ولعل ما يعزز هذا الطرح هو ما أظهرته العديد من الدراسات الأكاديمية من أهمية مساهمة هذا القطاع في التنمية ، حيث أشارت إلى أن القطاع الخاص أصبح يشكل قوة دافعة للتنمية في العديد من الدول، بالنظر لما يتمتع به من مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، فضلًا عن امتلاكه لرؤية إنتاجية واضحة ترتبط غالبًا بالكفاءة والتنافسية وفي إطار العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية المستدامة، يمكن التأكيد على أن هذا القطاع كان ولا يزال فاعلًا رئيسيًا في توجيه السياسات التنموية، نظرًا لما يملكه من مقومات تساعده على تحقيق الأهداف التنموية، خاصة إذا ما تم ذلك في إطار من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية واحترام البيئة. إذ تتطلب التنمية المستدامة اليوم اعتماد نموذج اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي، ويشجع على اعتماد وسائل إنتاج صديقة للبيئة، ويضمن في الوقت ذاته تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

✓ أهداف المقاولة في التنمية المستدامة:

تُشكل مشاريع المقاولة أداة رئيسية في تجسيد مخططات التنمية المستدامة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وتتجلى أبرز أهدافها فيما يلي:

- تحقيق التوازن الجغرافي في العملية التنموية، وذلك من خلال مراعاة التباين المجالي، والعمل على توجيه المشاريع نحو المناطق التي تعرف كثافة سكانية أو هشاشة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الصناعات المحلية عبر تقليص الاعتماد على الخارج، واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بطريقة فعّالة ومنسجمة مع حماية البيئة.
- خلق فرص عمل حقيقية، سواء من خلال تأهيل الأفراد وتمكينهم من مهارات مهنية، أو من خلال إشراكهم في تنفيذ مشاريع تنموية تُمكنهم من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ما يُسهم في تقليص نسب البطالة.

- تحسين مستوى المعيشة محليًا، عبر رفع القدرة الإنتاجية وتوسيع السوق الداخلية، الأمر الذي يعزز من تنافسية المنتوجات الوطنية. (زهية بوشريط وليلى سيدي موسى، 2024، الصفحات 642-643)

تُعد المرأة المقاولة شريكًا أساسيًا في مسار التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تسهم بشكل فعّال في تعزيز الاقتصاد الوطني، خلق فرص العمل، وتمكين الفئات الهشة، خاصة في المناطق الريفية. شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مشاركة المرأة الجزائرية في مجال المقاولاتية، مما يعكس تحررًا اقتصاديًا متزايدًا ورغبة قوية في اقتحام عالم الأعمال. أطلقت الحكومة الجزائرية عدة مبادرات لتعزيز المقاولاتية النسوية، منها إنشاء الشبكات الداعمة وتوفير برامج التمويل والتكوين والمرافقة. رغم هذه الجهود، لا تزال المرأة تواجه تحديات مثل صعوبة الحصول على التمويل، نقص التكوين، والعوائق الاجتماعية والثقافية التي تعيق اندماجها الكامل في عالم المقاولاتية. من خلال مشاريعها، تسهم المرأة المقاولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر خلق فرص عمل، تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، تمكين المرأة الريفية، والحفاظ على التراث الثقافي من خلال المشاريع التقليدية. ولتحقيق المزيد من التقدم، يجب تعزيز السياسات الداعمة، توفير التكوين المستمر، وتذليل العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعيق مشاركتها الفعالة في الاقتصاد الوطني.

خلاصة:

تُعد التنمية المستدامة نموذجًا متكاملاً يهدف إلى إحداث توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بما يضمن تلبية حاجيات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. وتبرز أهمية إدماج المرأة في هذا النموذج كعامل أساسي في تحقيق هذه الأهداف، إذ إن تمكينها في مختلف المجالات، خاصة التعليم، الصحة، الاقتصاد، وصنع القرار، يسهم بشكل فعّال في تعزيز مسار الاستدامة. كما أن مشاركة المرأة في المبادرات البيئية والمشاريع التنموية يُعتبر عنصرًا حاسمًا في ضمان استمرارية النتائج وتحقيق تنمية أكثر شمولًا وعدالة. بناءً عليه، فإن تمكين المرأة ليس مجرد مسألة إنصاف، بل ضرورة استراتيجية لضمان نجاح السياسات والممارسات المستدامة على المدى البعيد.

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2-المجال الزمني

3- المجال البشري

ثانيا: المنهج المستخدم

ثالثا: عينة الدراسة

رابعا: أدوات جمع البيانات

1-المقابلة

خلاصة.

تمهيد

ينطلق هذا الفصل من أهمية الربط بين الإطار النظري والواقع الميداني للظاهرة المدروسة، من خلال اعتماد خطوات منهجية واضحة تسهم في تحقيق أهداف البحث. وقد تم في هذا الفصل التطرق إلى مجالات الدراسة، وتحديد المنهج المعتمد، إلى جانب وصف العينة المستهدفة. كما تم التركيز على أداة جمع البيانات المستخدمة، حيث تم اختيار المقابلة كأداة رئيسية لما توفره من معطيات نوعية دقيقة تساعد على فهم أعمق للموضوع قيد الدراسة، وتمهّد لتحليل النتائج وتفسيرها لاحقاً.

أولا: مجالات الدراسة

1_ المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني الحيز الجغرافي أو البيئة التي تجري فيها الدراسة الميدانية، والذي تُرصد فيه الظاهرة الاجتماعية محل البحث. ويُعد تحديد المجال المكاني خطوة أساسية، إذ يُمكن الباحث من الإحاطة بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي يؤطر سلوك الأفراد وتفاعلاتهم، مما يسهم في تفسير النتائج ضمن بيئتها الواقعية، ويعزز من صدق الدراسة ومصداقية استنتاجاتها.

تم إجراء هذه الدراسة في ولاية خنشلة، وهي إحدى ولايات الشرق الجزائري، وتتميز بطابعها الجغرافي المتنوع كما تشتهر بإرثها التاريخي والثقافي الغني، مما يمنحها إمكانيات اقتصادية متعددة، لا سيما في مجالات الزراعة، الصناعات التحويلية، الحرف التقليدية، واستغلال الموارد الطبيعية. تضم الولاية عدداً من البلديات التي تشهد نشاطاً اقتصادياً متفاوتاً، وتعرف بعض المناطق فيها محاولات لتشجيع الاستثمار المحلي، خاصة في إطار برامج دعم الشباب والنساء المقاولات. كما تتميز خنشلة بوفرة الموارد الفلاحية، والنباتات الطبية والعطرية، التي تشكل قاعدة أولية لبعض الأنشطة الاقتصادية الواعدة. رغم الطابع المحافظ نسبياً للمجتمع المحلي، بدأت تظهر خلال السنوات الأخيرة مؤشرات على بروز مقاولات نسوية في قطاعات غير تقليدية، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً في تمثلات الأدوار الاجتماعية للمرأة، ويفتح المجال لدراسة تجربتها في المجال الاقتصادي كفاعل يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

إن هذا الإقليم، بما يحمله من خصوصيات اجتماعية واقتصادية، يمثّل بيئة خصبة لدراسة واقع المرأة المقاولة وتحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مسارها المهني، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والبرامج التنموية التي تسعى إلى تعزيز دور الفاعلين المحليين في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

2_المجال الزمني:

ويقصد به الزمن المستغرق في إجراء الدراسة بدءًا من اختيار الموضوع إلى غاية كتابة التقرير النهائي، وبناءً على ذلك قمت بتقسيم المجال الزماني إلى ثلاث مراحل وهي كالتالي:

- ✓ **المرحلة الأولى:**

بدأت هذه المرحلة باختياري للموضوع الذي كان بتاريخ 2024/10/21، ومنذ تلك الفترة وأنا في طور البحث والتدقيق في هذا الموضوع محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية من مختلف الكتب والدراسات رغم حداثة الموضوع.

إن هذا السعي لجمع المادة العلمية بغية ضبط أساسيات الموضوع جيدًا في انتظار الإجراءات الرسمية من طرف إدارة الكلية، وبعد الموافقة الرسمية على استمارة اختيار الموضوع وإسناده لي بصفة رسمية وذلك بتاريخ

2024/11/13، تم تحديد موعد مع الأستاذة المشرفة أين تم الاتفاق على بعض العناصر الأساسية للبحث المتمثلة في أبعاد ومؤشرات الموضوع مع ضبط تساؤلات وفرضيات الدراسة بالإضافة إلى وضع الخطة المبدئية للبحث. وبعد إجراء التعديلات اللازمة والموافقة عليها من طرف الأستاذة المشرفة، تم الشروع في العمل على الفصول النظرية.

✓ **المرحلة الثانية:**

تضمنت هذه المرحلة زيارات ميدانية استطلاعية لعدة مؤسسات، إلى أن تمّت الموافقة من طرف ثلاث مؤسسات تمثل المرأة المقاولة، وهي كالتالي:

- مؤسسة ببو سناكس للسيدة "قواسمية خ"، الكائن مقرها ببلدية أولاد رشاش ولاية خنشلة، متمثلة في إنتاج شيبس، بعلامة تجارية مسجلة.bebou snax
- مؤسسة "ريان بيو"rayant bio "، الكائن مقرها بطريق العيار، خنشلة، مختصة في إنتاج واستخلاص الزيوت.
- مؤسسة "همامي ع"، الكائن مقرها بششار ولاية خنشلة، مختصة في إنتاج مكمل غذائي لمرضى السكري وضغط الدم.

حيث بدأت هذه الزيارات للمؤسسات منذ تاريخ 30\4\2025إلى أن تم الاتفاق مع المؤسسات السالفة الذكر لتكون ميدان دراسة تطبيقية، وتم اختيارها موزعة على تراب ونواحي ولاية خنشلة.

نتيجة لتواصلي مع عدة مؤسسات، وجدت أن هذه المؤسسات الثلاثة هي الأنسب لدراستي، أين تم تقديم طلب رسمي لإجراء الدراسة على مستوى هذه المؤسسات، وتلقيت قبولًا وترحيبًا من طرف ممثلات هذه المؤسسات

حيث كانت البداية من مؤسسة ببو سناكس، أين تنقلت إلى مقرها الكائن ببلدية أولاد رشاش مرفقة بوثيقة تسهيل مهمة صادرة عن إدارة الكلية تحت رقم: 239/ك ع اج ان /ق ع اج/2025. بتاريخ: 2025/04/29. (انظر الملحق رقم: 1)

موجهة للسيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث استقبلني وأجرى اتصالًا هاتفيًا بالسيد ببو عادل، زوج السيدة قواسمية خ، مديرة المؤسسة، لإعلامه بهذا الطلب، وكان جوابه الترحيب بكل الطلبة على مستوى المؤسسة.

وبمجرد الاتصال المباشر بالسيدة مديرة المؤسسة وتقديم هذه الوثيقة، رحبت بي وسلمتني وثيقة قبول إجراء دراسة ميدانية على مستوى المؤسسة، ممثلة في مقابلة رسمية معها كانت تحت رقم 003 bs/2025/بتاريخ 2025/04/30 (انظر الملحق رقم: 3)

ثم تم التواصل بالمؤسستين الأخريين الممثلتين لميدان الدراسة بنفس الطريقة، بعد اتصال السيد مدير الوكالة بهما، وتلقينا ترحيبًا بنفس أسلوب مؤسسة ببو سناكس، وتمت زيارتهما على التوالي:

- بتاريخ 2\5\2025 تم الاتصال الآنسة ريان، مديرة مؤسسة rayan bio الكائن مقرها طريق العيزار ولاية خنشلة، متمثلة في استخلاص الزيوت الأساسية.
- بنفس التاريخ تم الاتصال بالسيدة همامي ع، ممثلة لمؤسسة إنتاج مكمل غذائي لمرضى السكري وضغط الدم، الكائن مقرها ببلدية ششار ولاية خنشلة.
- فقمت بإعداد دليل المقابلة وعرضها على الأستاذة المشرفة من أجل إعطاء بعض الملاحظات والتصويبات.

✓ المرحلة الثالثة:

انطلقت هذه المرحلة بتاريخ 3\5\2025، أين قمت بإجراء ثلاث مقابلات مع ممثلي المؤسسات الثلاثة المعنية بدراسة الحالة بداية بمؤسسة ببو سناكس في الفترة الصباحية من الساعة 09:00 صباحًا (انظر الملحق رقم 3)، وتوجهت مساءً إلى مؤسسة rayan bio الكائن مقرها بطريق العيزار خنشلة في الفترة المسائية على الساعة 13:30. (انظر الملحق رقم4).

وبتاريخ 2025/05/4، قمت بمقابلة ثالثة في الفترة الصباحية بالسيدة همامي ع، مختصة في إنتاج مكمل غذائي لمرضى السكري وضغط الدم. (انظر الملحق رقم 5)حيث تم تسجيل وتدوين كل الإجابات في حينها، حفاظًا على صدق ومصداقية الأجوبة.

وبعد ذلك، قمت بعملية تفريغ كل من المقابلات الثلاثة والتي تمت يدويًا، إضافة إلى تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها إلى غاية 2025/05/20.

3_المجال البشري:

يرتكز المجال البشري في هذه الدراسة على تحليل تجارب ثلاث نساء مقاولات ينشطن في ولاية خنشلة، وقد تم التعرف عليهن من خلال مقابلات مباشرة مكنت من جمع معطيات شخصية ومهنية تعكس تنوع الخلفيات، المسارات، والدوافع المقاولاتية. تُمثّل كل حالة نموذجاً فريداً يُظهر كيفية تفاعل المرأة مع بيئتها الاجتماعية والاقتصادية، واستثمارها لقدراتها العلمية والعملية في إنشاء مشروع يسعى للمساهمة في التنمية المستدامة.

❖ الحالة الأولى بلدية زوي:

تبلغ من العمر 32 سنة، متزوجة، حاصلة على شهادة ماستر 2 في تنظيم وتسيير. تمتلك خبرة مهنية لمدة سنتين، وتدير مشروعاً لإنتاج الشيبس كمادة غذائية استهلاكية موجهة للسوق المحلي. اختارت هذا المجال نظراً لإمكانية تسويقه واستغلاله للمواد الفلاحية المتوفرة في المنطقة. يعكس مشروعها وعياً بأهمية الصناعات

الغذائية التحويلية ودورها في دعم الاقتصاد المحلي، كما يُظهر مهارات في التنظيم والتسيير اكتسبتها من دراستها الجامعية. (انظر الملحق رقم 3)

❖ الحالة الثانية منطقة طريق العيزار:

عزباء، تبلغ من العمر 26 سنة، حاصلة على شهادة ماستر 2 في البيوتكنولوجيا، وتتمتع بخبرة مهنية لمدة ثلاث سنوات في مجالات مرتبطة بالنباتات الطبية والعطرية. تدير مؤسسة مختصة في استخلاص الزيوت الأساسية، مستغلة الموارد النباتية الطبيعية المتوفرة في المنطقة. يجمع مشروعها بين المعرفة العلمية الحديثة والتوجه البيئي المستدام، ويعكس وعياً بضرورة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كخيار بديل ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

تُظهر هذه الحالات الثلاث تبايناً في الأعمار، التخصصات الأكاديمية، والأوضاع الاجتماعية، مما يسمح بفهم متعدد الأبعاد لتجربة المرأة المقاولة داخل بيئة محلية واحدة. كما تؤكد على دور التعليم العالي، والخبرة المهنية، والدوافع الذاتية في تشكيل المسار المقاولاتي للمرأة الجزائرية. (انظر الملحق رقم4).

❖ الحالة الثالثة بلدية ششار:

شابة تبلغ من العمر 23 سنة، عزباء، حاصلة على شهادة ماستر 2 في اللغة الإنجليزية. تتمتع بخبرة مهنية لمدة عامين في مجالات ذات صلة بالصحة والتغذية. بادرت بتأسيس مشروع لإنتاج مكملات غذائية طبيعية موجهة لمرضى السكري وارتفاع ضغط الدم، مستندة إلى وعي صحي ورغبة في تقديم حلول بديلة للمصابين بالأمراض المزمنة في محيطها المحلي. يعكس مشروعها روح المبادرة لدى فئة الشباب الجامعي، وقدرتها على تحويل المعرفة الأكاديمية إلى نشاط اقتصادي ملموس. (انظر الملحق رقم 5).

ثانيا: المنهج المستخدم

1-المنهج المعتمد في الدراسة:

تم اختيار منهج دراسة الحالة لأنه يسمح بالتعمق في موضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، هذا المنهج يسمح بدراسة الحالة في سياقها الفعلي ويساعد على جمع معلومات تفصيلية ودقيقة حول التجربة المقاولاتية للمرأة كما أن هذا المنهج يوفر إمكانية الفهم العميق للظاهرة المدروسة وهو مالا يمكن تحقيقه من خلال المناهج الكمية أو الإحصائية البحتة.

2- تعريفه:

يعدّ منهج دراسة الحالة من المناهج الأكثر استخداماً وانتشاراً في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا راجع إلى أن دراسة الحالة مسألة هامة هي الوصف والتحليل الشامل والدقيق للظاهرة

الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتاريخية والسياسية في المجتمع الكبير. (بوذراع، 1422هـ 2001م، صفحة 283)

3- كيفية توظيف منهج دراسة الحالة في الدراسة

تم توظيف منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة من خلال التعمق في تجربة نساء مقاولات لفهم كيفية مساهمتهن في تحقيق التنمية المستدامة. وقد سمح هذا المنهج بتحليل الظاهرة في سياقها الواقعي والاجتماعي، عبر جمع معطيات ميدانية دقيقة من خلال المقابلات، مما أتاح الكشف عن أبعاد متعددة لتجربة المرأة في مجال المقاولاتية، كالدوافع، التحديات، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. (من اعداد الطالبة)

لقد اخترتُ منهج دراسة الحالة في بحثي لأنه الأنسب لطبيعة الموضوع الذي أدرسه، خاصة وأنه يحتاج إلى فهم عميق داخل سياقه الواقعي. هذا المنهج يساعدني على تحليل الحالة من مختلف الجوانب، وفهم العلاقات والتفاعلات التي تحدث داخلها. كما أن الحالة التي أتناولها لها خصوصيات معينة يصعب تعميمها، ومنهج دراسة الحالة يتيح لي الفرصة لإبراز هذه الخصوصيات وتقديم تفسير دقيق للظاهرة محل الدراسة.

المصدر:(من اعداد الطالبة)

ثالثا: عينة الدراسة

تم اختيار أسلوب المعاينة واعتمدت في دراسة على عينة كرة الثلج نظرًا لصعوبة الوصول المباشر إلى النساء المقاولات بسبب محدودية قواعد البيانات الرسمية وضعف توفر المعلومات حولهن. لهذا السبب، تم البدء بالتواصل مع مقاولة معروفة في الوسط المحلي، ثم تم الاعتماد عليها لترشيح أسماء أخريات تنطبق عليهن شروط الدراسة. مما ساعد في الحصول على معطيات واقعية حول تجاربهن وأدوارهن في تحقيق التنمية المستدامة.

- ✓ **تعريف عينة كرة الثلج:**

تقوم هذه الطريقة على اختيار فرد معين، وبناء على ما يقدمه هذا الفرد من معلومات تهم موضوع دراسة الباحث يقرر الباحث من هو الشخص الثاني الذي سيقوم باختياره لاستكمال المعلومات والمشاهدات المطلوبة لذلك سميت بعينة كرة الثلج حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكثيف لاكتمال الكرة أي اكتمال العينة. (محمد، 2017، صفحة 315_316)

رابعا: أدوات جمع البيانات

1-المقابلة:

✓ تعريفها:

هي تقنية من التقنيات التي تستهدف البحث عن المعلومة والتحري عن الحقيقة وتمثل يقوده الباحث من جهة وشخص أو مجموعة أشخاص بذلك غرضها الحصول على حقائق ومواقف أو سلوك أو معتقدات أو اتجاهات، يحتاج الى تجميعها في ضوء أهداف بحثه من أجل فهم أوضح للظاهرة المبحوثة في جميع أبعادها ومؤشراتها. (نقي، 2021، صفحة 86)

✓ خصائصها:

للمقابلة خصائص عديدة تتمثل فيما يلي:

- أنها تبادل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث يلاحظ فيه الباحث ما يطرأ على المبحوث من تغيرات.
- تتم المقابلة بين شخصين هما القائم بالمقابلة والمبحوث، ويلاحظ فيها الباحث ما يطرأ على المبحوث من تغيرات.
- للمقابلة هدف واضح محدد وموجه نحو غرض معين. (باية سي يوسف و دليلة شريفي، 2022، صفحة 514)

2- مدى مطابقتها في الموضوع:

الأداة التي استخدمتها مناسبة لموضوع دراستي، لأنها مبنية مباشرة على إشكالية البحث وأهدافه، حيث حرصت على اختيار أسئلة تغطي المحاور الأساسية التي أحتاج إليها. كما أنني تعمدت صياغتها بطريقة واضحة وبسيطة حتى تكون مفهومة بالنسبة للعينة التي أجريتُ معها المقابلات، وهذا من أجل الحصول على معلومات دقيقة ومرتبطة بموضوع الدراسة.

إذن فإن أداة المقابلة ملائمة لموضوع دراستي "المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " .

المصدر:(من اعداد الطالبة)

- تم اختيار أداة المقابلة لجمع البيانات في هذا البحث بسبب صغر حجم العينة المستهدفة، حيث لا تسمح العينة القليلة باستخدام أدوات كمية مثل الاستمارات أو الاستبيانات التي تحتاج إلى عدد كبير من المشاركين للحصول على نتائج ذات دلالة إحصائية.
- المقابلة تتيح إمكانية التفاعل المباشر مع المبحوثين، مما يساعد في جمع بيانات نوعية غنية ومفصلة، حيث يمكن للباحث طرح أسئلة متابعة وتوضيحية حسب الحاجة، وهو أمر غير ممكن في الاستمارات.

- المقابلة تتيح استكشاف آراء وتجارب المشاركين بشكل أعمق، مما يعزز من فهم الظاهرة المدروسة بجوانبها المختلفة، خاصة عندما تكون العينة محدودة ولا تسمح بالتعميم الكمي.
- المقابلة تساعد في بناء علاقة ثقة مع المبحوثين، مما يزيد من دقة وصحة المعلومات التي يتم الحصول عليها، خاصة في المواضيع الحساسة أو المعقدة. المصدر: (من اعداد الطالبة)

خلاصة

في ختام هذا الفصل، تم استعراض مجالات الدراسة التي تشكل الإطار العام للبحث، مع تحديد أبعادها الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة. كما تم توضيح المنهج المعتمد باعتباره الأداة العلمية الأنسب لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكالياته. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد خصائص عينة الدراسة بدقة، وفق معايير منهجية تضمن تمثيلها الملائم لموضوع البحث. وأخيراً، تم التعريف بأداة المقابلة باعتبارها الوسيلة الأساسية لجمع البيانات، مع الإشارة إلى مبررات اختيارها وآليات إعدادها وتوظيفها.

بذلك يكون هذا الفصل قد أسّس للجانب الميداني من الدراسة، مما يمهّد للانتقال إلى مرحلة عرض وتحليل النتائج في الفصل الموالي.

الفصل الخامس: عرض وتفريغ البيانات واستخلاص النتائج

تمهيد

أولا: تحليل البيانات وعرضها

ثانيا: استخلاص النتائج وتحليلها

1-تحليل النتائج في ضوء الفرضيات

2-تحليل النتائج في ضوء الدراسات السابقة

3- تحليل النتائج في ضوء المقاربة النظرية

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

الخاتمة

أولا: تحليل البيانات وعرضها

1- تحليل الحالة الأولى:

المبحوثة، امرأة تبلغ من العمر 32 سنة، متزوجة وتعيش في بيئة ريفية ذات طابع عشائري محافظ، حيث يشكل هذا السياق بيئة تقليدية تُحد من انخراط النساء في مجال المقاولات بسبب القيود الثقافية والاجتماعية، وهو ما يعكس واقع الانحدار الطبقي المرتبط بالمجالات الريفية والذي يزيد من تعقيد مسار تمكين المرأة. رغم هذه الظروف، انطلقت المبحوثة بدافع ذاتي قوي، مدعومة بدور محوري لزوجها الذي شكل دعامة أساسية في مشروعها من خلال توفير الدعم المعنوي والمادي، مما يبرز أهمية الرأسمال الاجتماعي كأساس في تعزيز قدرة المرأة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، استفادت من الدورات التكوينية وشبكات الدعم المختلفة، مما يعكس توظيفًا فعّالًا لرأس المال الثقافي والاجتماعي في بناء مشروع مقاوم للتحديات البنيوية التي تفرضها البنية الاجتماعية المحافظة.

تأسست المؤسسة على قيم العدالة والمساواة والشفافية، مع التزام واضح بخلق فرص عمل وتمكين النساء داخل المجتمع المحلي، ودعم الموردين المحليين من الفلاحين، مما يبرز مساهمة هذا المشروع في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في البُعد الاقتصادي، ساهم المشروع في إنتاج مستمر وخلق فرص شغل؛ في البُعد الاجتماعي، عزز المساواة والعدالة داخل المؤسسة، مع إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالجندر؛ وفي البُعد البيئي، دعمت المؤسسة الفلاحة المحلية والمحافظة على الموارد. تعكس هذه الأبعاد كيف يمكن للمرأة المقاولة أن تلعب دورًا فعالًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، عبر تطبيق ممارسات تدعم التوازن بين هذه الأبعاد.

من منظور سوسيولوجي للجندر، توضح تجربة المبحوثة كيف يعاد تعريف الأدوار التقليدية المرتبطة بالجنسين، حيث تنتقل المرأة من موقع التبعية داخل المجتمع الريفي إلى موقع القيادة والفاعلية داخل مؤسسة اقتصادية، متجاوزة بذلك القوالب النمطية المرتبطة بالجندر في المجتمع. وهذا يتماشى مع الاتجاهات النظرية التي ترى في تمكين المرأة آلية لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وإحداث تغيير تدريجي في البنية الاجتماعية المحافظة. يبرز هذا التحول كأحد أشكال "المقاومة الاجتماعية الناعمة" التي تعتمد على الإنجاز والنتائج الإيجابية لكسب قبول المجتمع بدلاً من المواجهة المباشرة، وهو ما يعكس قدرة الفاعل الاجتماعي على التكيف والتغيير ضمن بنية تقليدية.

تواجه المرأة المقاولة في البيئة الريفية مجموعة من التحديات المركبة التي تشمل القيود الثقافية والاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد المحافظة التي تحد من حرية عمل المرأة ومشاركتها في المجال الاقتصادي، إلى جانب ضعف الشبكات الاجتماعية الاقتصادية، والحواجز المرتبطة بالانحدار الطبقي الذي

يفرض تفاوتًا في الموارد والفرص بين المدينة والريف. كما تعاني من قلة الدعم المالي وصعوبة الوصول إلى الموارد والتدريب المناسب، بالإضافة إلى العوائق المتعلقة بالجندر مثل التمييز وتوقعات الأدوار التقليدية التي تحد من قدرتها على القيادة واتخاذ القرار.

لمواجهة هذه التحديات، تبنت المبحوثة استراتيجيات متنوعة أبرزها استثمار الرأسمال الاجتماعي من خلال الدعم المستمر من زوجها والأسرة، والذي شكل دعامة أساسية لمشروعها، بالإضافة إلى استثمار رأس مالها الثقافي عبر الدورات التكوينية والتعليم العالي. كما اعتمدت على بناء شبكة علاقات مع وكالات الدعم والمؤسسات المحلية والدولية لتأمين الموارد والمعدات الضرورية. استراتيجيتها شملت أيضاً تطبيق قيم العدالة والمساواة داخل مؤسستها، مما ساهم في خلق بيئة عمل محفزة على تمكين النساء وتحقيق التنمية المستدامة. هذه الاستراتيجيات تعكس التوجهات النظرية التي تؤكد أن تجاوز المرأة المقاولة للعقبات الاجتماعية والاقتصادية يتم من خلال مزيج من الدعم الأسري، اكتساب المهارات، والتواصل مع شبكات الدعم، بالإضافة إلى المقاومة الاجتماعية الناعمة التي تعتمد على التغيير التدريجي من خلال الإنجازات الملموسة.

بذلك، تُظهر هذه الدراسة كيف يمكن للمرأة المقاولة، في سياق الانحدار الطبقي الريفي، أن تستثمر رأس المال الثقافي والاجتماعي بما في ذلك الدعم الأسري خصوصًا من الزوج – لتجاوز التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق نموذج تنموي مستدام يمزج بين تمكين المرأة والتنمية المحلية. وتبرز التجربة أيضًا أهمية العمل المقاولاتي كمجال لإعادة إنتاج القيم الاجتماعية الجديدة، والمساهمة في تحويل البيئة الاجتماعية والاقتصادية من خلال ممارسات ملموسة، مما يؤكد دور المرأة المقاولة كفاعل اجتماعي مركزي في إرساء أسس التنمية المستدامة.

المصدر: (من اعداد الطالبة)

2-تحليل الحالة الثانية:

تُجسّد تجربة صاحبة مؤسسة Rayane Bio نموذجًا مميزًا للمرأة المقاولة الشابة في السياق الحضري الجزائري، حيث تُبرز المقابلة كيف استطاعت شابة في السادسة والعشرين من عمرها، حاصلة على شهادة ماستر في البيوتكنولوجيا، وعزباء، أن تخوض غمار العمل المقاولاتي وتحقق ذاتها من خلال مشروع يرتكز على استخراج وتسويق الزيوت الطبيعية. انخراطها في هذا المسار لم يكن وليد صدفة، بل جاء نتيجة دوافع ذاتية عميقة تجمع بين الرغبة في الاستقلال المالي وتحقيق الذات، والتطلع للمساهمة في التغيير الاجتماعي والبيئي. هذا التوجه يتقاطع مع ما بيّنته الدراسات النظرية حول سمات المرأة المقاولة، حيث يُعتبر الطموح الشخصي، البحث عن الاستقلالية، والرغبة في الابتكار من أهم الخصائص التي تدفع النساء إلى اختيار العمل المقاولاتي كمسار بديل عن الوظيفة التقليدية.

في السياق الحضري الذي تنتمي إليه هذه المقاولة، يتخذ مشروعها بُعدًا خاصًا من حيث الفرص والتحديات. فبخلاف المرأة الريفية التي ترتبط مشاريعها غالبًا بأنشطة تقليدية محدودة بالموارد المحلية، تستفيد المرأة المدينية من انفتاح أكبر على الأسواق، وإمكانيات أوسع للوصول إلى شبكات التوزيع والتكنولوجيا. ومع ذلك، لا يعني هذا أنها في منأى عن العراقيل البنيوية التي تواجهها المرأة المقاولة بوجه عام. فقد أكدت على اصطدامها منذ البداية بعقبات إدارية وقانونية، تُضاف إليها النظرة النمطية السائدة تجاه المرأة في مجال إنتاجي وتقني مثل صناعة الزيوت، وهي تحديات تتماشى مع ما أوردته الأدبيات في محور التحديات التي تواجه المرأة المقاولة، خاصة في البيئات ذات الهيمنة الذكورية على قطاعات معينة.

من خلال تجربتها الميدانية، برزت قدرتها على تطوير استراتيجيات ذاتية لمواجهة هذه التحديات، مستندة إلى التعلم المستمر، بناء شبكة من العلاقات المهنية، واستغلال الفضاءات الرقمية للتسويق والتواصل. هذه الاستراتيجيات تتوافق مع ما تم تناوله نظريًا حول قدرة المرأة المقاولة على خلق آليات بديلة للتكيف مع بيئة أعمال لا تزال تعاني من فجوات في تمكين النساء، وهو ما يعزز دورها كفاعل اقتصادي مستقل، رغم القيود المؤسسية والاجتماعية.

على مستوى مساهمتها في التنمية المستدامة، يُمكن إدراج تجربتها ضمن إطار البعد البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة. فمشروعها، القائم على استخدام مواد طبيعية ومحلية، يساهم في تقليل الأثر البيئي، ويعزز من الوعي الصحي لدى المستهلكين. كما أن انخراطها في تشغيل النساء، خاصة في المهام المرتبطة بالتعبئة والتغليف، يعكس البعد الاجتماعي للمشروع، حيث تساهم في إدماج النساء اقتصاديًا، ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الخاصة بتمكين المرأة وتقليص الفوارق الاجتماعية. هنا تتجلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية كما تناولتها المداخل النظرية، باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز النمو المحلي وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ورغم وجود برامج دعم رسمية وجمعوية موجهة للمقاولاتية النسوية، إلا أن تجربتها أبانت عن فجوة بين الخطاب الرسمي والتطبيق الميداني، حيث أشارت إلى صعوبة الاستفادة الفعلية من هذه الآليات بسبب البيروقراطية وضعف المواكبة التكوينية. هذا التناقض يعكس إشكالية مركزية في السياسات العمومية المرتبطة بريادة الأعمال النسوية، كما أبرزته الأدبيات في محور التكامل بين السياسات الوطنية والدعم الدولي لتعزيز دور المرأة المقاولة، حيث يبقى التنظير بعيدًا عن الواقع العملي في كثير من الأحيان.

من جانب آخر، لعبت التكنولوجيا والابتكار دورًا جوهريًا في دعم تجربتها، سواء من حيث تحسين جودة الإنتاج أو توسيع قاعدة الزبائن عبر التسويق الإلكتروني، وهو ما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة التي تؤكد على ضرورة تبني النساء المقاولات للتكنولوجيا كوسيلة لتجاوز القيود التقليدية، وضمان استدامة مشاريعهن في بيئة

اقتصادية متغيرة. كما أن حضورها في المدينة منحها امتيازات نسبية مقارنة بنظيراتها في المناطق الريفية، لاسيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات التقنية.

أما من حيث الاعتبارات الثقافية والاجتماعية، فإن انحدارها من وسط حضري جعلها أكثر تقبّلًا لممارسة أدوار اقتصادية قيادية، مع استفادتها من دعم عائلي ومعنوي شكّل حافزًا مهمًا لاستمراريتها. غير أن هذا لا يُلغي استمرار وجود بعض التصورات المجتمعية التقليدية التي تضع المرأة في أدوار ثانوية، مما يبرز أهمية نشر ثقافة التمكين والتوعية بدور المرأة في التنمية، كما ناقشته المداخل النظرية.

في الختام، تُمثل مؤسسة Rayane Bio نموذجًا حيًا لتجربة امرأة مقاولة استطاعت، رغم التحديات البنيوية والاجتماعية، أن تخلق لنفسها مساحة في عالم الأعمال، وتسهم من موقعها في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. نجاحها يعكس تكامل أبعاد الشخصية المقاولاتية، والابتكار، والدور الاجتماعي والبيئي، مما يجعل تجربتها ذات قيمة علمية وميدانية في دراسة ديناميكيات المقاولاتية النسوية في السياق الحضري.

المصدر: (من اعداد الطالبة)

3- تحليل الحالة الثالثة:

كشفت البيانات الشخصية للمترشحة أنها شابة في مقتبل العمر (23 سنة)، ذات مستوى تعليمي عالٍ (ماستر 2 في اللغة الإنجليزية)، وحالة اجتماعية عزباء، وتتمتع بخبرة مهنية لمدة سنتين، ما يعكس انخراطًا مبكرًا في سوق العمل، وميلًا للاستقلالية والاعتماد على الذات. هذا الانخراط المبكر يُشير إلى مسارٍ نضالي نسوي ضمني نحو التمكين الاقتصادي. كما أن انتماءها إلى بيئة مدينية، حيث تستفيد النساء في الوسط الحضري من توفر البنية التحتية، الحاضنات الجامعية، والمساحات التي تشجع الريادة، عكس نظيراتهن في الأوساط الريفية اللواتي يواجهن عوائق إضافية تتعلق بالثقافة والموارد.

انطلقت المترشحة في عالم ريادة الأعمال سنة 2023، مستفيدة من القرار الوزاري 1275، الذي يشكل إطارًا مؤسساتيًا محفزًا، ما يعكس بوضوح المدخل المؤسساتي الذي يعتبر أن وجود سياسات عمومية حقيقية هو عنصر جوهري في تشجيع المقاولة، خاصة لدى الفئات الشابة والنسوية. هذه الديناميكية المؤسسية توفرت لها عبر التكوين الجامعي، ومرافقة حاضنة الأعمال في جامعة عباس لغرور بخنشلة، مما زوّدها بالثقة والانضباط الضروريين للبدء في مشروعها. ومن الملفت أيضًا أن المشروع الذي أطلقته ليس عشوائيًا، بل قائم على تخصص ومعرفة سابقة، إذ اختارت مجال النباتات الطبية والصيدلة، ما يعكس وعيًا بتقاطع المعرفة الأكاديمية مع فرص السوق، وهو ما يتوافق تمامًا مع المدخل الاقتصادي-الاجتماعي للتنمية المستدامة الذي يؤكد على ربط التمكين الفردي بالمساهمة في تنمية مجتمعية أوسع، تُراعي البعد البيئي والاجتماعي معًا.

على مستوى الرؤية الفكرية، تتبنى المترشحة تصورًا تقدميًا لوظيفة المرأة داخل المجتمع، حيث ترى أن المرأة المقاولة ليست فقط عنصرًا منتجًا، بل فاعلًا حقيقيًا في بناء مجتمع متماسك ومستقر. هذه الرؤية تتقاطع مع المدخل النسوي الذي لا يختزل تمكين المرأة في مجرد الحصول على مورد مالي، بل يعتبرها رافعة للتحول الاجتماعي إذا ما مُكّنت من الإمكانيات الحقيقية. تبرز هذه القناعة من خلال تجربتها الشخصية، حيث سعت إلى نقل معرفتها للغير عبر تنظيم ورشات تكوينية مفتوحة للجميع، بغضّ النظر عن الجنس أو الخلفية، خاصة في التسويق الإلكتروني وصناعة مواد التجميل الطبيعية، ما يُترجم حرصها على بناء ثقافة مقاولاتية دامجة.

كما أن تبنيها لآليات إنتاج تعتمد على موارد نباتية محلية، والاشتغال مع ورشات صغيرة بدل موردين كبار، يعكس وعيًا عميقًا بمبدأ العدالة الاقتصادية ومقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهو أحد محاور التنمية المستدامة الحديثة. هذا الوعي يتجاوز البعد البيئي، ليصل إلى بعد التمكين المحلي والتشبيك مع فاعلين صغار من نفس الوسط، ما يعزز مناعة المشروع ويجعله أكثر ارتباطًا ببيئته. كما أن مشاركتها في المعارض والورشات التوعوية لتعليم النساء كيفية تصنيع مستحضرات طبيعية وآمنة منزليًا، يعكس حرصها على توسيع أثر مشروعها خارج نطاق الربح المادي، ليشمل بناء وعي استهلاكي ومسؤولية اجتماعية.

في ما يخص العدالة داخل المؤسسة، تُقرّ المترشحة بمبدأ تكافؤ الفرص كركيزة أساسية لنجاح أي مشروع، وتوضح أن المساواة لا تعني التماثل، بل التوجيه العادل للطاقات وفق القدرات، وهو ما يعكس تصورًا عقلانيًا وواقعيًا يُميز بين المساواة الشكلية والعدالة الفعلية. هذا التوجه جعلها تمنح كل العاملين داخل مشروعها فرصًا متساوية في التكوين والمشاركة، دون إقصاء أو تمييز، وهو ما يتقاطع مع المدخل النسوي التشاركي الذي يركز على بناء العلاقات داخل المؤسسة على أساس الاحترام والتعاون وليس الهيمنة والسيطرة.

أما من حيث التحديات، فقد أبرزت المترشحة صعوبات تتعلق بنقص التكوين المتخصص، وغياب شركاء يتقاسمون نفس الرؤية الأخلاقية والبيئية، وهي صعوبات غالبًا ما تواجهها النساء المقاولات في بداياتهن. إلا أن استجابتها لتلك العقبات كانت إيجابية ومرنة، حيث قامت بمراجعة آليات الإنتاج، وتبنّت خيارات أكثر استدامة، كالاعتماد على الطاقة المنخفضة وتقليص الهدر، ما يعكس مرونة قيادية تُبرز قدرتها على التكيّف دون التخلي عن المبادئ. في هذا الصدد، تتجلى القيادة النسوية التكيفية، التي تقوم على الإصغاء للواقع وتعديل المسار دون فقدان الهدف.

من جهة التنظيم الداخلي، تؤمن المترشحة بأن العمل الجماعي والتوزيع العادل للمهام هو أساس تحقيق الأهداف الكبرى، وعلى رأسها الاستدامة. لا تؤمن بالإدارة الفردية، بل تفضل العلاقات التكاملية بين أعضاء الفريق، مما يعزز الانسجام ويقلل من الضغوط. هذه الرؤية تتوافق مع مبادئ الإدارة الحديثة القائمة على

القيادة التشاركية، حيث يتم تحفيز الأفراد لا فقط عبر الأوامر، بل من خلال إشراكهم في اتخاذ القرار ودعم مبادراتهم، ما يخلق بيئة عمل مشجعة ومُحفّزة على الإبداع.

إن تجربة هذه المترشحة تعبّر بعمق عن تداخل عناصر ذاتية (الطموح، الإرادة، الخلفية العلمية)، وعناصر موضوعية (الدعم المؤسساتي، الانتماء المديني)، مع وعي فكري نسوي واضح بدور المرأة المقاولة في التنمية المستدامة. وعليه، فإن تحليل حالتها يسمح لنا بفهم أوسع لكيفية اشتغال هذه المداخل النظرية في الواقع، ويوفّر نموذجًا فعليًا يُحتذى به في الحقل السوسيولوجي والاقتصادي، لفهم ديناميكيات التمكين النسوي في السياق الجزائري الراهن.

المصدر: (من اعداد الطالبة)

ثانيا: استخلاص النتائج:

1-في ضوء الفرضيات:

✓ مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أن المرأة المقاولة تساهم في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تعزيز المساواة في بيئة العمل. ومن خلال إجابات المبحوثات الثلاث، تبيّن لنا ما يلي:

- أكدت المبحوثة الأولى أن العدالة وتكافؤ الفرص داخل المقاولة لا يقتصران فقط على الحقوق المهنية، بل يمثلان بعدًا جوهريًا ضمن أبعاد الاستدامة، باعتبار أن التنمية المستدامة تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأن المساواة داخل بيئة العمل تساهم في بناء مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا.
- أما المبحوثة الثانية، فقد اعتبرت أن تكافؤ الفرص لا يُسهم بالضرورة في تحقيق مجتمع مستدام، وبيّنت أنه توجد مجالات تبرز فيها المرأة أكثر من الرجل والعكس صحيح، ما يعكس تمثّلًا مبنيًا على الأدوار النمطية والاختلافات الطبيعية، وليس على فكرة العدالة الشاملة.
- المبحوثة الثالثة ربطت بين العدالة داخل المؤسسة واستمرارية المقاولة، من خلال التأكيد على أن العدالة وتكافؤ الفرص ضروريان لضمان ديمومة المؤسسة وجودة الإنتاج وتوسّع سوق العمل، وهو ما يعزز الاستدامة من منظور اقتصادي.

يتّضح من خلال هذه التصورات أن العدالة وتكافؤ الفرص لا تحظى بنفس الفهم أو نفس الأهمية لدى النساء المقاولات، بل تختلف التمثلات حسب الخلفيات الاجتماعية والمهنية، ومدى وعي المرأة المقاولة بمفاهيم التنمية المستدامة والنوع الاجتماعي.

كما أن إجابة المبحوثة الأولى تنسجم مع مدخل النوع الاجتماعي الذي يؤكد أن العدالة والمساواة أدوات لإعادة بناء العلاقات داخل فضاء العمل. في حين أن تصور المبحوثة الثانية يميل إلى المنظور التقليدي الذي يقر

بوجود فروقات بيولوجية واجتماعية بين الجنسين. أما تصور المبحوثة الثالثة فيعكس فهماً اقتصادياً وظيفياً للعدالة كشرط للاستقرار المؤسساتي.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية تحققت جزئيًا، حيث أن اثنتين من المبحوثات أشارتا إلى أهمية العدالة وتكافؤ الفرص في نجاح المقاولة واستدامتها، في حين عكست إجابة المبحوثة الثانية رؤية محدودة وغير قائمة على مبدأ المساواة التامة داخل فضاء العمل المقاولاتي. المصدر: (من اعداد الطالبة)

✓ مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أن الجانب الهيكلي والتنظيمي للمشاريع يلعب دوراً أساسياً في استمرارية مشاريع المرأة المقاولة من خلال القدرة على التكيف مع متطلبات التنمية المستدامة. ومن خلال إجابات المبحوثات الثلاث، يتضح ما يلي:

- أشارت المبحوثة الأولى إلى أن التنظيم الجيد يتمثل في تقسيم المهام، ورغم بساطة التفسير، إلا أنه يعكس وعياً أولياً بأهمية توزيع الأدوار داخل المشروع لضمان السير الحسن للأشغال، وهو ما يشكّل قاعدة أساسية في البناء الهيكلي لأي مشروع مقاولاتي.
- أما المبحوثة الثانية، فقد قدّمت تصوراً متقدماً، حيث أكدت أن التنظيم الجيد كان عاملاً حاسماً في تحويل المبادئ النظرية للتنمية المستدامة إلى مخرجات ملموسة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، ما يعكس انسجاماً واضحاً بين البنية التنظيمية للمشروع ومتطلبات الاستدامة.
- في حين ركّزت المبحوثة الثالثة على أهمية التخطيط والبرمجة، واعتبرتهما يُشكلان نسبة 70٪ من نجاح المشروع، وذلك من خلال وضع خطط عمل مدروسة تُحدد بدقة المهام حسب التخصصات، وهو ما يضمن توزيعاً عادلاً للعمل وتحقيقاً فعالاً للنتائج المرجوة، وهو ما يصب مباشرة في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

_ يتضح من هذه التمثلات أن هناك تدرجاً في الوعي التنظيمي بين النساء المقاولات، بدءًا من فهم بسيط للتنظيم كمجرد تقسيم للمهام، وصولاً إلى تصور أكثر تكاملاً يربط بين التنظيم والتخطيط وبين الاستمرارية والنجاح المقاولاتي ضمن إطار التنمية المستدامة.

_ كما يتجلى في إجابة المبحوثة الثانية والثالثة انسجام مع الأدبيات التي تؤكد على أن البنية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة تُعد من بين الشروط الأساسية لتجسيد التنمية المستدامة داخل المشروع، من خلال توضيح الأدوار، ترشيد الموارد، وضمان الشفافية في العمل.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية تحققت إلى حد كبير حيث بيّنت إجابات المبحوثات وعيًا متفاوتًا بأهمية الجانب التنظيمي والهيكلي في دعم استمرارية المشروع، كما أن هناك إدراكًا متزايدًا للعلاقة بين التنظيم الداخلي والتكيف مع متطلبات الاستدامة، خاصة عند المبحوثتين الثانية والثالثة. المصدر :(من اعداد الطالبة)

✓ مناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أن الترقية المهنية والاجتماعية للمرأة المقاولة تساهم في تعزيز دورها في التنمية المستدامة عبر تمكينها من القيادة والابتكار. ومن خلال إجابات المبحوثات الثلاث، يتبيّن ما يلي:

- أوضحت المبحوثة الأولى أن الترقية المهنية تبدأ من خلال التربصات والدورات التكوينية، والتي تُكسب المرأة المقاولة خبرات متعددة الأبعاد : مهنية، نفسية، واجتماعية. وأشارت إلى أن هذه الخبرات يتم توظيفها في الواقع العملي بما يخدم أهداف المؤسسة. كما شدّدت على أهمية القدوة القيادية، إذ ربطت بين التزام المسير بالقيم الأخلاقية وقدرة الفريق على التأثر به إيجابياً، مما يخلق دينامية جماعية تسعى نحو تحسين الأداء، وبالتالي تحقيق أهداف الاستدامة بعد نجاح المؤسسة وديمومتها.
- أكدت المبحوثة الثانية بشكل مباشر أن التطور المهني والاجتماعي كان له دور محوري في تعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. وربطت بين ما اكتسبته من خبرات معرفية وممارسات مهنية وبين تطبيق فعّال لمبادئ الاستدامة على مستوياتها الثلاث: البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، ما يدل على فهم شمولي لمتطلبات القيادة المسؤولة.
- أما المبحوثة الثالثة، فقد شددت على أن التحسين والتطوير المستمر للمشروع يعتبر ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة. وربطت ذلك بتعزيز قدراتها العلمية والآلية، ما يعكس توجهًا نحو الابتكار والتحديث كمسارين لترسيخ حضورها المقاولاتي وديمومة مشروعها.

من خلال هذه المعطيات، يتّضح أن المبحوثات الثلاث يشتركن في تمثل إيجابي لمفهوم الترقية المهنية والاجتماعية، حيث ترتبط هذه الأخيرة بالتحسين المستمر، واكتساب الخبرة، وتطوير المهارات، والالتزام الأخلاقي، وهي كلها شروط تمكينية تعزز من موقع المرأة القيادي وتدعم مساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

_ كما نلاحظ أن هذه التمثلات تنسجم مع المقاربات النظرية الحديثة التي تربط بين التمكين والقيادة النسائية الفعالة، خاصة تلك التي تراعي خصوصيات السياق الاجتماعي والثقافي، وتؤمن بأن القيادة النسائية لا تُبنى فقط على المؤهلات التقنية، بل كذلك على الترقية المستمرة والاعتراف الاجتماعي.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية تحققت بدرجة عالية،حيث أن جميع المبحوثات أبرزْنَ أن مسارات الترقية المهنية والاجتماعية كان لها أثر فعلي في ترسيخ موقعهن داخل المشروع، وفي قدرتهن على القيادة والابتكار، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة. المصدر **(من اعداد الطالبة)**

❖ نتيجة عامة للفرضيات الثلاثة:

يتضح من خلال تحليل الفرضيات الفرعية الثلاث، انطلاقًا من تمثلات المبحوثات، أن المرأة المقاولة تساهم فعليًا في تحقيق التنمية المستدامة، وإن بدرجات متفاوتة. فقد تحققت الفرضية الأولى جزئيًا، نظراً لتباين الوعي بأهمية العدالة وتكافؤ الفرص في بناء بيئة عمل مستدامة. أما الفرضية الثانية، فقد تحققت بدرجة معتبرة، حيث برز التنظيم والتخطيط كعوامل أساسية في استمرارية المشروع. في حين تحققت الفرضية الثالثة بشكل واضح، من خلال إدراك المبحوثات لدور الترقية المهنية والاجتماعية في تعزيز قدراتهن القيادية والابتكارية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة. وعليه، تؤكد النتائج أن تمكين المرأة المقاولة في الجوانب التنظيمية، المهنية والاجتماعية، يمثل ركيزة أساسية في تجسيد مبادئ الاستدامة داخل النسيج المقاولاتي.

المصدر: (من اعداد الطالبة)

2-في ضوء الدراسات السابقة:

✓ تحليل الدراسة الأولى (شلوف فريدة):

تتقاطع دراستي مع الدراسات السابقة في التأكيد على أن المرأة الجزائرية أصبحت فاعلًا اقتصاديًا له حضور متزايد في عالم المقاولة، رغم ما تواجهه من عراقيل ثقافية واجتماعية. كما أظهرت الدراسات أن بعض الخصائص الفردية والاجتماعية، كروح الطموح والمرونة، تشكل عوامل مساهمة في تمكين المرأة من إنشاء مؤسسة خاصة والنجاح في إدارتها. وهي عناصر ظهرت بشكل واضح في المقابلات التي قمت بها، حيث عبّرت المبحوثات عن امتلاكهن لقدرات ذاتية وخبرات اجتماعية ساعدتهن في الصمود أمام التحديات ومواصلة المشروع نحو تحقيق أهدافه. كما يظهر من خلال تلك الدراسات أنّ البيئة القانونية والدعم الأسري يعتبران عنصرين مؤثرين في نجاح أو تعثر التجربة المقاولاتية النسوية، وهي ملاحظات تم التأكيد عليها أيضا في معطياتي الميدانية. (انظر: شلوف، ص.11)

✓ تحليل الدراسة الثانية (مناد لطيفة):

تتقاطع دراستي مع الدراسات السابقة في إبراز الدور الفعّال الذي تؤديه المرأة المقاولة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، رغم ما تواجهه من صعوبات مرتبطة بطبيعة المحيط الاجتماعي والاقتصادي. وقد بيّنت هذه الدراسات أن مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي تسير في منحى تصاعدي، لكنها لا تزال في كثير من الأحيان محكومة بنظرة تقليدية تعتبره امتدادًا للعمل المنزلي، مما يؤثر على استقلالية المرأة ومكانتها في سوق العمل. وتؤكد معطياتي الميدانية نفس هذه الفكرة، حيث أظهرت أن بعض النساء المقاولات يجدن أنفسهن محاصرات بتمثلات اجتماعية تقلل من جدية نشاطهن، وهو ما يستدعي دعمًا مؤسساتيًا وثقافيًا أكبر من أجل تعزيز مشاركة فعلية وواعية تحقق التنمية. (انظر: مناد، ص.12)

✓ تحليل الدراسة الثالثة (رزان سليمان السلمي وآخرون):

تتقاطع دراستي مع الدراسات السابقة في تأكيد العلاقة الإيجابية بين تمكين المرأة اقتصاديًا ونجاحها في تسيير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة عندما تكون مدعومة بمهارات ومعارف تؤهلها لفهم السياقات الاقتصادية وتحديات السوق. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن تمكين المرأة لا يقف عند حدود الدعم المالي بل يتجاوز ذلك إلى بناء كفاءات مهنية ووعي اقتصادي حقيقي. وهي فكرة عززها ما ورد في المقابلات التي أجريتها، حيث أظهرت المبحوثات أن التكوين المستمر واكتساب الخبرة أسهما بشكل فعلي في تحويل المبادئ إلى نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما يعكس تحقق مبدأ الاستدامة في تجربتهن المقاولاتية.

انظر: (السلمي، ص.12)

✓ تحليل الدراسة الرابعة (عبير محمود مجاهد):

تتقاطع دراستي مع الدراسات السابقة في الإشارة إلى أن ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل لا يزال يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق التمكين الاقتصادي، وبالتالي أمام تحقيق التنمية المستدامة. كما أن التمييز في الأجور وغياب تكافؤ الفرص، خاصة في القطاع الخاص، يحد من قدرة المرأة على الاندماج الكامل في العملية الاقتصادية. وقد أظهرت هذه الدراسات أن هناك فرصًا واعدة لتمكين النساء اقتصادياً من خلال استثمار قطاعات واعدة مثل تكنولوجيا المعلومات. وهذه الاستنتاجات توافقت مع مخرجات دراستي الميدانية، إذ أبرزت المقاولات المشاركات أهمية التكوين والقدرات العلمية والآلية في تطوير مشاريعهن ومواكبة متطلبات الاستدامة، مما يعزز دورهن التنموي. (انظر: مجاهد، ص.13)

- من خلال اطلاعي على الدراسات السابقة المحلية والعربية، لاحظت أنها ساعدتني بشكل كبير في توسيع فهمي للموضوع، سواء من حيث المفاهيم المتعلقة بالمرأة المقاولة أو علاقتها بالتنمية المستدامة. فقد تقاطعت نتائج هذه الدراسات مع دراستي الحالية، خاصة في إبراز أهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، ودور العوامل التنظيمية والهيكلية في نجاح مشاريعها. كما استفدت منها في بناء الإطار النظري وتحديد بعض المؤشرات الأساسية للمتغيرات التي اشتغلت عليها، وأيضًا في اختيار الأداة المناسبة للتحقيق الميداني، وهي المقابلة. ومن خلال هذه الدراسات، تأكدت أن المرأة المقاولة تملك فعلاً مؤهلات وقدرات تساعدها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، إذا توفرت لها الظروف المناسبة. (من اعداد الطالبة)

3-في ضوء المقاربة النظرية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مقاربة الأدوار الاجتماعية لفهم وتحليل أدوار المرأة المقاولة في سياق تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لكون هذه النظرية تسمح بإضاءة الكيفيات التي تُبنى من خلالها الهوية الاجتماعية والمهنية للمرأة عبر التفاعل المستمر مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي. وقد بيّنت نتائج الدراسة أن الدور المقاولاتي للمرأة لا يُفهم بمعزل عن سيرورة التفاعل الاجتماعي التي تمر بها، بل يُعاد تشكيله ضمن نسق دينامي يتقاطع فيه ما هو فردي بما هو اجتماعي.

وفي ضوء المعطيات الميدانية، تبيّن أن تمثلات النساء المقاولات تعكس وعياً متفاوتاً بأدوارهن داخل بيئة العمل، وهو ما يتوافق مع مفهوم "الذات الاجتماعية" كما طوّره هربرت ميد، حيث تلعب التوقعات المجتمعية دوراً في رسم معالم الدور الاجتماعي للمرأة. (انظر: عودة , 1995ص,13) غير أن حضور "الذات الفاعلة" كان بارزاً لدى العديد من المبحوثات، من خلال مواقفهن وسلوكياتهن التي تعبّر عن إرادة قوية لتجاوز التحديدات النمطية، وإعادة بناء تصور جديد للدور المقاولاتي، قائم على المبادرة والاستقلالية والابتكار. (نفس المرجع)

كما أظهرت نتائج الدراسة أن التفاعل اليومي للمرأة مع مختلف الفاعلين داخل المشروع، سواء الزبائن أو الشركاء أو الموظفين، أسهم في إعادة صياغة هويتها المهنية، بما يتماشى مع منطق "اللعب المنظم" الذي تحدث عنه ميد، والذي يسمح للفرد بفهم موقعه داخل شبكة من العلاقات والأدوار، ويتعلم من خلاله كيف يتفاعل بمرونة مع متغيرات السياق. انظر (عبد الرحمن ,1999ص.14) وقد كان لهذا التفاعل أثرٌ واضح على قدرات النساء على التكيف، واتخاذ قرارات استراتيجية تخص مشروعهن، وهو ما يعكس تحوّلاً تدريجياً في تمثل المرأة لذاتها كمقاولة فاعلة.

وتشير المعطيات أيضًا إلى أن المرأة المقاولة أصبحت تؤدي أدوارًا مركّبة، تجمع بين ما هو تقليدي داخل الأسرة وما هو حديث داخل الحقل المقاولاتي، مما يتطلب منها كفاءة عالية في التوفيق بين هذه الأدوار. وهذا التعدد في المهام يعكس عمق التحديات التي تواجهها، كما يُبرز في الوقت ذاته قدرتها على إعادة إنتاج أدوارها بشكل أكثر مرونة، في انسجام مع مفاهيم النظرية، لاسيما فيما يخص مبدأ "تعدد الأدوار" و"التموقع الاجتماعي."

علاوة على ذلك، برز عنصر الترقية الاجتماعية والمهنية كمؤشر دال على وعي متزايد بأهمية تجاوز الوضعيات التقليدية للمرأة، وبناء مسار مهني مستقل، يندمج ضمن مسار أوسع لتحقيق الذات والمساهمة في محيطها. وقد عبّرت العديد من المبحوثات عن وعيهن العميق بدورهن في النهوض بالمجتمع عبر خلق فرص الشغل، والمشاركة في الدورة الاقتصادية، وتبني ممارسات مسؤولة تعزز قيم التنمية المستدامة.

وبذلك، يمكن القول إن المقاربة النظرية التي اعتمدناها ساعدت على تفسير نتائج الدراسة من خلال ربط المسار المهني للمرأة المقاولة بسيرورة التفاعل الاجتماعي، حيث تتداخل الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية في تشكيل أدوار جديدة، تُعاد من خلالها صياغة مكانة المرأة داخل الفضاء الاقتصادي والاجتماعي. كما أن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة لا تنفصل عن هذا التحول في الأدوار، بل تشكل امتدادًا طبيعيًا له، بما يؤكد أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة لا يتحقق إلا بإعادة بناء أدوارها ضمن رؤية شاملة تدمج الفاعلية، والمشاركة، والاستقلالية.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

يتّضح من خلال تحليل البيانات الميدانية وتفكيك تمثلات النساء المقاولات، أن حضور المرأة في المجال المقاولاتي لا يُعدّ مجرّد ممارسة اقتصادية ظرفية، بل يمثّل مسارًا متعدد الأبعاد، يعكس تحوّلاً تدريجيًا في الأدوار الاجتماعية والمهنية التي تؤديها، بما يتقاطع مع مبادئ التنمية المستدامة. وقد كشفت المعطيات المستخلصة عن تباين في مستوى الوعي والتجسيد العملي لهذه الأدوار، وفق مسارات تختلف بحسب الخلفية الاجتماعية والثقافية للمبحوثات، ومدى تفاعلهن مع متطلبات الحقل المقاولاتي.

وقد سمحت المعالجة الميدانية برصد جملة من النتائج الأساسية، يمكن تلخيصها كما يلي:

1_ يظهر أن العدالة وتكافؤ الفرص في بيئة العمل لا تحظى بنفس التمثّل لدى جميع المقاولات، حيث أظهرت بعض المبحوثات وعيًا بأهميتها، في حين بدت غير مفكَّر فيها لدى أخريات، مما يعكس تحققًا جزئيًا لهذا البعد من أبعاد الاستدامة.

2_ برز التنظيم والتخطيط كعامل حاسم في استمرارية المشروع، إذ أبدت العديد من المقاولات وعيًا بأهمية الهيكلة والتنظيم المسبق، ما يعكس تمثّلًا واضحًا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

3_ عبّرت المبحوثات عن وعي متزايد بدور الترقية الاجتماعية والمهنية، من خلال بناء مسار قيادي مستقل وتجاوز الأدوار التقليدية، ما يشير إلى تَمثُّل فعلي لقيم التمكين والمشاركة الفاعلة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذه النتائج، في تداخلها وتكاملها، تبرز أن المرأة المقاولة لم تعد مجرد فاعل اقتصادي محدود الأثر، بل تحوّلت إلى عنصر نشيط يسهم في إعادة إنتاج أدواره ضمن رؤية تتماهى مع متطلبات الاستدامة، وتعكس في الوقت نفسه ديناميكيات التغيير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات الحديثة. (المصدر: من اعداد الطالبة)

❖ النتيجة العامة للدراسة :

يتضح من خلال المعطيات الميدانية والتحليل النظري أن المرأة المقاولة تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال انخراطها الفعّال في النشاط الاقتصادي، وقدرتها على خلق قيمة مضافة داخل محيطها الاجتماعي. فهي تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي عبر إنشاء المشاريع وتوفير مناصب شغل، كما تعبّر تجربتها عن مسار فردي يرتبط بتحقيق النجاح والطموح الشخصي، مما يعكس تحوّلًا نوعيًا في تمثل المرأة لذاتها ولدورها داخل المجتمع. ويبرز هذا الدور بشكل أكثر وضوحًا عندما تتجاوز المرأة المقاولة التمثلات التقليدية وتُعيد بناء هويتها المهنية والاجتماعية بما ينسجم مع مبادئ التنمية المستدامة، القائمة على الفاعلية، الاستقلالية، والمشاركة. بذلك، لا تُعد المرأة المقاولة مجرد فاعل اقتصادي، بل ركيزة أساسية في مسار التمكين المجتمعي والتحوّل نحو تنمية شاملة وعادلة.

_ وبناءً على ما سبق، واستنادًا إلى نتائج الفرضيات الفرعية الثلاث التي تحققت بدرجات متفاوتة، يمكن القول إن الفرضية العامة للدراسة قد تحققت بشكل معتبر، حيث أثبتت المعطيات أن المرأة المقاولة لا تُعد مجرد عنصر داعم في الاقتصاد المحلي، بل فاعل محوري في الدفع بعجلة التنمية المستدامة، من خلال الجمع بين الطموح الفردي والمساهمة الجماعية، وتحقيق التوازن بين النجاح الشخصي وتحقيق أهداف أوسع تتعلق بالتنمية المجتمعية والاقتصادية الشاملة. (المصدر: من اعداد الطالبة)

خـــــــاتمة

الخاتمة:

قد عملت في هذا البحث على إبراز دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة.

وختاما لدراستي هذه التي تطرقت فيها للمرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره احد المواضيع الجديدة في الدراسات الجامعية نتيجة لحداثة توجه المرأة الجزائرية لدخول سوق المقاولاتية وكذا قلة الدراسات السابقة حول المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الوطن الجزائري.

إذا حاولت في دراستي هذه الكشف عن الجوانب التي تساهم في تحقيق المرأة المقاولة للتنمية المستدامة . حيث توصلت من خلال الدراسة الميدانية من خلال المقابلة وتحليل نتائجها إلى أنه من خلال تمثلات المبحوثات ان المرأة المقاولة تساهم فعليا في تحقيق التنمية المستدامة لكن بدرجات حسب النتائج التالية:

ان عامل الوعي بأهمية العدالة وتكافؤ الفرص في بناء بيئة عمل مستدامة كان له دور جزئي في تحقيق الهدف المنشود من خلال الدراسة الميدانية الممثلة في مدى تحقيق المرأة المقاولة للتنمية المستدامة .اضافة الى بروز التنظيم والتخطيط كعوامل أساسية في استمرار المشروع وديمومته ونجاحه بدرجة معتبر عن العامل الاول الممثل في الوعي بأهمية العدالة .اما بخصوص الجانب الثالث المتمثل في ادراك المبحوثات لدور الترقية المهنية والاجتماعية في تعزيز قدارة المرأة القيادية والابتكارية فكان بشكل واضح وجلي كعامل اساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المرأة المقاولة.

وفي الاخير نأمل أن تكون دراستي هذه بداية لتسليط الضوء أكثر على تمكين المرأة المقاولة من تحقيق التنمية المستدامة واضفاء وجهات نظر اخرى جديدة تكون أكثر شمولية تعني البحث العلمي الأكاديمي وعلم الاجتماع من جهة اخرى بدراسات أكثر توسعا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. عبد الرحمان, ع. ا .(1999) .علم الأجتماع النشأة والتطور .بيروت: دار المعرفة الجامعية.
2. محمد, ش .(1999) .التنمية والمشكلات الاجتماعية .مصر: المكتب الجامعي الحديث.
3. عودة, م 5) .يناير 1995 .(أسس علم الأجتماع .بيروت: دار النهضة العربية.
4. سعيدي يحي شنبي صورية8) .نوفمبر2021 .(نظريات التنمية المستدامة .المكتبة الشاملة.

المعاجم

1. معجم المعاني لكل رسم معنى ,2025) .جانفي 6 :https://www.almaany.com Récupéré sur (https://www.almaany.com
2. معجم المعاني لكل رسم معنى. (6 1, 2025). تم الاسترداد من :https://www.almaany.com https://www.almaany.com
3. المنجد الابجدي .(1987) .(éd. 5)بيروت: دار المشرق.

المجلات

1. باية سي يوسف و دليلة شريفي .(1 5 ,2022) .أهمية استخدام أدوات البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال .مجلة العلوم الانسانية والطبيعية.(5)3 ,
2. بنوجعفر عائشة . ابراهيم شالا .(2020) .التطور التاريخي للمقاولة النسوية ونماذجها في العالم .مجلة المقار للدراسات الاقتصادي.(02)04 ,
3. بنوجعفر عائشة ابراهيم شالا .(2020) .التطور التاريخي للمقاولة النسوية ونماذجها في العالم .مجلة المقار للدراسات الاقتصادية.(02)
4. بوذراع, أ1422) .هـ 2001م .(منهج دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية والانسانية .مجلة الاحياء)الرابع.(
5. رتيبة, ل .(july ,2022) .واقع و افاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 2000_2019.(2)19, reveue d'Economie et de Statistique appliqueé .
6. زهية بوشريط وليلى سيدي موسى ,2024) .ديسمبر 1 .(المراة المقاولة ومشاركتها في التنمية المستدامة . مجلة منتدى الاستاذ.(20)

7. زهية بوشريط وليلى سيدي موسى ,2024) .ديسمبر .(المراة المقاولة ومشاركتها في التنمية المستدامة بالجزائر .مجلة منتدى الاستاذ.(01)20 ,

8. سارة بوكيلي . فاطمة الزهراء شايب .(2022) .واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر -دراسة استطلاعية .- مجلة اضافات اقتصادية.(02)06 ,

9. سايحي الخامسة ,هاني نوال ,جنيدي مراد .(1 7 ,2021) .واقع المقاولات النسوية في الجزائر-المشاريع الصغيرة والمتوسطة نموذجا .-مجلة المؤسسة.(1)10 ,

10. شلوف, ف ,2024) .جوان .(المراة المقاولة في الجزائر واقع يعكس الريادة في العملية التنموية .مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ,التاسع)الثاني.(

11. صندرة, س ,2013) .ديسمبر .(مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي .مجلة العلوم الانسانية.(40)

12. عبد الغني, م. ف .(16 9 ,2020) .تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

13. عبد الملك, ع. ج .(2020) .نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية .المجلة العلمية للدراسات السياسية والاستراتيجية.(19)

14. عرابش زينة . ابتسام قارة .(2018) .الريادة النسوية في الجزائر بين الواقع والطموح .مجلة التنظيم والعمل.(2)

15. العربي حجام وسميحة طري ,2019) .ديسمبر .(التنمية المستدامة في الجزائر :قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات .مجلة ابحاث ودراسات التنمية.(2)06 ,

16. علي, ب .(2022) .التنمية المستدامة: مفهومها ,ابعادها ,مشراتها .مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.(02)06 ,

17. علي, ب .(1 12 ,2022) .التنمية المستدامة :مفهومها ,أبعادها ومؤشراتها .مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية.(02)06 ,

18. كمال, ف ,2018) .سبتمبر .(التنمية المستدامة .مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.(11)

19. كمال, ف ,2018) .سبتمبر .(التنمية المستدامة .مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانةنية والسياسات.(11)

20. محمد, د ,2017) .جانفي_جوان .(أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي .الحكمة للدراسات التربوية والنفسية.(9)

21. محمود بوقطف, نجاة بن مكي. (2019). المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري. مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاحتماعية(3).

22. منيرة سلامي, يوسف قريشي .(2014) .المقاولاتية في الجزائر واقع لانشاء وتحديات مناخ الاعمال .مجلة اداء المؤسسات الجزائرية.(5)

23. نبيلة, م ,2024) .جانفي .(واقع ريادة الاعمال النسائية في ولاية البويرة .مجلة اقتصاد المال والاعمال , .08(02)

24. نقي, أ ,2021) .ديسمبر .(المقابلة :الماهية ,الأهمية ,الأهداف ,الأنواع .أفانين الخطاب.(2)1 ,

المذكرات

1. امال, ق .(2021-2022) .تحديات السوسيوقافية للمراة المقاولة في الجزائر .اطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه علوم في علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت .

2. عوينان, ع. ا .(2008) .تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة .مذكرة ماجيستار تحصص نقود مالية وبنوك.

3. نورالدين, ب. ش .(2017-2018) .دور المراة المقاولة في تحقيق التنمية المستدامة .مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل .الجزائر.

مقالات علمية

1. سفيان, ايمان مرابط , بداوي محمد .(2023) .دراسة سوسيولوجية نظرية حول المقاولة النسوية في الجزائر (واقع وافاق) .مداخلة, جامعة محمد بوضياف المسيلة, الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: تسهيل مهمة

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University of Khenchela
Social and Human sciences faculty

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية — السنة الجامعية: 2025/2024

المرجع: 255/ك ع اج إن/ق ع اج /2025 — خنشلة في: 29 AVR 2025

الى السيد: ممثل المكالمة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANSEJ خنشلة

الموضوع :تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا ان نتقدم الي سيادتكم بهذا الطلب والمتمثل في تقديم التسهيلات الممكنة للطلبة الاتية اسماؤهم:

الرقم	الاسم واللقب	التخصص	رقم بطاقة الطالب
01	أميمت معاش	علم الإجتماع تنظيم وعمل	3405 2968
02			
03			
04			

بغرض جمع المعلومات الضرورية في انجاز بحث (ها)المـــوسوم

بـ:.....المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.....

.....المستدامة.....

.....

واجراء تربص ميداني بمؤسستكم من اجل تكملة اعداد بحث ميداني

تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

رئيس القسم
رامي سيدي محمد
أستاذ رئيس في تكفل بالمسائل المرتبطة بالتربص
قسم العلوم الاجتماعية

30 AVR

الملحق رقم02: دليل مقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإجتماعية

تخصص: علم الاجتماع التنظيم والعمل

دليل مقابلة لإعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل

المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة للمرأة المقاولة

اعداد الطالبة:

_ معاش أميمة

الأستاذة المشرفة:

_ أ.د لبرش راضية

ملاحظة:

أحيطكم علما أن جميع المعلومات المتحصل عليها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2025/2024

- البيانات الشخصية:

النوع: .....

السن: .....

المستوى التعليمي: .....

الحالة الاجتماعية: .....

الخبرة المهنية: .....

- أسئلة المقابلة:

1- حدثينا عن بداياتك في ريادة الاعمال وما الدوافع التي شجعتك على خوض هذه التجربة؟

2 - برأيك هل تمكين المرأة المقاولة مهنيا ينعكس مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة؟ كيف ذلك؟

3-الى أي مدى تعتبرين ان صعود المرأة المقاولة في المناصب القيادية يساهم في بناء مجتمع أكثر استدامة؟

4- برأيك هل العدالة وتكافؤ الفرص داخل المقاولات تساعد في بناء مجتمع أكثر استدامة؟ كيف ذلك؟

5- كيف يساهم احترامك لمبدئ المساواة داخل مشروعك في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

6- ماهي المبادرات التي قمت بها لتعزيز المساواة وتدعيم التنمية المستدامة في بيئة عملك؟

7- كيف يمكن ان تصبح المرأة المقاولة نموذجا في نشر قيم العدالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى المجتمع؟

8- كيف ساعدك التنظيم الجيد لمشروعك في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة؟

9- ما العلاقة بين مرونة البنية التنظيمية للمقاولة النسوية واستمراريتها ضمن إطار التنمية المستدامة؟

10- كيف يؤثر وضوح التنظيم الداخلي على مساهمتك في الأهداف البيئية او الاجتماعية للتنمية المستدامة؟

11- ماهي التعديلات التي ادخلتها على هيكلة مشروعك للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة؟

12- ماهي أبرز التحديات التي توجهينها عند محاولة مواءمة الهيكلة الإدارية لمشروعك مع معايير التنمية المستدامة؟

13- كيف ساهم تطورك المهني والاجتماعي في تعزيز مساهمتك في تحقيق التنمية المستدامة في مشروعك؟

14- كيف استثمرت خبرتك وابتكارك لاقتراح حلول او مشاريع تدعم الاستدامة البيئية او الاجتماعية؟

15- ماهي المبادرات او الابتكارات التي قمت بها كمقاولة لدعم التنمية المستدامة في قطاعك؟

الملحق رقم03: طلب ترخيص لتسهيل مهمة

Société Bebou Snax
Production De Produit Diététiques
Nutritionnels De Régime

RC :40/00-2437784A19 / NIF :292120302374167 / NIS :299212030152928

مؤسسة بيو سناكس
حي 08 ماي 1945
اولاد رشاش خنشلة
Bs/ 07../2025

اولاد رشاش في 2025/04/29
الى الطالبة: امينة معاش

المرجع: تسهيل مهمة رقم: 239/ك ع إج ل/ ى ع إج/2025

الموضوع: الترخيص لاجراء تربص ميداني في اطار التحضير لنيل شهادة ماستر في اختصاص علم الاجتماع تنظيم وعمل

تتشرف مؤسسة BEBOU SNAX لإنتاج شيبس بأولادرشاش أن تتلقى طلب من طرف السيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خنشلة وفقا للمرجع اعلاه الصادر عن كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة عباس لغرور خنشلة والذي يخص الطالبة امينة معاش المولودة بتاريخ 2002/11/02 بأبوس . ولاية خنشلة ، المتمدرسة في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة عباس لغرور خنشلة تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل.

حيث تعلم سيادتك المحترمة :

بقبول طلبك المتمثل في اجراء تربص ميداني على مستوى مؤسستنا من اجل تكملة اعداد بحثك الميداني لنيل شهادة ماستر .

تحت عنوان: المراة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

لكي منا كل التوفيق..

IF YOUR ANY QUESTIONS ABOET THIS PURCHASE-ORDER PLEASE CONTACT
TEL: 0021355285448 8/ 0021377148390 5 / WHATSAPP:0021355285448 / EMAIL:
bebousnax@gmail.com
FACEBOOK: BEBOUSNAX/ INSTAGRAM: BEBOUSNAX

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم04: ترخيص لإجراء مقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة Rayan bio

رقم:2025/01

خنشلة في 2025/04/29

الموضوع: الترخيص لإجراء مقابلة في إطار التحضير لنيل شهادة ماستر

في اختصاص علم الاجتماع تنظيم وعمل

تتشرف مؤسسة Rayan bio ان تتلقى طلب من طرف الطالبة اميمة معاش

المولودة بتاريخ 2002/11/02 بابوس .. ولاية خنشلة المتمدرسة

في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة عباس لغرور خنشلة

تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل.

حيث نعلم سيادتك المحترمة بقبول طلبك المتمثل في اجراء مقابلة

على مستوى مؤسستنا من اجل تكملة بحثك الميداني لنيل شهادة ماستر

لكي منا كل التوفيق..

مديرة المؤسسة

RAYANE BIO
LAGHA Soyen Bouc
Huiles végétales raffinées artisanales
N° 24400025647 Khenchela

الملحق رقم05: ترخيص لإجراء مقابلة

République Algérienne Démocratique et Populaire

Entreprise de Fabrication de Compléments Alimentaires et de Produits Cosmétiques

Chir, Wilaya de Khenchela

N° : 01/2025

Khenchela, le 29/04/2025

Objet : Autorisation de réaliser un entretien dans le cadre de la préparation du mémoire de Master
Spécialité : Sociologie des organisations et du travail

L'entreprise de fabrication de compléments alimentaires et de produits cosmétiques sise à Chir a l'honneur d'accuser réception de la demande présentée par l'étudiante **Omaima Maach**, née le 02/11/2002 à Yabous, Wilaya de Khenchela, inscrite à la Faculté des Sciences Sociales et Humaines de l'Université Abbas Laghrour – Khenchela, spécialité Sociologie des organisations et du travail.

Nous avons le plaisir de vous informer que votre demande pour la réalisation d'un entretien au sein de notre entreprise, dans le cadre de votre recherche de terrain pour l'obtention du diplôme de Master, a été acceptée.

Nous vous souhaitons plein succès.

La Directrice de l'Entreprise

Signature : Afaf Hammami

Afaf
Hammami